

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة بغداد**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**

المشرف العام

**أ. م.د. أسعد طارش عبد الرضا**

رئيس التحرير

**أ. د. منى حسين عبيد**

**الاشراف اللغوي والفني**

**م. م. مها قيـــــــــــــــس جابر**

**السيدة اسيا صالح مهدي**

ملف العدد .

.السياسات الامريكية تجاه الشرق الاوسط في عهد الرئيس جو بايدن

المقالات ......

1- الصين وتفاعلات منطقة الشرق الاوسط:

أ. د .ستار جبار علاي

2 2-النظام الدولي بعد كورونا : المتغير والثابت

د. فرح صابر / جامعة بغداد

3- 3- اطلس القوة : سبع ساحات معارك في عالم تربطه الشيكات

كاميليا كامل علوان

نشـــــــرة قضايا سياسية

نشرة دورية فصلية تصدر عن

مركـز الدراسات الاستراتيجية والدولية

جامعة بغـــداد

تعنى بالقضايا الاقليمية والدولية

المشرف العام

الأستاذ المساعد الدكتـــــــور

اسعد طارش عبد الرضا

رئيس التحرير

أ.د. منى حسين عبيد

هيئة التحرير .......

أ..م.د. ايمن احمد محمد

أ.م.د. رنا مولود شاكر

م.م. حسين علي صبري

الهيئة الاستشارية ...................

أ.د. مفيـــــــد كاصد الزيــدي

أ.د. ســـتار جبار عـــــــــــلاي

أ.م.د هشـــــــــــــام عـــز الدين

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

هيئة التحرير ...................

أ.م.د. احمد عبد الامير الانباري

أ.م.د. ناديـــــــة فاضل عباس

أ.م.د. دينا هاتف مــــــــكي

الاشراف اللغوي والفني

م. م. مها قيـــــــــس جابر

السيدة شذى فاضل سعود

**السيدة اسيا صالح مهدي**

العددان الثالث عشر/والرابع عشر اذار /تشرين الاول 2021

قواعد النشر .........

1. تهتم نشرة قضايا دولية ، بنشر المقالات والتقارير الموجزة الاحداث الحالية .
2. كما تهتم بنشر المقالات التي تعنى بقضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية، فضلاً

عن القضايا التي تحمل نظرة استشرافية.

1. معيار النشر هو الموضوعية والمستوى العلمي والدقة ودرجة التدقيق . وتنطلق نشرة

قضايا سياسية من استقلالية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية كما ان ما ينشر لا

يعبر بالضرورة عن رأي المركز . او القائمين على تحرير النشرة، وانما يمثل رأي الباحث

او الكاتب .

1. تخضع الاوراق المقدمة لخبرة علمية لغرض اجازتها للنشر .
2. ان لا يتجاوز حجم المقال المقدم للنشر عن (6-8) صفحات .
3. يشترط ان لا تكون المقالات المرسلة قد سبق وان تم نشرها في مكان اخر .
4. يكون المقال مطبوع، ومرفقاً بقرص مدمج CD .
5. عدم اعادة المقال الى الباحث اذا ما تم رفضه من قبل الخبير العلمي .
6. تحتفظ نشرة قضايا سياسية بحقها في نشر المادة المجازة على وفق خطة التحرير **.**

**المراسلات ..**

أ.م .د. منى حسين عبيد ... رئيس التحرير

Email:qaap.cis@cis.uobaghdad.edu.iq

**الاشتراك السنوي ....**

* الافراد : ( 30000 ) دينار
* المؤسسات داخل العراق (40000 ) دينار
* الافراد والمؤسسات خارج العراق : (100 ) دولار سنوياً

تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

تدفع اشتراكات المؤسسات بصك مصدق لأمر المشرف الفني (اسيا صالح مهدي ) في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية .

المحتويات.................

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموضوع** | **اسم الاستاذ** | **الصفحة** |
| **الافتتاحية** | **بقلم رئيس التحرير** |  |
| **اولاً: ملف العدد** :السياسات الامريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس جو بايدن  . | | |
| 1-أ.م.د. بدرية صالح عبد الله | توجهات ادارة الرئيس جوزيف بايدن نحو الملف النووي الايراني | **9-11** |
| 2-أ.م. د. دينا هاتف مكي | **الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ــــ نجاح أم فشل للسياسة الأمريكية في عهد الرئيس بايدن** | **12-17** |
| 3-أ.م.د.محمد عزت فاضل | **مراجعة ملف القواعد العسكرية الامريكية في العراق** | **18-22** |
| 4-م.د. أحمدعبدالكريم عبد الوهاب | **مُعْضِلات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية في عهد إدارة الرئيس بايدن وافاقها المستقبلية** | **23-30** |
| 5- أ.م.عبد الوهاب عبد الجبار | **العلاقات الامريكية الاسرائيلية في ظل ادارة بايدن الجديدة** | **31-32** |
| 6-م.د. أوراد محمد مالك كمونة | **استراتيجية بايدن تجاه البرنامج النووي الإيراني (التحديات والاحتمالات)** | **33-38** |
| 7-م. د. أنــــــــــور إسماعيل خليل | **موقف إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن**  **من الملف النووي الإيراني** | **39-44** |
| 8-د. خالد هاشم | **سياسة جو بايدن الشرق أوسطية .. بين المثالية والواقعية** | **45-52** |
| 9- م.د.محمد معزز الحديثي  م.م.سلام حاتم ردام | **المتغير الأمريكي وتاثيره على التنافس الإقليمي في العراق** | **53-58** |
| 10-د. فراس عباس هاشم | **إدارة بايدن ومنعطفات التوجه الاستراتيجي للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط** | **59-65** |
| 11-د.فهيم رملي | **إدارة بايدن والقضايا الكبرى في الشرق الاوسط** | **66-69** |
| 12-م.مها احمد إبراهيم  م. سجى فتاح زيدان | **فرص وكوابح الدبلوماسية الامريكية تجاه الملف النووي الايراني في ظل إدارة جو بايدن** | **70-74** |
| 13-م.م. حسين علي صبري | **الاستراتيجية الامريكية الحديثة بين العودة الى الاتفاق النووي ورفع العقوبات على إيران** | **75-79** |
| 14-م.م هديل حربي ذاري | **مقاربة الرئيس الأمريكي جو بايدن للتعامل مع الملف النووي الايراني** | **80-89** |
| 15-م.م حسن فاضل سليم | **التخفيض بدلاً من التصعيد: سياسة بايدن تجاه منطقة الخليج** | **90-97** |
| 16-محمد اسعد شعيب | **سياسة ادارة الرئيس بايدن اتجاه العراق ولبنان** | **98-107** |
| ثانياً: المقالات .......... | | |
| **أ. د. مفيد الزيدي** | **المرأة في الكويت: بين الخيار الديمقراطي والمجتمع القبلي** | **108-117** |
| **أ.د.ستار جبار علاي** | **الصين وتفاعلات الشرق الاوسط** | **118-120** |
| **أ.د منى حسين عبيد** | **أزمة الفشقة وأثرها في العلاقات السودانية -الاثيوبية** | 121-125 |
| د. فرح صابر / جامعة بغداد | **النظام الدولي بعد كورونا: المتغير والثابت** | 126-130 |
| **أ.م. د. نادية فاضل عباس فضلي** | **((الاتفاق الامريكي مع حركة طالبان الموقع في الدوحة 2020 وتداعياته المستقبلية))** | 131-135 |
| **أ.م.د. احمد محمد علي العوادي** | **البدون وقضية المواطنة في الكويت** | **136-138** |
| **د. لواحظ خليل ابراهيم** | **القيادة ودورها في اداء الموظف الجامعي** | **139-143** |
| **م.م.علاء عبد الرزاق** | **تأثير تهريب الاثار العراقية على الموروث الثقافي العراقي** | **144-149** |
| **كاميليا كامل علوان** | **أطلس القوة: سبع ساحات معارك في عالم تربطه الشبكات**  **The Power Atlas Seven battlegrounds of a networked world‏** | **150-153** |
| **ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الر حمن** | **حرب اليمن الموازية في الفضاء السيبراني**  **روبرت موغاه** | **154-163** |
|  |  |  |

المقدمــــة:

نقدم بين يدي القارئ العددين الثالث عشر، والرابع عشر من نشرة قضايا سياسية وهي نشرة دورية تعنى بالقضايا المحلية والإقليمية والدولية كافة، وقد امتاز هذان العددان بتضمينهما ملف خاص عن السياسات الامريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس الأمريكي جو بايدن، وقد شارك في هذا الملف نخبة من الأساتذة الباحثين من داخل وخارج المركز ومنهم أ.م.د.بدرية صالح عبد الله التي تطرقت ورقتها الى توجهات إدارة الرئيس جوزيف بايدن نحو الملف النووي الإيراني والسياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة في تعاملها مع إيران.

كما قدمت أ.م.د.دينا هاتف مكي ورقة عن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وتسألت على الأسباب التي دفعت أمريكا للانسحاب من أفغانستان.

اْما أ.م.د.محمد عزت فاضل من جامعة الموصل فقد تضمنت ورقته موضوع في غاية الأهمية، الا وهو مراجعة ملف القواعد العسكرية في العراق، وناقش أ.م.د.احمد عبد الكريم الهادي معضلات السياسة الخارجية الامريكية تجاه الازمة السورية في عهد الرئيس بايدن.

ووضحت م.د.اْوراد محمد استراتيجية بايدن تجاه البرنامج النووي الإيراني، ولا سيما ان إيران تمثل إحدى أبرز التحديات الأمنية للولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط.

وتطرق م.د.انور إسماعيل في ورقته عن موقف إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن من الملف النووي الإيراني.

اما د. خالد هاشم فقد وضح في ورقته سياسة جو بايدن الشرق أوسطية ... بين المثالية والواقعية. وقدم كل من م.د.محمد معزز، وم.م.سلام حاتم ورقة عن المتغير الأمريكي وتأثيره على التنافس الإقليمي في العراق، اما إدارة بايدن ومنعطفات التوجه الاستراتيجي للسياسة الامريكية تجاه الشرق الأوسط، فقد كانت للدكتور فراس عباس هاشم، وإدارة بايدن والقضايا الكبرى في الشرق الأوسط للدكتور فهيم رملي.

اما م.احمد إبراهيم وم.سجى فتاح فقد قدما ورقة عن فرص وكوابح الدبلوماسية الامريكية تجاه الملف النووي الإيراني وتطرق م. عبد الجبار إسماعيل الى السياسات الامريكية تجاه الشرق الأوسط.

فضلا" عن ذلك الى ذلك فقد تناول م.م.مقدام جابر احمد رؤية إدارة الرئيس جوزيف بايدن لمكانة الشرق في الاستراتيجية الامريكية، وم.م.حسين علي صبري عن الاستراتيجية الامريكية الحديثة وما ستؤول اليه تجاه الاتفاق النووي ورفع العقوبات عن إيران.

وتطرق م.م . حسن فاضل سليم الى سياسة بايدن تجاه منطقة الخليج العربي، اما و م.م.هديل حربي فقد تناولت مقاربة الرئيس الأمريكي جو بايدن للتعامل مع الملف النووي الإيراني.

وختم الملف محمد اْسعد شعيب وهو ناشط سياسي ومؤسس لمبادرة الحركة الديمقراطية المستقلة اذ كتب في ورقته عن سياسة إدارة الرئيس بايدن تجاه العراق ولبنان.

كما تضمنت النشرة مقالات مهمة عدة منها مقال أ.د.مفيد الزيدي عن المرأة في الكويت وضح فيها نجاح المرأة الكويتية في الحصول على حقوقها السياسية وتضمين تفعيل دورها في العملية السياسية.

ومقال آخر أ.د.ستار جبار علاي تطرق فيه الى الصين كقوة عالمية وتفاعلاتها في منطقة الشرق الأوسط وتضمنت مقال أ.د.منى حسين عبيد عن ازمة قديمة متجددة وهي ازمة الفشقة ومالها من تأثير على العلاقات السودانية الاثيوبية.

اما النظام الدولي بعد كورونا فقد كان ل أ.م.د.فرح صابر من جامعة بغداد والاتفاق الأمريكي الذي عقد مع حركة طالبان في العام 2020 ل أ.م.د.نادية فاضل.

اما أ.م.د.احمد محمد العوادي فقد كتب مقال عن أزمة البدون وقضية المواطنة في الكويت.

وكتبت د. لواحظ خليل في مقالها على القيادة ودورها في أداء الموظف الجامعي.

وتطرق م.م. علاء عبد الرزاق في مقالة عن مسألة تأثير تهريب الآثار العراقية الى الموروث الثقافي العراقي.

هذا وقد خصصنا في نشرتنا فقرة خاصة بالتراجم، ومنها ورقة السكرتير اول كاميليا كامل علوان عن موضوع أطلس القوة: سبع ساحات معارك في عالم تربطه الشبكات. وكذلك ترجمة لرئيس مترجمين أقدم سميرة إبراهيم عبد الرحمن عن حرب اليمن الموازية في الفضاء السيبراني.

وفي النهاية نتمنى لقرائنا الأعزاء الفائدة من الموضوعات التي تضمنتها نشرتنا...

ومن الله التوفيق

أ.د. منى حسين عبيد

رئيس التحرير

اولاً: ملف العدد: السياسات الامريكية تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس جو بايدن

**توجهات ادارة الرئيس جوزيف بايدن نحو الملف النووي الايراني**

**أ.م. د. بدرية صالح عبد الله**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**

من أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي إيران ومكانتها الهيكلية في النظام الاقليمي من خلال مفاوضات الاتفاق النووي الايراني. وتتبع الولايات المتحدة سياسة الاحتواء، الى جانب ذلك سياسة التوازن الخارجي تجاه إيران، فضلا" عن سياسة التخويف والدبلوماسية القسرية للحد من الحراك الجيوسياسي لإيران في المنطقة وسياستها الدولية.

ولقد اْستخدم الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب آليات اْحادية الجانب ضد إيران واتخذت الولايات المتحدة أثناء حكم ترامب العديد من القرارات والخطوات تجاه إيران ونظامها السياسي في محاولة لإجبار إيران على تعديل سلوكها السياسي، و الاْمني، و التخلي عن استراتيجية التمدد والهيمنة على منطقة الخليج. و ارتكزت حملة الضغط المضاد التي اطلقتها ايران في (آيار/2019) ضد سياسة الضغط الاْقصى التي مارستها الولايات المتحدة والتي تمثل هدفها بإبرام اتفاق افضل مع ايران يشمل القضايا النووية الاقليمية-العسكرية على اْنشطتها في المنطقة الرمادية بين الحرب والسلام , وشملت هذه الانشطة ( هجمات سرية غير معترف بها على البنية التحتية , وعمليات نقل مواد بتروكيمياوية في الخليج , وهجمات بالوكالة ضد جنود امريكيين في العراق , وعمليات سيبرانية سرية ) . وكانت إيران أبرز دول العالم التي نفذت تلك العمليات بهدف الرد على حملة الضغط الاقصى الامريكية لإرغام واشنطن على تخفيف العقوبات او رفعها.

وحين كان الاتفاق النووي الايراني احدى الانجازات البارزة لأوباما في الشرق الاْوسط و لم يفشل الغاء ترامب احادي الجانب للاتفاقية في دفع طهران لاستئناف برنامجها النووي , و اتبع بايدن سياسة مختلفة عن سابقتها قائمة على مقاربات مؤسسية ليبرالية ووضع ايران في حالة من القيود الاستراتيجية من خلال الصكوك الدولية متعددة الاطراف ، و تتجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المرحلة المقبلة نحو معادلة ميزان القوى .

و يؤيد جوزيف بايدن فكرة ( العودة المتوازنة ) في بدء دبلوماسية جديدة تركز على القضايا الاقتصــادية، و تخفيف العـقـوبــات وبدء المفاوضــات الجـــديدة حـــول القضايا الاقليمية و الاستراتيجية , و بما اْن السياسة الاْمريكية تتأثر بالوضع الاجتماعي، و الإعلامي، و مراكز الفكر والنماذج التي يحتذي بها الفاعلون السياسيون الدوليون الآخرون تتجه سياسة بايدن الى مفاوضات حول الاتفاق النووي لإنهاء العقوبات و ادخال شكل جديد من المحادثات المتعددة الاْطراف مع ايران تتجاوز حدود خطة العمل المشتركة وبنودها وتفضل الدبلوماسية على الصراع في العلاقات (الامريكية –الإيرانية) .

كما يعتقد بايدن اْن اعادة بناء علاقات ايران مع دول المنطقة ستخلق توازناً جديداً في البيئة الإقليمية، وكما يستند بايدن الى سياسة ( العصا والجزرة ) مع ايران والقائمة على محور العقوبات المتزامنة واْشارة للمفاوضات الحاسمة والتعاون متعدد الاْطراف مع الجهات الفاعلة الاقليمية من اْجل الحد من قوة ايران ، ولقد وضع بايدن مفهوم العودة المتوازنة للولايات المتحدة الى الاتفاق النووي لأهميته , كما يركز بايدن على التوازن الاقليمي والاستراتيجي من حيث خلفيته في العمل السياسي ويتابع قضية ايران على اْساس الحاجة الى توازن في السياسة الاقليمية واْن ايران هي دولة تحاول تحسين موقعها الجيوسياسي، ومن ناحية اْخرى تسلط الضوء الى سياق الاستغلال الامثل لجبهة المقاومة ( كمنطقة جيوسياسية للأمن القومي الايراني ) ، لذلك يرى بايدن بأنه يجب السيطرة على موقع وقوة ايران الاقليميين على مراحل , وهنا تجدر الاشارة الى اْن فكرة توازن القوى مهمة لأنها يمكن ان تؤدي للتعاون المشروط مع ايران في مواجهة التوترات الاقليمية المتصاعدة ، كما يشدد بايدن مثل غيره من الحكام الامريكيين الى الحاجة الى الدبلوماسية القسرية مع ايران والتي تعني من منظور بايدن استخدام وسائل الاعلام ،والاتصالات، والآليات الدبلوماسية لإجبار ايران على التفاوض والحصول على المرونة الاستراتيجية , كما اْن المساومة مع حلفاء واشنطن في اوروبا وشرق آسيا تقدم قدرة للضغط على ايران واستمرار استراتيجية التوازن الخارجي وبذلك ( ستحل الدبلوماسية والتوازن الاقليمي محل الخيار العسكري ) اي العودة المتوازنة .

وستواصل الولايات المتحدة سياسة الاحتواء لإيران في بيئة اقليمية ودولية متعددة الاطراف والسبب الرئيس لضغوط بايدن الاستراتيجية والتكتيكية في التعامل مع ايران هو تقليص القوة الرادعة والتكتيكية للجمهورية الاسلامية الايرانية في البيئة الاقليمية ، ويستخدم بايدن سياسات اْكثر دقة وفعالية لكسب تحالف للحد من قدرة ايران ، ومن ضمن توجهات بايدن احياء الاتفاق النووي الذي اْبرمه الرئيس السابق اْوباما في العام 2015 المعروف باْسم خطة العمل الشامل المشتركة بشرط اْن تقدم ايران عدد من الاْمور التي لم يحددها , ويرى بايدن ايران عامل زعزعة للاستقرار في المنطقة ولا ينبغي الدخول معها في حرب ، واْن امتلاك ايران اسلحة نووية سيشكل تهديد لمصالح امريكا وإذا لزم الامر تستخدم القوة العسكرية الامريكية لمنع ايران من انتاج الاسلحة .

وفيما يتعلق بموقف النظام الايراني من الولايات المتحدة على المستوى السياسي والثقافي فهو يرفض التطبيع معها، اما النخبة السياسية فهناك من هو متفائل حذر سيما بعد اْن انتقد بايدن عملية اغتيال قاسم سليماني في مطلع العام 2020 لأنه عدها (تهديد للمصالح الامريكية) ويدعو الى التنمية والتنويع الاقتصادي وزيادة مبيعات النفط والغاز , ويتفاعل مع الغرب وبناء علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية معه وهناك من يدعو الى الانفصال عن الغرب والبحث عن طرق اْخرى لبيع النفط والغاز مثل دول المشرق .

مما تقدم يمكن القول اْن ادارة بايدن تعتمد في علاقتها مع إيران على اْسلوب المساومة وهي تتمثل بالأدوات الضاغطة على إيران للامتثال لمطالبها، والاْسلوب الآخر هو التوافقية، وهو تبني سياسات تعبر عن رغبتها في التوصل الى تفاهمات معها، وفي العموم فان السياسة الخارجية للولايات المتحدة لا تختلف عن سابقاتها وستظل القاعدة الاساسية لها هي حماية المصالح الوطنية والاقتصادية للولايات المتحدة.

ا**لانسحاب الأمريكي من أفغانستان ــــ نجاح أم فشل للسياسة الأمريكية**

**في عهد الرئيس بايدن**

**أ.م.د دينا هاتف مكي**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**

أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن في 14 نيسان 2021 "انه آن الآوان للقوات الأمريكية الموجودة في أفغانستان ان تعود الى الوطن" ، وكان قرار الانسحاب بمثابة مفاجأة للكثيرين ،الآ ان المفاجأة الاْكبر كانت في الطريقة التي أُديرت بها عملية الانسحاب وسرعتها ،والتي أثارت الرأي العام العالمي بل وحتى الرأي العام الأمريكي وأعادت للأذهان صورة الانسحاب الأمريكي من فيتنام أوائل السبعينيات من القرن الماضي ــــ اذ ظلت فكرة هزيمة أمريكا في فيتنام تؤرق الأمريكيون مدة طويلة ـــــ و ما أشبه اليوم بالأمس فقد عادت فكرة الهزيمة الأمريكية تشغل الساسة الأمريكان ، و بالتأكيد سيؤثر الانسحاب الأمريكي على الانتخابات النصفية في العام 2022 وسيتهم كل حزب الطرف الآخر بانه السبب إذ سيلوم الديمقراطيون الرئيس ترامب في حين ان الجمهوريين سيلومون الرئيس بايدن .

لم يكن قرار الانسحاب جديداً أو وليد اللحظة ، إذ سبق اْن عقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اتفاقاً في شباط 2020 مع حركة طالبان على الانسحاب من أفغانستان شريطة ضمان عدم اتخاذ البلاد مركزاً للتعرض للمصالح الأمريكية، أو المواطنين الأمريكيون أو حلفاء أمريكا ،وبالفعل بدأت عمليات الانسحاب بشكل مكثف في آيار عام 2021 وصاحبها انسحاب في قوات حلف الناتو التي كانت أيضاً متواجدة في البلاد وانتهى الانسحاب في 31 آب 2021، وطبعاً أخذت التحليلات تشير الى خسارة أمريكا الحرب، ولكن اذا كانت أمريكا قد خسرت الحرب وحققت طالبان كل هذه العوائد فماذا ستجني أمريكا من الانسحاب ،اذ اْن لكل سياسة هدف من وراءها ، فما هو الهدف الأمريكي، وهل هناك اختلاف بين الرئيس بايدن وسلفه فيما يتعلق بهذا الموضوع، أم هي استمرارية السياسة الأمريكية بغض النظر عن من هو الرئيس أو توجهاته؟

هناك من يضع اللوم على الرئيس بايدن، والأخير أشار الى انه لم يكن هو من عقد الاتفاق، وانما الرئيس السابق فلماذا التزم به اذا كان غير موافق عليه، واذا امتنع عن تطبيقه فليست هذه هي المرة الأولى التي تنقض دولة فيها اتفاقاً عُقد من قبل، ولم يحاسب أحد الولايات المتحدة يوماً على تصرفاتها، اذ تعودت التصرف كما تشاء مع دول الجنوب دون رادع حقيقي الأ مقاومة هذه الشعوب والتي تحاول دائماً التشويش عليها و تشويه صورتها.

أشار المحللون في تبريرهم للانسحاب الى ان العوائد المتأتية من الوجود الأمريكي أقل بكثير مما تقدمه أمريكا، فقد بلغ مقدار ما صرفته على الحرب 26و2 ترليون دولار فضلاً عن خسارة الأرواح، واْن البقاء سيكون اكثر تكلفة مع تراجع الارهاب الذي يمثله تنظيم القاعدة، وهذا ما أكد عليه بايدن من ان الغرض الأساس للحرب في أفغانستان كان القضاء على القاعدة وقد تحقق هذا الأمر فلم تعد القاعدة كما كانت عليه في السابق، فلا داعي للبقاء، فهل يأتي هذا الانسحاب ليتلائم مع أولويات السياسة في عهد الرئيس بايدن ؟

وضعت في عهد الرئيس بايدن ثلاث أولويات للسياسة الخارجية الأمريكية ،تتمثل الأولى في حماية أمن مواطني أمريكا عن طريق مواجهة تهديد القوى العظمى والأعداء الاقليميين والمتطرفين الذين يلجؤون الى العنف فضلا ًعن مواجهة التهديدات العابرة للدولية مثل تغير المناخ، والأمراض الوبائية والهجمات السايبرية، والمعلومات المضللة ،أما الأولوية الثانية فهي توسيع الفرص الاقتصادية عن طريق اعادة تعريف المصالح الاقتصادية الأمريكية في ضوء معايير معيشة العاملين وأخيرا الدفاع عن القيم الأمريكية عن طريق تعزيز الديمقراطية في أمريكا وتوحيد الديمقراطيات في العالم ضد المخاطر التي تهدد المجتمعات الحرة .ويعتقد بايدن ان هذه الامور أصبحت اكثر تعقيداً وإلحاحاً ومن الضروري مواجهتها واْن على أمريكا اذا ما أرادت استعادة دورها القيادي في العالم ان تعمل على مواجهة هذه الأزمات ،سيما اْن سياسة الرئيس السابق ترامب أدت الى اضعاف صورة الولايات المتحدة في العالم وعلاقاتها مع حلفائها وقابليتها على التحشيد والتعبئة لمواجهة التحديات ،فكان لابد من اعادة الأمور الى نصابها طبعاً من وجهة نظر أمريكا فأية أعباء أخرى لن تكون ضرورية في الوقت الحالي ، فالانسحاب من حرب غير نهائية كان قد لقي تأييدا في واشنطن ،لكن لم يكن يُعتقد اْنه سيأخذ هذا الشكل .

بالرجوع الى السياسة الأمريكية في عهد بايدن يبدو انه يسير على خُطى الرئيس الديمقراطي أوباما في محاولة سحب الاهتمام من الشرق الأوسط وتوجيهه الى الشرق متمثلاً بالصين فضلاً عن روسيا اذ انهما يشكلان التهديد الحقيقي من وجهة نظره للمصالح الأمريكية ،في حين ان الحروب و التواجد العسكري الأمريكي في الخارج وبالذات في الشرق الاوسط يستهلك اموالاً طائلة يفترض توجيهها الى الاقتصاد الأمريكي المتداعي ولإمكانية التنافس مع الصين التي أخذت تشكل خطراً على قيادة أمريكا للعالم ، فقد حلت في المرتبة الأولى عالمياً في جذب الاستثمارات الاجنبية بعد ان كانت أمريكا هي الأولى ،لذا لن تفضل الادارة الأمريكية مزيداً من التدخل في العالم يكلفها الكثير من الأموال ويشغلها عن المنافسة الدولية .يبقى ان نقول ان العزلة الدولية لم تكن يوماً في مصلحة أمريكا وانما كانت دائماً تؤدي الى نتائج عكسية فقد أدت سياسة ترومان في الانكفاء على الذات الى تراجع مكانة الولايات المتحدة وصعود قوى أخرى، فهل تقبل أمريكا ان تتخلى عن قيادة العالم ؟معنى هذا تراجع اقتصادي لن يكون في مصلحتها في الوقت الذي تدافع فيه عن هذه المصالح بوجه القوى المنافسة ،فاذا كان الأمر كذلك فلماذا الانسحاب ؟ فهل السبب نهاية الارهاب في أفغانستان كما تم الترويج للأمر؟

كان بايدن قد أكد اْن الارهاب موجود في جميع أنحاء العالم ولا يتركز في دولة واحدة واْن الوقت قد حان لعودة القوات الى الوطن، واْن الولايات المتحدة سوف تلتزم باتفاق السلام لسنة 2020 مع طالبان ،ولأداعي للبقاء فقد تم القضاء على القاعدة الهدف الرئيس للعمليات العسكرية ،اذا" اذا كان الغرض فقط القضاء على القاعدة فلا بد من التأكيد على انه فعليا ان العمليات العسكرية ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان بدأت أواخر سنة 2001 ، الا انه بحلول عام 2002 توقفت طالبان عن أن تشكل خطراً على أفغانستان وأصبحت تمثل تمرد من وجهة النظر الأمريكية ،فاذا كان الأمر كذلك لماذا بقت امريكا 20 سنة ؟

هل أرادت أمريكا بناء دولة جديدة في أفغانستان؟ كان يفترض بالأمريكان البدء ببناء دولة قابلة للحياة ،فاذا كان الأمر كذلك، فقد قال الرئيس بايدن اْنه ليس من مسؤولية أمريكا بناء الاْمة وانما هذه هي مسؤولية الحكومة الأفغانية وواجب الشعب الأفغاني في أن يختار مستقبله وكيفية ادارته لشؤونه ودولته، وهذه ليست الحقيقة فقد قال بوش سنة 2002 انه قد جاء بخطة مارشال من أجل أفغانستان أي اعادة بناء الدولة بكل ما تحتويه من بناء أمة ومشاركة وتوزيع ، لكن التطبيق كان أو بالأحرى اْنصب التفكير الأمريكي على اعادة الاعمار والذي شكل فرصة كبيرة للفساد، فلم يحقق الأمريكان أي شيء وتناسى بايدن ان الولايات المتحدة هي التي كانت تدير الانتخابات الأفغانية في كل مرة وهي من يتدخل في حل النزاعات بين الساسة فأول ما جاءت أمريكا الى أفغانستان جاءت بحكومة مؤقتة من كانون الأول 2001 الى تموز 2002 ،ولعبت دور غير مباشر في كل الانتخابات التي حصلت ، وتدخلت في رسم الميزانية عن طريق مساعداتها والتي أسهمت في رسم شكل الدولة وتحديده ،وتدخلت في جميع أزمات اختيار القيادة الأفغانية الناتجة عن الانتخاب من ضمنها الانتخابات الأخيرة ،أي اْنها صاحبة الكلمة الأخيرة في رسم سياسة البلاد ،وكانت الحكومة الأمريكية تعطي صورة ايجابية عن الحكومة الأفغانية وتقدمها سواء" في محاربة الارهاب ،أو بناء قوة امنية جيدة أو التقدم الاقتصادي ، فاذا كان الأمر كذلك لماذا حصل الانسحاب بهذه الطريقة واستولت طالبان على البلاد في وقت قياسي؟

وفقاً لانتوني كوردسمان "يشير تسلسل الأحداث اْن قرار الانسحاب قد اتخذ بدون أي خطة سلام حقيقية وبالتأكيد بدون استشارة الحكومة الأفغانية بشكل كامل ". والدليل ان المفاوضات عندما عقدت في البداية بين أمريكا وطالبان لم يحضرها ممثلون عن الحكومة الأفغانية ما يعني ان أمريكا لم تضع في الحسبان مصلحة الحكومة التي نصبتها ولا مصالح الدولة الأفغانية وعقد الاتفاق في شباط عام 2020 ولم يجتمع ممثلو الحكومة مع طالبان إلا في أيلول من العام 2020 وذلك بعد قيامهم بأطلاق سراح معتقلين من طالبان بطلب أمريكي.

وكان يفترض بالاتفاق بين الطرفين أن تكون هناك حكومة تمثل جميع الأطراف في البلاد و لكن الأمور لم تسر نحو هذا الأمر وهو ما كانت تضعه طالبان في الحسبان ،إذ قال ملا عبد الغني برادار في افتتاح المحادثات الأفغانية ــــ بين طالبان و الحكومة الأفغانية ــــــ في أيلول عام 2020 :" نحن نسعى لأفغانستان مستقلة وذات سيادة ،موحدة ومتطورة و حرة ـــ أفغانستان بنظام اسلامي يشارك فيه جميع الناس بدون تمييز ".أي اْن الهدف كان اقامة دولة اسلامية وليس دول مدنية ،ما يعني الرجوع بالبلاد الى 20 سنة الى الوراء عندما كانت طالبان هي المسيطرة ،وتخلت الولايات المتحدة عن جميع مسؤولياتها في البلد.

فالخطط الأمريكية كانت عبارة عن أهداف واسعة لكنها لم تكن خطط حقيقية ولم تستطع تحقيق شيئاً فعلياً،إذ واجهت الولايات المتحدة في أفغانستان مشكلات تتمثل الأولى في قوة معادية تحاول الولايات المتحدة هزيمتها، والثانية هي فشل وضعف الحكومة التي حاولت أمريكا مساعدتها ،والثالثة عدم قدرة الولايات المتحدة على فهم هذه التحديات في ضوء النظام السياسي ـــ الثقافي لأفغانستان ،فهي تنظر له من خلال وجهة نظرها هي ،ومن ثم لم تستطع هزيمة طالبان بشكل نهائي وتعاملت أمريكا مع طالبان على انها حركة ارهابية ومتطرفة و ليست قوة سياسية أساسية و متمردة، وركزت تعاملها مع المدن الكبيرة ولم تنتبه أو تهتم للمدن الصغيرة و الأطراف أو المناطق النائية التي تشكل معاقل للحركات المتطرفة .

في المقابل عملت طالبان على تركيز سيطرتها على الناس بدلاً من تحقيق نصر تكتيكي أو تحقيق أهداف ثابتة مثل السيطرة على عواصم المناطق إذ أثبتت الممارسة اْنه عادة" ما تربح طالبان أكثر عن طريق تجنب معارك مفتوحة مع جيوش مسلحة بشكل أفضل، أو مع القوات الحكومية الى أن تتمكن من أن تضمن تواجد أساس في المناطق النائية وتقيم شبكات تسمح لها بمهاجمة موظفي الحكومة أو مراكز القيادة و تخلق وجود فعال في مدن معينة، أو مناطق سكانية أساسية وتتمدد بالتدريج .ولذلك فان قدرة القوات الحكومية على تحقيق نصر تكتيكي، أو تستعيد مناطق خسرتها ستكون غير مهمة بشكل كبير. لكن الربح لن يكون ذا معنى مالم تتمكن الحكومة من أن تمسك الأرض وتبني نوعاً من الوجود والسيطرة المدنية المستمرة. لذلك لم تستطع أمريكا وقوات التحالف استغلال نصرهم التكتيكي منذ عام 2002 صعوداً، كما ان النصر اللاحق لقوات النخبة الأفغانية مدعومة من القوة الجوية الأمريكية كان له تأثير قصير المدى. عادة لم تكن هناك قوات مشتركة من الشرطة والقوات المحلية الأفغانية تستطيع أن تمسك بطالبان أو تلاحقها، وفي الممارسة الفعلية ظلت القوات الأفغانية معتمدة على الدعم الأمريكي لكل العمليات ،كما اْن القوات الأمريكية المزيجة بين القوات الأمريكية و المتعاقدين الاْجانب كانت حوالي 40 ألف اواخر السنة المالية لـ 2020 ،لذا فان الكثير من التقارير الصحفية عن القوات القتالية الأمريكية بعد عام 2015 والتي تحدثت عن 8 الآف ،5 الآف ،ألفين ،من القوات تجاهلت القوة القتالية الجوية الأمريكية والعناصر غير المبلغ عنها من قوات النخبة الأمريكية فكانت هذه التقارير غير حقيقية، اذ اغفلت كل ما هو موجود بالفعل ،فالفاعل الحقيقي في تحجيم طالبان كان القوات الأمريكية وليس الأفغانية .

ولم تكن هناك قدرة مدنية للحكم بطريقة تحقق مطالب الناس، فلم تكن هناك خطة هيكلية ادارية تستطيع ان تجمع كل عناصر المساعدة سيما المساعدة المدنية، ولم تنجح أمريكا في بناء الأمة في أفغانستان، وانما استخدمت سياسة فرق تسد وعليه لم يكن هناك شعور موحد بأمة أفغانية يعمل من أجلها الناس وانما استخدمت الاثنيات والجماعات والطوائف بشكل منفصل من أجل اْن تكون هي صاحبة الكلمة الأخيرة، أي انها هي السبب في هزيمة نفسها.

النتيجة كانت تخبط أمريكي في كل شيء انتهى بانسحاب أمريكي أشبه بالهزيمة. وبالعودة الى النجاح أم الفشل في أفغانستان، يقال اْن الصورة الواحدة تعادل ألف كلمة، فصورة الانسحاب الأمريكي تدل على حقيقة الأوضاع في أفغانستان، فأمريكا ظهرت كما لو انها عالجت أحد أعراض المرض ولم تعالج المرض نفسه، وبعملها هذا هزمت أمريكا نفسها.

وتبقى هناك أسئلة حول الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فهل سيبقى نظام توازن القوى في المنطقة كما هو أم يتم تغيير توازن القوى وهل ستعطى دولة أو مجموعة من الدول قوة أكثر من غيرها أم ان الفكرة الأمريكية هي في نشر الفوضى كجزء من نظرية الفوضى وستعود المنطقة الى ترتيب أوضاعها وفق معطيات القوى لكل دولة؟ أم ستدخل في حرب شاملة أو حرب محدودة؟ أم انها ترغب بمنع الحرب؟ وهل الشركات متعددة الجنسية التقليدية من مصلحتها وقف الحرب، ووقف استنزاف دول المنطقة مادياً وبشرياً ووقف اشغالهم بحروب عبثية أم ان الاسلوب الجديد الذي اتبع في وقت رئاسة أوباماــــــ والذي ظهرت فيه قوة شركات التكنولوجيا والمعلومات والتي استطاعت من خلال القوة الناعمة إحداث تغيير وفوضى في بعض الدول العربية ـــــ سيعاد اتباعه في عهد الرئيس بايدن.

قالت طالبان انها لن تقبل بتقاسم السلطة واْنها ترغب بإقامة حكومة إسلامية مقابل الرضا بوقف إطلاق النار والا فأنها ستحقق ما تريد عن طريق الاستمرار بالقتال، فهل ياترى جاءت أمريكا بحكومة إسلامية متشددة للحكم في منطقة حرجة تضرب بها الحكومة الاسلامية في إيران، وكذلك الحكومة الصينية الراغبة بالتمدد بالمنطقة فضلاً عن روسيا الاتحادية وعليه ستصبح طالبان أو بالأحرى دولة أفغانستان دولة وظيفية تخدم المصالح الأمريكية وإن كان بشكل غير مباشر؟ أسئلة تطرح نفسها ولربما ستجيب عليها مجريات الأحداث في المستقبل.

**مراجعة ملف القواعد العسكرية الامريكية في العراق**

**أ.م.د. محمد عزت فاضل**

منذ دخول القوات الامريكية وحلفائها العراق في نـيسان عام 2004 اقامت العديد من القواعد العسكرية، التـي انتهت عقب انسحابها في أواخر عام 2011 رغم ابقائها لـ(1500) جندي لحماية السفارة داخل المنطقة الخضراء ببغداد. وفيما يأتـي اساس وجود القواعد العسكرية الامريكية وممكنات مواجهتها من خلال بحث مشكلات بقائها وازمة وجودها في بعض الوحدات المحلية في العراق، مما سنبحثه في المحاور الآتـية:

**اولاً: الأساس القانونـي لوجود القواعد العسكرية الامريكية داخل العراق**

اتخذت القوات الأمريكية من قاعدتـي "عین الأسد" ،و"الحبانـية" في الأنبار عقب سيطرة تنظيم داعش الارهابـي على أغلب مدن الاْنبار عام 2014, كما تتخذ واشنطن من قاعدة بلد الجوية مقرا" لها للتحكم بطلعات طائرات " إف 16". وبعد انتهاء عمليات التحريـر في اواخر عام 2017 تسعى ايضاً الى التمركز في قواعد عديدة. والسؤال الوارد لدينا هو ما مدى شرعية تلك القواعد الموجودة في الاراضي الخاضعة للحكومة المركزية؟ هناك رؤيتان حول الأساس القانونـي.

**الرؤية الاْولى:** وتقول ان دخول العراق للتحالف الدولي لمكافحة الارهاب البالغ مجموع اعضاءه(79) دولة الذي تشكل للقضاء على داعش الارهابـي يعد اْساساً قانونـياً لإنشاء تلك القواعد، ذلك التحالف الذي تأسس وفق قرار مجلس الامن الدولي ذي الرقم 2170 لسنة 2014 استناداً الى أحكام الفصل السابع من ميثاق الاْمم المتحدة لسنة 1945 والذي فيه الزم الدول بالتعاون لمكافحة الأرهاب واتخاذ التدابـيـر الضرورية والملائمة لمنعه *([[1]](#endnote-1))*. مما يجعل العراق ملزماً بالتعاون مع أي قوات دولية تشكل لهذا الغرض.

غيـر ان ما يحدث هو اْن القواعد التـي شكلت في العراق هي تتبع دولة واحدة (الولايات المتحدة الامريكية) وليست الامم المتحدة، إذ يفتـرض وفق المادة (43) من الميثاق المذكور ان تكون القوات دولية تخضع لتصرف مجلس الامن ولجنة اركان الحرب التـي يشكلها.

**الرؤية الثانـية**: ونجد فيها بان اتفاقيتـي الإطار الاستـراتـيجي لسنة 2008، والاتفاقية الاْمنـية في السنة نفسها والمبـرمتان بـين العراق والولايات المتحدة الأمريكية هما اساس وجود تلك القواعد. إذ تضمنت الاتفاقية الاْمنـية العديد من قواعد الحماية، منها وجوب موافقة حكومة العراق على جميع العمليات العسكرية التـي يتم تنفيذها بموجب هذا الاٍتفاق. ويتم التنسيق الكامل بشأن هذه العمليات مع السلطات العراقية، وتشرف على تنسيق كل تلك العمليات العسكرية اللجنة المشتـركة لتنسيق العمليات العسكرية(JMOCC), وتنفذ جميع تلك العمليات مع وجوب الاحتـرام الكامل للدستور والقوانـين العراقية, ومنعت جلب معدات لا تتناسب مع مهامها المؤقتة في العراق، واشتـرطت الاتفاقية الا تتصل بطريقة مباشرة أو غيـر مباشرة بمنظومات أسلحة الدمار الشامل*([[2]](#endnote-2))*. ولحكومة العراق اْن تطلب خروج قوات الولايات المتحدة من العراق في أي وقت، ومنعت استخدام أراضي ومياه وأجواء العراق ممراً أو منطلقاً لشنّ هجمات ضد بلدان أخرى *([[3]](#endnote-3))*.

ويلاحظ ان الاٍتفاقية الاْمنـية كانت مدة نفاذها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد حسب المادة (30) منها، ومع ذلك فقد اْنتهت تلك المدة من دون تمديد، مما يعنـي اٍنتهاء العمل من حيث المبدأ. ويجد الباحث بان السند القانونـي السليم لوجود القواعد الأمريكية في اراضي الاتحاد العراقي هو اتفاق الإطار الاستـراتـيجي لعلاقة صداقة وتعاون بـين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميـركية لسنة 2008، إذ من بـين اهدافها المثبتة في الديباجة اقامة علاقة طويلة الأمد في المجالات الٍاقتصادية، والدبلوماسية، والثقافية والأمنـية، اي لم تحدد مدة معينة لنفاذها، ومنعت الاٍتفاقية ايجاد قواعد عسكرية أمريكية دائمة في العراق. بمعنـى امكانـية ايجاد قواعد مؤقتة بصرف النظر عن مدتها، بـيد اْن المادة المذكورة منعت على الولايات المتحدة استخدام أراضي، ومياه، وأجواء العراق منطلقاً، أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى. الأمر الذي يفسر جواز العمليات الاْخرى كالتجسس.

**ثانياً: مشكلات بقاء القواعد العسكرية الاْمريكية في ضوء اتفاقية الاٍطار الاستـراتـيجي:**

اٍن إحتواء أزمة اٍستمرار الوجود الاْمريكي اٍنما يعتمد على الظروف العامة التـي تقدرها الحكومة، ولكن اٍذا وصلت الى درجة التعارض مع اْمن البلاد ومصالحها، فاْن الأمر يتطلب تدخل اٍيجابـي لاحتواء الاْزمة. فاٍتفاقية الاٍطار الاستـراتـيجي-حيث يكون تطبـيق التعاون الاْمنـي وفقاً للاٍتفاقية الاْمنـية-لم تحدد مدة نفاذية طلب العراق لبقاء القوات الاْمريكية، فحينما طلب العراق من الاْخيـرة البقاء في بعض القواعد للقضاء على داعش الاْرهابـي، كان الطلب من دون مدة تذكر، الأمر الذي يتطلب ان تعيد الحكومة بشكل دوري النظر في ممكنات بقاء تلك القواعد على وفق السياسة العامة التـي تتطلبها البلاد. مع العلم ان الحكومة العراقية لم تطلب بعد اٍنتهاء عمليات التحريـر مغادرتها.

يفتـرض اْن تكون الجهة التـي تتقدم بطلب التمديد هي السلطة التنفيذية بعد موافقة مجلس النواب؛ لان التمديد يعنـي تمديد سريان المعاهدة، مما يفتـرض موافقة ممثلي الشعب على السياسة الخارجية للبلاد، فضلاً عما للتمديد من تبعات تتمثل في تعطيل سريان القانون الوطنـي على الاجانب المرتبطين بالوجود الاْمريكي.

لم تحدد الاٍتفاقية الاْمنية اغراض المنشآت والمساحات التـي تخصص للطرف الامريكي عما إذا كانت قواعد عسكرية بـرية او مطارات، أو معتقلات. وحسب الاْتفاقية الامنـية لا حاجة لاستحصال موافقة الحكومة العراقية على مشروعات البناء والتحويـر الصغرى، مما يثيـر معيار التمييـز بـين الكبـرى والصغرىكما ان الطرف الاْمريكي يتولى بناء تلك المنشآت الكبـرى او الصغرى من دون بدل ايجار خلافاً لما هو مألوف في العلاقات الدولية. بـينما تدفع الولايات المتحدة لجيبوتـي ما يقدر ب (63) مليون دولار سنوياً كمقابل لإيجار قواعد عسكرية تطل على باب المندب، كما تدفع لها الصين ايجاراً يقارب العشرين مليون دولار سنوياً.

وإذا كانت الاٍتفاقية قد اْوجبت تنسيق الطرفان بشأن السيطرة على دخول المنشآت والمساحات المتفق عليها للاستخدام المشتـرك، وحسب آليات تضعها اللجنة المشتـركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتـركة. فان المنشآت والمساحات التـي لا تخضع للاٍستخدام المشتـرك ستكون بعيدة عن رقابة الحكومة العراقية، وامكانـية دخولها، حتى وان وصل استخدامها الى إجراء التجارب الضارة بالبـيئة. ولا توجد آليات للتحقق من نوعية الاسلحة داخل القواعد الاْمريكية. ولا سيما ان العراق لا یمتلك تقنيات وتكنولوجيات لمراقبة المعدات الأمريكية كما" ونوعا"، فضلاً عن مراقبة الفضاء الجوي. وفي العمل تتحكم القوات الاْمريكية بتلك القواعد ودون اٍشراف القوات الامنـية عليها.

لم تسمح الاٍتفاقية الاْمنـية-التـي تبقى سارية عند تحقق التعاون الاْمنـي وفق اتفاقية الإطار-بطلب التعويض عن أي ضرر أو خسارة أو تدميـر يلحق بالقوات العسكرية أو الأشخاص الطبـيعيين، على خلاف ما ذهبت أليه اٍتفاقيات جنـيف الأربعة لسنة 1948 التـي تتضمن قواعد آمرة لا تجيـز للدول الاتفاق على مخالفتها، إذ لا يجوز للدول المتعاقدة عقد اٍتفاقيات جانبـية من شأنها التأثيـر الضار في حقوق ضحايا النـزاعات المسلحة. ولا سيما اٍتفاقية جنيف الرابعة في المادة 7 منه التي توفر الحماية للمدنيين.

وهناك تقييد للولاية القضائية للعراق عما يـرتكب من القوات الاْجنبـية والعناصر المدنـية الملحقة بها من جرائم داخل القواعد التابعة لها، اْو اْثناء الواجب، بـيد ان الولاية القضائية تثبت متى ما كانت الجريمة من نوع جناية جسيمة وقعت خارج القاعدة العسكرية وخارج حالة الواجب. وعلى ما يبدو سيتـرك للطرف الاْمريكي تقديـر الواجب من عدمه.

هناك بعض الدول-كما كان في الولايات المتحدة الاْمريكية حتى العام 1919-تسعى في المعاهدات الهامة الى اشراك نواب بـرلمانـين في التفاوض، مما أيده د. محمد فتوح عثمان؛ كي يكون المجلس النـيابـي أعلم بحقيقة النصوص وخفاياها التـي جاءت بها المعاهدة. بـينما أغفل واضعي الاٍتفاقية الاْمنـية العراقية الاْمريكية ذلك فضلاً عن قصر مدة مناقشتها.

ويـرجع ذلك الى ان الاٍتفاقية الاْمنـية (فضلاً عن اتفاقية الإطار) قد ابـرمت في وقت كان العراق يعيش حالة من الضعف على مختلف النواحِ. فوفقاً لقواعد القانون الدولي يعتمد ابـرام اي اتفاق على توازن القوى ويعنـي توفر حد أدنـى من المساواة بـين الأطراف الراغبة في التفاوض وإلا وقعت الدولة الضعيفة تحت رحمة الأخرى في التفاوض، وإن كان القانون الدولي لا يبحث في جعل توازن القوى السياسية شرطاً لصحة المفاوضات، بل يكتفي بالتأكيد على مبدأ المساواة في السيادة بـين الدول. في حين تتبنـى الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضاتها مع الدول النامية نظرية المحاربـين، اي إقامة التفاوض على انها تمثل الطبقة السياسية والعسكرية التـي تعتد بمبادئ القوة.

لذا فان الحكومة **إذا** رغبت بإنهاء القواعد الأمريكية فلها خياران اما ان تطلب مغادرة القوات، واما ان تنسحب من الاتفاقية بعد تقديم اخطار خطي الى الطرف الآخر. بـيد ان لجوء العراق الى الالغاء قد يصطدم مع تهديد الولايات المتحدة الذي يفيد بانه في حالة ما إذا طالبت الحكومة العراقية القوات الأميـركية مغادرة أراضيها، بعد اٍنتهاء الحرب مع (داعش الارهابـي) والقضاء عليه، ‏عند ذلك يتوجب على العراق تسديد تلك المبالغ المتـرتبة بذمته مع الفوائد، ‏إضافة إلى تكلفة حرب عام 2003 والبالغة تـرليون ومئة مليار دولار*.*

**ثالثاً: ازمة القواعد العسكرية الامريكية في الوحدات المحلية:**

وقعت واشنطن -منذ احتلال عصابات داعش الإرهابية لجزء من اراضي البلاد-في حزيران عام 2014 اتفاقية عسكرية مع حكومة اقليم كردستان على بناء خمس قواعد في مناطق الاقليم (قاعدة قرب سنجار، وأخرى في منطقتي أتروش والحرير، فضلا عن قاعدتين حلبجة بمحافظة السليمانية والتون كوبري في كركوك). وفي أواخر شهر ديسمبر من العام 2018 أعلن الرئيس الاْمريكي السابق ترامب في تغريده اْن هدف أميركا في شمال سوريا قد تحقق بهزيمة داعش، وان اربيل العراقية ستكون وجهة القوات الأمريكية القادمة. والبالغ عددها (2000) جندي، وأعلنت لجنة الأمن والدفاع النيابية ان الولايات المتحدة الامريكية تعتزم بناء قاعدة عسكرية في منطقة حرير شمال أربيل، واكدت اللجنة بأنه لم تطلب أية دولة من العراق إنشاء قاعدة عسكرية علی أراضيه، معتبرة ذلك أمراً سیادیاً. هذا وان الشركات الامنية الامريكية سيطرت على الطريق الدولي لتأمين الطرق المؤدية الى القواعد العسكرية.

تملك الحكومات الفيدرالية في مختلف دول العالم حق ممارسة مظاهر الشخصية الدولية من ضمنها عقد المعاهدات وتحمل المسؤولية الدولية ورسم السياسة الخارجية والاشراف على تنفيذها لتحقيق الخير العام. وتسلك في ذلك أحد طريقين أما اْن يستأثر الاتحاد بمهمة عقد المعاهدات. واما اْن يعطِ للوحدات الاعضاء صلاحية ابرام بعض المعاهدات ولكن بموافقة الاتحاد؛ كي يقف على مدى مشروعية إبرام موضوعاتها من حيث المساس بالمصالح السياسية أو الأساسية للاتحاد كما كان في الدستور الألماني لسنة 1949.

وقد نص الدستور العراقي لسنة 2005 وفق المادة (110) منه على ان تختص السلطات الاتحادية برسم السياسة الخارجية، والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ومع ذلك يميل البعض الى تأييد سلطة الأقاليم بعقد المعاهدات استناداً إلى ما ورد في نص المادة (110) من الدستور من مفهوم المخالفة، إذ تعهد المادة المذكورة الى السلطات الاتحادية سلطة رسم السياسة الخارجية وليس تنفيذها، فالتنفيذ تتولاه السلطات غير الاٍتحادية بوسائل مختلفة منها عقد المعاهدات. ونجد في هكذا رأي تأويل لعملية توزيع الاٍختصاصات على خلاف الارادة الصريحة للمشرع الدستوري. فالحكومة الاٍتحادية هي من ترسم السياسة العامة في البلاد في المجالات كافة، وهو ما يمثل (شرط الاٍختصاص العام) وفقاً للمادة (76) من دستور العراق لسنة 2005.

مما تقدم بات من الضروري ضمان السيطرة الكاملة للعراق على اراضيه. وان الحكومة **إذا** رغبت بإنهاء القواعد الأمريكية فلها اْن تطلب مغادرة القوات، او تنسحب من الاتفاقية بعد تقديم اخطار خطي الى الطرف الاخر، وإذا ما كانت المصلحة تقتضي بقاء تلك القواعد فيجب ان تقترن ببدلات ايجار وبما يضمن الولاية القضائية العراقية عن اي خرق يقع خارج تلك القواعد.

**مُعْضِلات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية في**

**عهد إدارة الرئيس بايدن وافاقها المستقبلية**

**م.د.أحمد عبد الكريم عبد الوهاب**

اْتبعت إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما سياسة النأي بالنفس عن الدخول في الصراع داخل سورية، لكنها حافظت على خطوط اتصال ودعم للمعارضة السورية على الأرض، سيما بعد تأسيس "جبهة النصرة" في عام 2012 كفرع رسمي لتنظيم القاعدة في سورية. حينها بدأت إدارة الرئيس أوباما جهودًا ملموسة من خلال برامج لدعم ما وصف بـ"المعارضة السورية المعتدلة" التابعة للجيش السوري الحر.

ورغم تأكيد خلفه الرئيس دونالد ترامب منذ توليه الرئاسة عام 2016 على اختلاف سياسته الخارجية عن سياسة سلفه أوباما، إلا أنه تلاقى معه في أن محصلة سياسته تجاه سورية كانت تصبّ لصالح إيران وروسيا، وقد أعلن ترامب نيته بالانسحاب من سورية أكثر من مرة، وأمر بسحب جزء من القوات الأمريكية من شمال شرق سورية لعدم رغبته بالتزام عسكري طويل الأمد، بالرغم من نصح فريق الأمن القومي له بإبقاء القوات لمدة أطول قليلًا.

لقد ذكّرت سياسة ترامب بتجاهل الرئيس أوباما لنصائح مستشاريه بتدخل أكبر في سورية قبل التدخل الروسي بثلاث سنوات، تجنباً لما يمكن أن يؤدي إليه التدخل العسكري الإيراني والروسي في سورية من أضرار بشرية، ومادية، واستراتيجية، فانسحاب ترامب كان سيصب لمصلحة إيران وروسيا تمامًا كما كان تراجع أوباما عن التحذير الذي وجهه لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، فضلًا عن أنه أظهر عدم وجود رغبة لديه في تحدي الوجود الإيراني والروسي هناك.

إلا أن ترامب أظهر تميزه عن أوباما من خلال قرارات عدّة ، كان الأول في سورية من خلال توجيه ضربة عسكرية لنظام الرئيس بشار الأسد ردًا على استخدامه أسلحة كيميائية في إدلب، إلا أن الضربة كانت رمزية للغاية، وبدا أن المستهدف الأساس منها كان إدارة أوباما أكثر من نظام الأسد، أما القراران الآخران فكانا مرتبطين بإيران، إلا أنهما تركا آثاراً على الدور الإيراني في سورية، اذ كان الأول هو وقف الاتفاق النووي مع إيران، والثاني هو الأمر باغتيال قائد فيلق القدس قاسم سليماني، ونائب قائد قوات الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس مطلع عام2020 .

اولاً: مُعْضِلات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية

لقد شكل غياب منظور استراتيجي امريكي للأزمة السورية من قبل الأدارات المتعاقبة مُعْضِلات عدة لإدارة الرئيس بايدن حالياً، ويمكن تحديدها بما يأتي :

1. ماضي السياسات الامريكية في سورية

تَمثَّل الفشلُ الرئيس لإدارتي أوباما وترامب في سورية بعدم الإقرار بالمصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة في استقرار سورية، لذلك لم تضع الإدارتان الملف السوري في سلم أولوياتها، ولكنهما استخدمتا هذا الملف كورقة مرتبطة بملفات أخرى في المنطقة مثل مواجهة إيران ومكافحة الإرهاب، وقد تُرجم هذا الفشل على شكل تقدّم استراتيجي لكل من روسيا وإيران في سورية والمنطقة ككل.

1. السياسة الأمريكية تجاه إيران.

بدت إدارة الرئيس أوباما في أثناء المفاوضات مع إيران أكثر رغبة في التوصل إلى اتفاق من طهران نفسها، ولذلك لم يمنع الاتفاق إيران من مواصلة دعم حلفائها في المنطقة وأهمهم النظام السوري، ومنحها رفع العقوبات بموجب الاتفاق مزيدًا من الموارد للسعي وراء الهيمنة الإقليمية، لكن عمر الاٍتفاق لم يطل حتى أطلق الرئيس ترامب منذ توليه الرئاسة اتهامات لإيران بانتهاكه ووصفه بالاتفاق الكارثي، وانسحب منه في أيار عام 2018.

فرضت الإدارة الأمريكية مرة أخرى سلسلة من العقوبات على طهران بلغت أقصى مدى يمكن أن تصله هذه العقوبات، وغادرت الشركات الأوروبية من إيران، وقطعت دول عدة علاقاتها التجارية معها اٍستجابة للاٍنسحاب الأمريكي من الاٍتفاق، وفرضت عقوبات على شركات صينية وروسية لم تقطع هذه العلاقة.

كثفت إدارة ترامب هجماتها الإلكترونية والعسكرية على النظام الإيراني، وجعلت رفع العقوبات على إيران أمرًا مستحيلًا دون تقديم تنازلات ملموسة، لكنها لم تترجم هذه الضغوط إلى استراتيجية للحد من الهيمنة الإيرانية في المنطقة.

1. مكافحة الإرهاب ومبررات الوجود العسكري الأمريكي.

كانت مكافحة الإرهاب البوابة الرئيسة لدخول القوات الأمريكية إلى الأرض السورية، وذلك من خلال التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. ولكن تَحقُق هدف هذا الوجود بالقضاء شبه الكامل على تنظيم داعش، أثار تساؤلات بشأن مبررات وجود القوات الأمريكية في سوريا مثل التأكد من القضاء على التنظيم ودعم الشركاء الذين اختارتهم الولايات المتحدة لهذا الغرض وهم في هذه الحالة قوات سوريا الديمقراطية التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب، والمحافظة على الوجود الأمريكي في قاعدة التنف ذات الموقع الاستراتيجي القريب من الحدود العراقية، والأردنية على الممر الواصل بين طهران ودمشق.

4.العلاقة مع تركيا.

اْزداد تعقيد العلاقة بين واشنطن وأنقرة خلال العقد الماضي بعد الخلاف في الرؤية تجاه ما رأته أنقرة تهديدًا لأمنها القومي على الجانب السوري من حدودها الجنوبية الشرقية، تمثل بتأسيس وحدات حماية الشعب كيانًا يسعى للحكم الذاتي ويشاطر حزب العمال الكردستاني المناهض للحكومة التركية أهدافه. من وجهة النظر الأمريكية، وبالتحديد وزارة الدفاع الأمريكية، مثل هذا الكيان شريكًا في الحرب ضد تنظيم داعش. لكن الرئيس ترامب، وانطلاقًا من نهجه غير المؤسسي في إدارة السياسة الخارجية، أكد أنه لا ينوي الإبقاء على الالتزام الأمريكي في شمال شرق سورية إلى أجل غير مسمى من خلال إعلانه نيته سحب القوات، ومن هذا المنطلق أيضًا، ماطل ترامب في التجاوب مع تحذيرات وزارة الدفاع الأمريكية من إقدام الحكومة التركية على شراء منظومة الصواريخ الروسية أس400، لكنه قرر في مرحلة الانتقال الرئاسي فرض عقوبات على أنقرة لهذا السبب.

5.العلاقة مع روسيا.

أدت سياسة الرئيس أوباما تجاه سورية إلى تقدم استراتيجي لروسيا في سورية والمنطقة. وقد أدت سياسة ترامب في هذا الصدد إلى استمرار التقدم الروسي في ساحات أخرى في المنطقة مثل ليبيا، لكن علاقة الرئيس ترامب بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين ما زالت أكثر العلاقات غموضًا.

عجز الديمقراطيون عن إثبات تواطؤ الحملة الانتخابية لترامب في عام 2016 مع موسكو رغم إثبات أجهزة الاستخبارات الأمريكية حدوث اختراق روسي للعملية الانتخابية. وقد عاد هذا الملف للظهور مؤخرًا بعد ما وًصف بأنه أكبر اختراق إلكتروني شمل 18 ألف جهة أمريكية من بينها أجهزة حكومية أمريكية، وإصرار ترامب على تبرئة روسيا مسبقاً من هذه العملية، ومحاولة توجيه الاتهامات بدلاً من ذلك إلى الصين.

6.المعطيات الميدانية:

مع دخول الصراع في سورية عقده الثاني عند تنصيب إدارة بايدن، تغيرت موازين القوة وباتت روسيا وإيران تقودان دفة الصراع على الأرض في مواقع سيطرة النظام السوري التي تمثل معظم مناطق سورية من جنوب البلاد إلى محافظة إدلب في الشمال الغربي، ومعظم محافظة حلب في شمالي البلاد، وأجزاء من محافظتي الرقة ودير الزور في شمال وشمال شرقي سورية، باستثناء المنطقة الحدودية المحيطة بقاعدة التنف الأمريكية في الجنوب الشرقي التي تسيطر عليها القوات الأمريكية وقوات المعارضة السورية.

وما زال النظام يملك تواجدًا إداريًا وعسكريًا في محافظة الحسكة. بينما تُسيطر فصائل المعارضة على محافظة إدلب في شمالي البلاد، وأجزاء من محافظة حلب، وحماة، والرقة، والحسكة. في حين تسيطر قوات سورية الديمقراطية في منطقة تواجد القوات الأمريكية شمال شرقي البلاد التي تشمل محافظة الحسكة، وأجزاء من محافظات دير الزور، والرقة، وحلب.

ويحدّ هذا الواقع من الخيارات المتاحة أمام إدارة بايدن، على خلاف الوضع في عهد إدارة أوباما، اذ كانت المعارضة في مرحلة من المراحل تُسيطر على ثلثي البلاد، بما يعني أن إسقاط الأسد كان متحققاً لو توفرت الإرادة لدى البيت الأبيض.

7.المدافعون عن نظام بشار الأسد في واشنطن:

تضم هذه الفئة الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي (بيرني ساندرز) الذي يمثل أفكار اليسار الغربي تجاه ثورات الربيع العربي، والذي أيّد النظم الدكتاتورية العربية، ومن بينها نظام بشار الأسد، في مواجهة ما وصفه بالإمبريالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة.

لكن بايدن ونائبته كمالا هاريس لا ينتميان لهذه الفئة، وقد انتقدت هاريس تولسي هابرد، المرشحة التقدمية لبطاقة الترشح عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، واصفة إياها بـ "المدافعة عن نظام بشار الأسد"، لكن هذا الجناح صاعد في صفوف الحزب الديمقراطي، سيمثل تحديًا لسياسة بايدن تجاه سوريا.

ثانياً: رهانات سياسة أدارة بايدن في سورية وافاقها المستقبلية:

لن يكون بناء استراتيجية شاملة للسياسة الأمريكية في سورية أمرًا سهلًا، إلا أن إدارة بايدن تحظى بميزات عن سابقتيها بزمن الصراع في سورية إذ تحظى إدارة بايدن بعشر سنوات من خبرة التعامل مع سورية تميزها عن سابقتيه، ويمكن استشراف بعض ملامح سياسة ادارة بايدن بما يأتي:

1. فريق بايدن للسياسة الخارجية

حاول بايدن في اْختياراته لمسؤولي إدارته الموازنة بين العودة إلى الساحة الدولية وبين الحذر تجاه التدخل في مزيد من الصراعات العسكرية. وأفضل مثالين لتوضيح ذلك تعيين وزيري الخارجية والدفاع اللذين سيكونان أبرز مسؤولين إلى جانب الرئيس عن السياسة الخارجية. ففي حين أن وجود بلينكن قد يكون محفزًا لتصحيح الأخطاء السابقة في سورية، فإن وجود أوستن في الفريق نفسه ربما يُقلل الحماس بشأن أي سياسة أكثر إيجابية تجاه سورية. ولذلك صحّت تسمية هذا الفريق بـ "الفريق الصحيح في الوقت الخطأ" بالنسبة للمعارضة السورية.

يدلّ تعيين أنتوني بلينكن وزيرًا للخارجية على وجود نية لدى إدارة بايدن بالعودة إلى نهج ليبرالي يعزز القيم الديمقراطية في السياسة الخارجية مع إدراك الأخطاء السابقة. رغم تجنب بايدن للحديث عن سورية، إلا أن بلينكن أقر بخطأ إدارة أوباما ودعا إلى دعم شركاء الولايات المتحدة في شمال شرق سورية، ومواصلة الضغط على نظام الأسد، والانخراط في مسار دبلوماسي للحل.

1. التواجد الأمريكي في سورية:

الوجود العسكري الأمريكي في شمال شرق سورية وفي جنوب شرقها بقاعدة التنف، هو واحد من أهم الأوراق التي تملكها إدارة بايدن في التعاطي مع نظام الأسد وحلفائه الذين كسروا كل اٍتفاقية وقعت معهم بشأن سورية خلال عشر سنوات. لذلك يرجح أن تحافظ الإدارة الجديدة على هذا الوجود وتعززه أكثر، وقد كان تأكيد بايدن عزمه إبقاء القوات في شمال شرق سوريا بعد اٍنتقاده الحاد لسحب ترامب بعض هذه القوات من المواقف القليلة المعلنة لبايدن عن سوريا في الشهور القليلة الماضية.

1. سياسة بايدن تجاه الأكراد:

حافظ بايدن على موقف داعم للأكراد خلال العقود الأربعة الماضية، منذ انتقاده لتهاون الرئيس بوش مطلع التسعينيات الذي أدى إلى استعادة القوات العراقية السيطرة على مناطق ذات غالبية كردية في شمال العراق.

في عام 2002، أكد بايدن في تصريح أمام "برلمان كردستان العراق" تأييده للإدارة الذاتية بأربيل بقوله: "الجبال ليست صديقتكم الوحيدة". كما اقترح بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 تبني أنموذج فدرالي يخفف التوترات الطائفية ويضمن للأكراد إدارة ذاتية. وفي أيار عام 2015، أبلغ بايدن مسعود برزاني رئيس إقليم كردستان العراق في ذلك الحين بمشاركته إياه آماله باستقلال الإقليم حين قال: "سنرى كردستان مستقلة في حياتنا". وفي عام 2019، كان بايدن من أشد المنتقدين لسحب ترامب جزءًا من القوات الأمريكية من شمال شرق سورية مما سمح للقوات التركية بالسيطرة على الأراضي التي كانت تتواجد فيها.

وإذا أضفنا إلى ذلك دعوة وزير الخارجية الأمريكية المقبل توني بلينكن في وقت سابق لأن يكون الدعم العسكري الأمريكي لوحدات حماية الشعب مشروطًا بالتزام الوحدات بعدم استخدام هذه الأسلحة ضد تركيا، وتسليم مدينة الرقة بعد السيطرة عليها للقوات المحلية، واحترام سلامة الأراضي السورية، وإعلان الانفصال عن حزب العمال الكردستاني51 ، فإن من المرجح أن يحافظ بايدن على دعم محدود للأكراد في سورية يحميهم من الأطراف المحيطة، ولا يذهب بعيدًا إلى درجة دعم استقلالهم أو حتى سيطرتهم على مزيد من الأراضي، وربما يضغط للتوصل إلى اتفاق بينهم وبين الجانب التركي.

1. سياسة بايدن تجاه المعارضة السورية

يميل كل من بايدن ونائبته كمالا هاريس إلى لوم إيران وروسيا على ما آلت إليه الأمور في سوريا، دون البحث عن أعذار للنظام السوري كما يفعل الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي، كما يتبنى بايدن نهجًا مؤسسيًا في الإدارة من شأنه أن يعزز الجهود الأمريكية لمواجهة التمدد الإيراني والروسي في سوريا خصوصًا والمنطقة عمومًا، خلافًا للإدارة العفوية وغير المتوقعة للرئيس دونالد ترامب، ومن هذا المنطلق، يرجح أن تدعم الإدارة الجديدة بالتعاون مع أنقرة والمعارضة السورية، وقف إطلاق النار الهش في محافظة إدلب وتحول دون سيطرة قوات النظام السوري وحلفائه عليها دون تدخل عسكري أمريكي مباشر.

لكن وصول بايدن إلى الرئاسة بحد ذاته كان من مخاوف شريحة كبيرة من المعارضين السوريين. تخشى المعارضة السورية من أن يؤدي تجديد بايدن للاتفاق النووي إلى فتح قناة دعم مالي جديدة لإيران ونظام الأسد الذي يعتمد عليها اقتصاديًا. وقد أكد وزير الخارجية الذي اختاره بايدن توني بلينكن مؤخرًا أن "قانون قيصر" الذي مرره الكونغرس وفرض أقصى العقوبات الاقتصادية حتى الآن على نظام الأسد، هو "أداة مهمة للغاية" لمحاولة الحد من قدرة النظام السوري على تمويل قمعه للسوريين، والضغط عليه لتغيير سلوكه. لكن هناك محاذير في قانون قيصر تتعلق باستثنائه للدعم الإنساني الذي وصل في السنوات السابقة عبر القنوات الرسمية للأمم المتحدة إلى نظام الأسد الذي استحوذ عليه ووزعه على أساس الولاء. وهناك غموض أيضًا إزاء موقف القانون من التبادلات التجارية عبر الحدود الفاصلة بين مناطق سيطرة النظام والمناطق الخارجة عن سيطرته.

تخشى المعارضة السورية أيضًا من اتخاذ إدارة بايدن موقفًا أكثر تشددًا تجاه تركيا ممثلة بحكومة حزب العدالة والتنمية، التي تعد أبرز الحلفاء الدوليين المتبقين للمعارضة السورية. تستضيف تركيا جزءًا كبيرًا من المعارضة السورية وهيئاتها الرئيسة خارج البلاد، وتملك وجودًا عسكريًا في آخر المحافظات السورية الخارجة عن سيطرة النظام السوري أو وحدات حماية الشعب. ومن أهم بواعث القلق لدى المعارضة أيضًا، زيادة الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب بما يضمن لها تعزيز قبضتها على شمال شرق سوريا، رغم وجود مؤشرات على عدم الاستقرار في تلك المنطقة بسبب الأخطاء الإدارية من جهة وهجمات النظام السوري وتنظيم داعش من جهة أخرى. هذا الدعم وصل في عهد أوباما حسب رواية الحكومة التركية إلى آلاف الشاحنات المحملة بالأسلحة.

يرجح أن يتميز الرئيس بايدن عن أوباما بكونه أكثر حسمًا في اتخاذ القرارات تجاه الملف السوري، وعن ترامب بكونه أكثر اهتمامًا بالملف، لذلك يتوقع عودة توافق دولي يشبه الائتلاف الدولي لأصدقاء سوريا سيما مع نفض الإدارة الجديدة الغبار عن التحالفات الدولية السابقة التي تجاهلتها إدارة ترامب وغادرت كثيرًا منها. هذا التوافق سيكون أكثر ميلًا لإحياء عملية سياسية بشأن سوريا في أطر الأمم المتحدة، لكنه سيواجه تحدي التفاهم مع تركيا، والضغط على روسيا لدفع النظام السوري إلى القبول بانتقال سياسي لكن المحذور هنا هو استباق كل هذه الافتراضات بتخلي الإدارة عن المعارضة السورية في أثناء مفاوضاتها مع إيران كما فعلت إدارة أوباما.

* يمكن القول ان إدارة بايدن سوف تتابع إلى حدّ كبير في سياسة الرئيس ترامب من حيث محدودية أهمية الملف السوري في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث يواجه الرئيس الجديد عدداً من المعطيات التي تحدّ من قدرته ورغبته في التدخل، أهمها الوضع الميداني الجديد، والمختلف بالكامل تقريباً عما كان عليه الوضع إبان وجود بايدن نائباً للرئيس، والضغوط المتزايدة من التيار التقدمي في الحزب الديموقراطي، حيث يميل هذا التيار في معظمه إلى دعم نظام الرئيس بشار الأسد، فضلا عن الضغط الذي يمثله إرث أوباما على الرئيس الجديد، والذي يخشى من تورطه في وعود لا يقوى على تنفيذها.
* وعموماً، فإنّ من المرجّح أن يتميز الرئيس بايدن عن أوباما بكونه أكثر حسمًا في اتخاذ القرارات تجاه الملف السوري، وعن ترامب بكونه أكثر اهتمامًا بالملف. كما يرجح أن يعمد إلى استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية للضغط على النظام وروسيا من أجل التوصل إلى حل سياسي متوازن.
* الإشكال الأكبر بالنسبة للأزمة السورية سيكون في موقف الإدارة الجديدة من طهران، إذ أن إعادة إحياء التفاوض على الاتفاق النووي، يعني عودة الملف السوري إلى كونه ورقة تفاوضية أخرى بين الطرفين، وهو الأمر الذي كرّسه أوباما أصلاً في مكالمته الشهيرة مع روحاني عام 2013.
* كما أن الإشكال الآخر يكمن في التوافقات الروسية-الأمريكية المحتملة، والتي قد تشمل إدماج النظام ضمن صفقة أكبر في المنطقة، ربما تشمل التطبيع مع إسرائيل، والذي قد يكون مفتاح الحل لكسر الحصار الدبلوماسي العربي والدولي المفروض على نظام الرئيس بشار الأسد منذ عام 2011.

**العلاقات الاْمريكية الاٍسرائيلية في ظل اٍدارة بايدن الجديدة**

**أ.م. عبد الوهاب عبد الجبار**

في الواقع، يتمتَّع بايدن بعلاقة طويلة الأمد مع الإسرائيليين؛ ففي عام 1973 اْلتقى بصفته عضوًا حديث الانتخاب بمجلس الشيوخ عن ولاية ديلاوير-برئيسة الوزراء الإسرائيلية آنذاك جولدا مائير، في أول زيارة رسمية لها إلى الخارج، وهو ما عده “أحد أهم الاجتماعات” التي عقدها في حياته. فضلا عن ذلك، يُعَدُّ بايدن صديقًا مقربًا لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، وتعود صداقتهما إلى السنوات التي قضاها نتنياهو في الولايات المتحدة قبل أربعة عقود. ولا يقتصر الأمر على بايدن، فشريكته في البيت الأبيض، كامالا هاريس، لديها أيضًا روابط عائلية بالجالية اليهودية الأمريكية، اٍذ إن زوجة اْبنها (السابقة)، وزوج بنتها يهوديان، لكن هذا لا يجب أن يدفعنا بالضرورة إلى توقع علاقة كعلاقة ترامب وكوشنر مع الإسرائيليين.

كان بايدن مؤيدًا قويا" للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، واصفًا نفسه بالصهيوني. وقد قال بايدن، فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية الأمريكية، إن مساعدة إسرائيل «هي أفضل استثمار بقيمة 3 مليارات دولار نقوم به»، كما قال إنه يدعم حل الدولتين للقضية الفلسطينية،

ولكن هناك باحثون من معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب يرون أن علاقات إسرائيل والولايات المتحدة عقب دخول إدارة أمريكية جديدة موجودة قيد الاختبار ويأتي ذلك برأيه على خلفية توترات مع الإدارة الجديدة بشأن قضايا خارجية محددة، والتآكل الكبير في مكانة إسرائيل كمحط إجماع بين الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة،” بصفتها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط”.

وحسب المعهد فمنذ دخول الرئيس بايدن إلى البيت الأبيض تعقدت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والحديث الهاتفي بين الرئيس بايدن ورئيس الحكومة الاسرائيلية السابق نتنياهو لا يغير شيئا. وطبقا لتقديرات المعهد في ورقة البحث من إعداد باحثين عدة برئاسة الجنرال في الاحتياط عاموس جلعاد فإن احتمال نشوء توترات واحتكاكات بين إسرائيل والولايات المتحدة يتمحور حول ثلاث قضايا مركزية هي: إيران، والساحة الفلسطينية، والمنافسة مع الدول العظمى الصين وروسيا.

ومنذ اللحظات الأولى لتولي حكومة بينيت/لبيد مقاليد السلطة، كان واضحًا أن الخارجية الإسرائيلية تدرك وجود تحدياتٍ كبيرة في واشنطن، وتدرك كذلك وجود غضب أمريكي تجاه إسرائيل يمكن تلمُّسه بشكل أكبر بين أعضاء الحزب الديمقراطي في الكونجرس الأمريكي بمجلسيه، وهو ما عبَّر عنه وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد عقب توليه مهام منصبه مباشرةً، وهو ما يتوافق كذلك مع توجُّه الحكومة الإسرائيلية الحالية التي تسعى إلى رأب الصدع الذي تسبَّبت به حكومة نتنياهو في علاقتها مع الديمقراطيين.

لقد كانت سياسة نتنياهو ترتكز على تنسيقٍ غير مسبوقٍ بين اليمين الحاكم في إسرائيل الذي كان يقوده وقت رئاسته للحكومة، وقوى اليمين في الولايات المتحدة في حقبة ولاية الرئيس أوباما، حتى إن مواقف نتنياهو كانت كثيرًا ما تأتي على غير أولويات السياسة الخارجية لإدارة أوباما، وزاد هذا التنسيق متانةً مع إدارة الرئيس ترامب، وكانت أبرز ثماره التوصُّل إلى اتفاقات التطبيع بين إسرائيل وعددٍ من الدول العربية، فضلًا عن التطبيع غير المُعلَن مع دول عربية أخرى لم توقِّع على الاتفاق.

كان واضحًا أن إدارة الرئيس بايدن -سواء كان ذلك بدوافع ذاتية، أو نتيجة ضغوط العناصر التقدُّمية داخل الحزب، فضلا عن توجهات الرأي العام-غير راضية عن حكومة نتنياهو، وظهر هذا واضحًا في أثناء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة؛ حيث قامت الإدارة الأمريكية بممارسة ضغوط كبيرة على الحكومة الإسرائيلية لإيقاف الحرب، فاضطر نتنياهو لإيقافها دون أن يحقِّق أهدافه منها.

طبقًا لرأي اللواء السابق عاموس جلعاد، الذي كان رئيسًا للدائرة الأمنية والعسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، فإن معركة حامي الأسوار على غزة في مايو الماضي كشفت عن تراجع مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة، وتآكل الإجماع الذي كان موجودًا لصالحها، وهو أحدى أهم ركائز الدولة الأسرائيلية، وقد أوصى جلعاد بأن على إسرائيل أن تصوغ خطةً شاملةً لتحسين علاقتها مع يهود الولايات المتحدة، ومع الأحزاب الأمريكية عامَّة، والحزب الديمقراطي على وجه التحديد. ما سبق يكشف أن حجم الخلاف بين الإدارتَيْن الأمريكية والإسرائيلية كبير، وأن هذا الخلاف لن يزول كله بسهولة، على الأقل خلال عامي نوبة بينيت في رئاسة الحكومة بسبب اٍختلاف نهجه اليميني المتشدِّد عن نهج الإدارة الأمريكية الحالية. لكن إدارة بايدن في الوقت نفسِه ستحاول تجاوز هذه الخلافات كي تستمرَّ الحكومة الإسرائيلية، مع ممارسة بعض الضغوط للوصول إلى نقاط اتفاق في الأمور المختلف عليها، في ظل انشغالها بقضايا أكثر أهمية لأمنها القوم

**استراتيجية بايدن تجاه البرنامج النووي الإيراني (التحديات والاحتمالات)**

**م.د أوراد محمد مالك كمونة**

تمثل إيران أحد ابرز التحديات الأمنية للولايات المتحدة ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط وذلك عبر استعراضها بين الحين والأخر قدراتها في الانتشار النووي والأمن السيبراني، وبث الصراعات المسلحة على يد "وكلائها "في المنطقة ، وعلى الرغم من سياسات الضغط القصوى التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني في 2018 وما ارتبط بذلك من عقوبات اقتصادية ، فإن ترامب لم ينجح في إخضاع إيران لإرادته بل على العكس نجحت إيران في امتلاك اثنى عشر ضعف كمية اليورانيوم منخفض التخصيب التي كانت تسمح به خطة العمل الشاملة المشتركة التي تم التوصل إليها في منتصف عام 2015 ، ورغم اتفاق بايدن مع سلفه ترامب حول تقييد البرنامج النووي الإيراني ، مع هذا فقد اشار وزير الخارجية الامريكي أنتوني بليكن في أن سياسة الإدارة الامريكية سترتكز بالاساس على الدبلوماسية والتنسيق مع حلفاء الولايات المتحدة وفي الوقت ذاته العمل بصورة فعالة من أجل اٍحتواء اْنشطة إيران المزعزعة للأستقرار في المنطقة.

يؤمن بايدن بمقاربة الدبلوماسية القسرية التي تقوم على استغلال وسائل الإعلام والآليات الدبلوماسية لإجبار إيران على التنازل من أجل العودة للأتفاق النووي ، وتلك الرؤية تتناسب هي الأخرى مع إستراتيجية التوازن الخارجي التي تستند على الحلول الدبلوماسية والتوازن الإقليمي محل الخيار العسكري فبدلا منه ينتهج بايدن إلى جانب الحلفاء الدوليين والإقليميين آليات دبلوماسية تستهدف فرض قيود تكتيكية على طهران في سبيل دفعها لتقديم بعض التنازلات التي تضمن التزامها بالاتفاق النووي ولعل مواقف بايدن وتصريحاته تؤكد على أن رؤيته وعقيدته في السياسة الخارجية هي مزيج للجمع بين بعض سياسات الرئيس الأسبق أوباما والانقلاب على سياسات ترامب، وما يدعمه في ذلك تعيين بايدن في إدارته كلا من أنتوني بلينكن وزيرا للخارجية ،وجيك سوليفان مستشارا للأمن القومي ، ووليام بيرنز للاٍستخبارات المركزية ، والجنرال لويد أوستن وزيرا للدفاع وجميعهم كانوا مسؤولين في إدارة أوباما ، الأمر الذي يثبت مدى رغبة بايدن في الاستمرارية في بعض سياسات أوباما.

ومن أبرز **التحديات** التي تجعل من احتمالات إحياء الاٍتفاق النووي الإيراني أكثر تعقيدا هي: -

**أولاً / تحديات الداخل الأمريكي**

لا يمتلك الرئيس الأمريكي وحده رغم صلاحياته الواسعة القدرة على اتخاذ القرار بمنتهى الحرية وبلا قيود بل ثمة آليات تؤثر بشكل كبير في قراراته وسياساته يأتي على رأسها الكونجرس، إذ تتضافر الجهود داخل مجلسيه (مجلس النواب والشيوخ) لتعزيز الضغط على بايدن وإدارته حيال الملف النووي الإيراني ، فقد صرح النائب الديمقراطي انتوني براون ان ملف التصدي لنفوذ إيران الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بات يحظى بإجماع الحزبين (الجمهوري، والديمقراطي) في الكونجرس. وقد لجأ المشرعون في مجلس النواب والشيوخ لجميع الوسائل التشريعية المتاحة لهم لضمان عدم رفع بايدن العقوبات عن إيران قبل التزامها ببنود الاٍتفاق النووي ووقف أنشطتها المزعزعة لأمن واستقرار المنطقة.

**ثانياً / تحديات إقليمية**

منذ اللحظة التي وصل فيها بايدن إلى سدة الحكم أجمعت الحكومة الإسرائيلية على التنديد بالعودة إلى الاٍتفاق النووي الإيراني، ولذلك عمدت إسرائيل لتبني مواقف متشددة حفاظا على سياسة الضغط القصوى، إذ ترى إسرائيل في العودة للاتفاق النووي تمكينا لإيران لامتلاك السلاح النووي، وذلك على خلفية الحرب الكلامية المشتعلة بين إسرائيل وإيران والتصعيدات والتهديدات بين كلا الطرفين الأمر الذي يقلل من فرص نجاح المفاوضات، ويشكل عائقاً أمام العودة الأمريكية إلى الاتفاق النووي.

**ثالثاً / إشكاليات المفاوضات الأمريكية – الإيرانية**

تبادل الجانبان الأمريكي والإيراني في 7/2/2021 كخطوة أولى للعودة إلى الاتفاق النووي اشتراطات رئيسة إذ أبدى الرئيس الامريكي بايدن رفضه لرفع العقوبات عن إيران ما لم توقف تخصيب اليورانيوم في حين أعلن المرشد الإيراني علي خامنئي عن عدم نية بلاده العودة إلى الاتفاق إذا لم ترفع العقوبات الأمريكية عنها ،وهذا التمسك من لدن الطرفين بمواقفهما وعدم إبداء أي منهما رغبة في التنازل سيعوق فرص العودة إلى الاتفاق النووي، وفي 19/2/2021 قرر جو بايدن بإلغاء الولايات المتحدة إعلان ترامب إعادة عقوبات الأمم المتحدة على إيران ، وهو ما يمكن عده مراوغة سياسية لاستمالة إيران ورغبة في إثبات إنها المتسبب الرئيس في عرقلة العودة الى الاتفاق النووي.

**رابعاً / تحديات دولية**

كوسيلة لردع إيران قررت كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، استخدام لهجة شديدة مع إيران، إذ عقدت تلك الدول اجتماعا دعت فيه اعضاء مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبني مشروع قرار يندد بتعليق إيران بعض عمليات التفتيش والدعوى لأستئناف إيران لكل برامج التفتيش المنصوص عليها في الاتفاق النووي ، هذا الأمر لم تتقبله إيران وعدته تدخلاً في أمر تقني بحت كما حذرت في مذكرة غير رسمية موجهة إلى الدول الأعضاء في الوكالة من تداعيات ذلك القرار على المسار الدبلوماسي، كذلك يواجه بايدن تحديات وتهديدات من قبل روسيا، والصين إذ يسعى كلا البلدين لاحتواء تفوق الولايات المتحدة وعرقلتها عن حماية مصالحها في المنطقة .

وفي ضوء رؤية بايدن الإستراتيجية لكيفية التعامل مع إيران والتحديات التي قد تقف اْمام تنفيذ تلك الرؤية، لا يزال هناك احتمالان رئيسان قد تميل إدارة بايدن إلى أحدهما وفق ما قد تقتضيه الظروف ودرجة اٍستجابة إيران وهما على النحو التالي: -

**الاٍحتمال الأول / الحل الدبلوماسي متعدد المسارات**

اعتمد ترامب الرئيس الامريكي السابق على الضغط بديلا عن الدبلوماسية كإستراتيجية للتعامل مع إيران ,غير اْن الأخيرة رغم التحديات الاقتصادية التي تشهدها لا تزال لديها جاهزية للصمود ،فقد استطاعت تحمل ضغوط قصوى على مدار أربعين عاما، ولم ينعكس ذلك على سياساتها ، وهو الأمر الذي يعيه بايدن جدا ، غير ان العملية الدبلوماسية التي يستند إليها بايدن هي دبلوماسية قصرية يسعى من خلالها التأثير في آليات توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط وهو ايضا يرغب في الحفظ على القيود الاقتصادية والاستفادة من حملة الضغط القصوى لإدارة ترامب كوسيلة ردع والدفع نحو استكمال المفاوضات ، إذ يميل بايدن لانتهاج الحل الدبلوماسي بمساراته المختلفة قبل الاضطرار إلى الضغط وهذه المسارات تتمثل في :-

**المسار الأول: إحياء الاتفاق النووي**

اْعلنت إيران في أكثر من سياق عن استعدادها للعودة إلى الامتثال لبنود الاتفاق النووي في حال عادت الولايات المتحدة الى الاتفاق وقامت بإلغاء العقوبات التي اعاد ترامب فرضها خلال العامين الماضيين ، ولعل تعيين بايدن لروبرت مالي \_ المسؤول السابق في إدارة باراك أوباما ورئيس مجموعة الأزمات الدولية والمعروف بسجل حافل من النجاح في التفاوض بخصوص القيود المفروضة على البرنامج النووي الإيراني كمبعوث امريكي لدى إيران ، هذا يعد مؤشرا كبيرا على ترجيح بايدن خيار التفاوض مع إيران وإحياء الاتفاق النووي ، وفي ظل الضغوط الدولية والتحركات الإقليمية شددت إيران على ان إحياء الاتفاق النووي بمنزلة الضمان للأمن العالمي، وأبدت ترحيبها بأي مبادرة تستهدف تسريع عودة جميع الاطراف إلى الاتفاق النووي ، بينما تماطل إيران لكسب المزيد من الوقت كي لا تخسر الحل الدبلوماسي ، وتؤكد الإدارة الامريكية انه لا نية في رفع العقوبات قبل الالتزام ببنود الاتفاق النووي.

**المسار الثاني: توسيع الاتفاق النووي الايراني**

من المحتمل أن تحدث تفاهمات جديدة يقدم من خلالها كلا الطرفين تنازلات متبادلة في سبيل الوصول إلى صيغة وسط ترضي جميع الاطراف وتعيد الثقة بينهما، ويبقى التعامل الحذر مع القضية وانتهاج استراتيجية " الأقل مقابل الأقل " هي الخيار الأرجح للولايات المتحدة خلال تلك المحادثات. فبينما يرفض بايدن الرفع التام للعقوبات قبل العودة الى الاتفاق، الا ان الولايات المتحدة يمكنها ان تتيح امتيازات اقتصادية لطهران ذات قيمة اقل من تخفيف العقوبات المنصوص عليها في الاتفاق النووي كطريقة لتشجيعها على العودة الى الاتفاق النووي.

ولعل قرارات بايدن الاخيرة بألغاء تصنيف مليشيا الحوثى كمنظمة ارهابية، وكذلك تجميد العقوبات على عدد من عناصره، تحمل في طياتها رسائل ايجابيه لإيران وهو ما من شأنه ان يدعم المفاوضات الامريكية مع إيران بخصوص الاتفاق النووي الإيراني على اساس ان مليشيا الحوثي "وكيلا لإيران "في اليمن.

في المقابل، قد تسير التفاهمات في أكثر من اتجاه، كأن يركز بايدن بصورة رئيسة على المعالجات الفورية للاٍتفاق النووي، علاوة على الصواريخ الباليستية والسلوك الإقليمي في ظل توسعات إيران النووية والإقليمية، او ان يتم التفاوض على الاتفاق باعتباره اتفاقا فنيا يعالج الخلاف النووي بين إيران والولايات المتحدة، وتوسيع دائرة المفاوضات لتشمل اطرافا إقليمية ودولية.

وعليه، ربما يتوصل بايدن الى اتفاق جديد مع طهران يفرض بموجبه المزيد من القيود النووية، مقابل التراجع –ولو جزئيا-عن البرنامج الصاروخي والسلوك الاقليمي لطهران. ما يرجع ذلك الاحتمال إدراك كلا الطرفين انه لا سبيل لتحقيق مكاسب كاملة، وانه لا بد من تقديم بعض التنازلات، علاوة على ذلك، فان تلك التفاهمات من المرجح ان تلقى رضا وقبولا دوليا وإقليميا، سيما ان الاٍتفاق النووي يبدو غير كاف لتغطية الاٍنشغالات والمخاوف الغربية والإقليمية بشأن التجارب الصاروخية والنفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة.

**الاحتمال الثاني / الدفع بمزيد من الضغط**

ينطلق هذا الاحتمال من أن التعامل مع التهديدات والمخاطر التي تشكلها إيران لن يكون سوى بفرض المزيد من الضغوط للبناء على المسار الذي انتهجه ترامب وذلك كحل اخير من اجل الوصول إلى صيغة تفاهم شاملة قادرة على الحد من المخاطر الإيرانية وخلق المزيد من التحديات الأمنية لإيران، وسيتطلب ذلك التحدي اشراك دول كالسعودية وإسرائيل في اي ترتيبات جديدة مع إيران، سيما انها أكثر الدول الإقليمية تضررا من النفوذ الإيراني في الشرق الاوسط، وان من مصلحتها ان يتسع الاتفاق النووي ليشمل جميع مخاوفها تجاه إيران.

وقد تستغل إدارة بايدن حالة الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه إيران للتوصل الى اتفاق جديد بمساعدة ودعم من الدول الاوروبية، لاسيما إذا تمكن بايدن من اقناعهم بالانضمام الى حملة الضغط الامريكية الجديدة، وفي حال هدأت التوترات بين الولايات المتحدة وروسيا والصين برعاية الأدارة الامريكية الجديدة، فإن بايدن قد يستغل ذلك من اْجل ممارسة المزيد من الضغط على إيران.

ان هذا الامر بدأت بوادره في الظهور فمن ناحية تدعم الولايات المتحدة الموقف الاوروبي المندد بموقف إيران من وكالة الطاقة الذرية، الامر الذي يشكل ضغطاً بطريقة او بإخرى على إيران ومن ناحية اخرى لا تجد الإدارة الامريكية سبباً في ادانة إيران فيما يتعلق بممارساتها في حقوق الانسان، ففي 9/3/2021 أعلن وزير الخارجية الاْمريكي انتوني بلنكن فرض عقوبات على اثنين من المسؤولين في جهاز الحرس الثوري الإيراني بتهمة التورط في انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان.

**واخيرا،** نجد انه في الوقت الذي يميل فيه الرئيس الامريكي بايدن الى الخيار الدبلوماسي في التعامل مع إيران بشأن الاتفاق النووي الإيراني فانه يواجه تحديات جمة قد تقوض من قدرته على الاستفادة من ذلك المسار سواء كانت تحديات إقليمية او دولية او ضغوط داخلية من قبل الكونجرس الأمريكي، اْو جماعة الضغط الإسرائيلية او التصعيد الإيراني، وإذا ما فشل بايدن في مواجهة تلك التحديات لن يكون امامه سوى اللجوء الى سياسة ضغط جديدة كورقة اٍخيرة للتعامل مع المخاطر الإيرانية.

**موقف إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن من الملف النووي الإيراني**

**م. د. أنــــــــــور إسماعيل خليل**

**جامعة بغداد/كلية العلوم**

بدت الولايات المتحدة الاْمريكية القرن الحادي والعشرين، برسم مساراً للسياسة الخارجية الاْمريكية، من قِبل اٍدارة بوش الاْبن جعلت هدفها الرئيس فيه يتمثل في القضاء على كل التهديدات التي تصدر من وحدات دولية أو غير دولية، تجاه الدور الاْمريكي المهيمن على العالم، وتجسد هذا المسار بمبدأ ادراة جورج بوش الابن: "من ليس معنا فهو ضدنا"، في اْعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001.

وفي هذا الاطار فقد عبرت ايران عن أنموذج من التحدي للأمن الأمريكي، ومصالحها في منطقة الشرق الاوسط، بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، ومع حلول عام 2013، شهدت العلاقات الاٍيرانية ـــــــ الاْمريكية انطلاقة جديدة واٍن كانت محدودة؛ إذ ابدت الاٍدارة الاْمريكية بقيادة الرئيس الاْمريكي الاْسبق (باراك اوباما)، الاستعداد لقيام تفاهمات مع اٍيران في ملفات عدة، وأهمها: الملف النووي الإيراني، فضلاً عن الصراع المسلح في سوريا، لكن كان الملف النووي الإيراني هو الابرز في هذه التفاهمات التي اخذت مرحلة متقدمة نحو التفاهم في اطار الاتفاق النووي بين ايران ومجموعة (5+1)، ومع قدوم ادارة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) اخذ المسار التفاوضي طريق مسدود بسبب قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، لكن بدأ يطرح من جديد عندما بدأت الادارة الامريكية الجديدة، بالتلويح للطرف الايراني بإمكانية اعادة النظر بالقرار الذي اتخذه الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب والعودة الى التفاوض.وتنبع أهمية الدراسة من انها تسلط الضوء على مرحلة جديدة من الادارة الامريكية تجاه الملف النووي الايراني.

**اولاً:الملف النووي الايراني**

شكل البرنامج النووي الايراني مصدر قلق وتوتر كبير في العلاقات الاٍيرانية-الغربية بشكل عام والامريكية بشكل خاص، فمنذ عقود طويلة اخذ هذا البرنامج مساحة كبيرة من اهتمام الحكومات الايرانية، ولاسيما منذ نهاية عقد الثمانينيات. ويعود اصول العمل بهذا البرنامج الى عهد حكم الشاه الذي كان يسعى الى ان تمتلك إيران مكانة اقليمية ودولية مهمة، وان تكون مركز قوة في منطقة الخليج العربي.وكانت تسوق التبريرات في ذلك، سواء كانت تكنولوجية – علمية أم اقتصادية، أو غيرها.

لكن كل هذه المبررات الايرانية حول امتلاكها الطاقة النووية لا تشكل ولا تحظى بقبول لدى الجانب الاْمريكي بشكل خاص، والجدير بالذكر ان هذه الازمة النووية الايرانية لا يمكن ابعادها عن المصالح الاستراتيجية الأمريكية والاسرائيلية.

وكان الاٍتحاد الاْوروبي في وقت لاحق قد فرض عقوبات خاصة على ايران، وهنا لا يمكن اخفاء التأثير الاْمريكي في سياسة هذه الدول تجاه ايران، اْما الولايات المتحدة الاْمريكية، فإنها الاْْسبق في هذه العقوبات، بل يرجع تاريخ فرض عقوباتها على ايران لعام 1979، على اثر ازمة الرهائن والتي اتهمت ايران بانها تدعم الارهاب الدولي، وتعمل على انتهاك حقوق الانسان، فضلاً عن رفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع وجود الخطاب المتشدد للسياسة الخارجية الايرانية تجاه الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، ولاسيما للرئيس الايراني الاسبق (محمود أحمدي نجاد)، لكن مع وصول الرئيس الايراني السابق المعتدل حسن روحاني، حدثت نقلة نوعية في طبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة الاْمريكية، والتخفيف من حدة النبرة اتجاهها واتجاه الدول الغربية، فقد أعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن: "الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى لا مكان لها في عقيدة الدفاع الايرانية وتتنافى مع قناعاتنا الدينية والاخلاقية الاساسية" وهذا ما أكده وزير الخارجية الايراني السابق (محمد جواد ظريف)، إن البرنامج النووي الاٍيراني: " لا يعدو كونه برنامجاً سلمياً".

وفي حينها، فقد رحبت الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية، بهذا التحول في الموقف الايراني تجاه ملفها النووي، ومع قرب انقضاء ولاية الرئيس الامريكي الاسبق (أوباما) الثانية تم توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة(5+1) في لوزان، في الثاني من نيسان عام 2015؛ إذ كان رهان أوباما الأساس ومعه مجموعة (5+1) من الاتفاق هو إدخال تغييرات جوهرية على سلوك إيران من بوابة التفاعل الإيجابي، وجرها بعيدًا عن الحالة المتشنجة التي توجه سياساتها تحت وقع العقوبات والضغوط والعزلة.

لكن مع تولي الرئيس الاْمريكي السابق (دونالد ترامب)، الرئاسة في الولايات المتحدة الاْمريكية، تراجع عن الاستمرار بالاتفاق النووي، وأعلن انسحابه من الاتفاق في أيار عام 2018، فقد صرح مرارا أن: "إيران لا ترقى إلى مستوى روح الاتفاق النووي"، فإدارة ترامب كانت ترى أن الاتفاق النووي القديم كان فاشلا لأنه لم يحد من تحركات إيران في المنطقة. وهذا الانسحاب الامريكي من الاتفاق يجعله في حكم الملغي، كون ان نسبة كبيرة من العقوبات على اٍيران، فرضته الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن ذلك ان النظام المالي والاقتصادي العالمي تساهم به الولايات المتحدة الامريكية بنسب مرتفعة الامر الذي به تستطيع فرض عقوبات تجعل جميع الاطراف غير المتعاونة معها تخشى تداعياتها السلبية عليها، سيما ان حجم التبادل التجاري بينها وبين الولايات المتحدة يفوق بكثير حجم تبادلها التجاري مع ايران, الامر الذي جعل اٍيران تتخذُ سلسلة من الخطوات كي تبتعد تدريجياً عن قيود الاتفاق النووي منذ منتصف عام 2019، رداً على حملة العقوبات من إدارة ترامب، واستمر هذا الوضع مع تولي الرئيس الاٍيراني الحالي (إبراهيم رئيسي)، منصبه في آب/2021، المعروف بانتقاداته اللاذعة للغرب، بعدم السماح للمحادثات بالمضي قدما، ولم يوافق على العودة إلى فيينا حتى وقت متأخر من المحادثات، وأصّر على أن المفاوضين الإيرانيين لن يتراجعوا "بأي شكل من الأشكال" في الدفاع عن مصالح بلادهم، وهو ما أدركته إدارة جوزيف بايدن، والذي يمكن ان نستعرضه في اطار المبحث القادم.

**ثانياً: ادارة الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن اتجاه الملف النووي الاٍيراني**

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية، على جملة من الاسس التي تتميز بالثبات النسبي، وان تغير القائمون عليها، فهي غير لصيقة بذات شخص الرئيس أو حزب معين، ومن أهم الاْسُس لهذه السياسة، هي: وضع المصالح الاْمريكية في مقدمة الاوليات وفوق الاولويات في التخطيط الاستراتيجي الخارجي الامريكي، حتى وان كان الموضوع يمس أحد الحلفاء، فالتغير يحصل في الشكل والاسلوب في الادارة بعيداً عن المساس بمبادئ السياسة الخارجية الامريكية، وهذه القاعدة تشملُ كل الرؤساء الامريكيين، ومنهم الرئيس الاْمريكي الحالي، (جون بايدن).

فمع تولي (جو بايدن) الرئاسة الامريكية في 20 كانون الثاني عام 2021، تُواصل الادارة الامريكية متابعة مصالحها الاقتصادية والثقافية والعسكرية في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن ان تتغير معها ترتيب الأولويات؛ إذ بعد ستة أسابيع من حكم الرئيس بايدن، بدأت تتضح شيئا" فشيئا ملامح السياسية الخارجية الأميركية اتجاه المنطقة، فالأولوية في الشرق الأوسط ستتمحور حول الملف النووي الإيراني وكل ما يتعلق به، بداية من ارجاع الاتفاق النووي الإيراني، وصولا إلى التعامل مع التهديدات الإقليمية المرتبطة بإيران والتي تهدد المصالح الأميركية، وأمن إسرائيل الحليف الاستراتيجي في المنطقة.

وفي أطار موضوع الدراسة، فبعد أربع سنوات من الضغوط القصوى والعقوبات المتواصلة التي فرضها الرئيس السابق (دونالد ترامب) على إيران، كما اشير له سابقاً، فقد لمحت إدارة بايدن في أولى خطواتها رغبتها بإعادة فتح ملف الاتفاق النووي، لكن ليس بصورته السابقة، من خلال إدخال تعديلات تتعلق: بموضوع الصواريخ الباليستية والتدخلات الخارجية الإيرانية. وفي هذا الإطار، قال مبعوث بايدن المعني بشؤون إيران (روبرت مالي)، "إن الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة للعودة إلى الاتفاق، بما في ذلك رفع العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب والتي أصابت الاقتصاد الإيراني بالشلل، لكنه حذر إيران أيضا من أن "نافذة المفاوضات... لن تفتح إلى الأبد"، وفي هذا السياق، حذّر (روبرت مالي) في إفادة سابقة: "في مرحلة ما، ستكون خطة العمل المشتركة الشاملة قد تآكلت بشدة لأن إيران ستحقق تقدما لا يمكن كبحه وفي هذه الحالة لا يمكننا التحدث، ولا يمكنك إحياء جثة ميتة.

وهنا قد أدركت اٍدارة بايدن، أن قرار (دونالد ترامب) سوف يجعل اٍيران تمتلك المبررات بالاٍستمرار ببرنامجها النووي، والذي سوف يزيد من القدرات الايرانية ليس فقط العسكرية، بقدر ما يزيد من مستوى المنافسة على الهيمنة الإقليمية وربما العالمية، وهذا الاخير هو الذي يثير حفيظة صانع القرار الأمريكي.

وفي هذا الإطار صرّح الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، إنه "مستعد لرفع هذه العقوبات إذا عادت إيران للالتزام بالاتفاق، لكن طهران تريد أن تقوم الولايات المتحدة بالخطوة الأولى"، وأكد وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) إن: "كل الخيارات مطروحة على الطاولة" إذا لم تتفاوض إيران بحسن نية، وهو دلالة على توجه ادارة بايدن بإيجاد مسلك لهذه القضية. وهو ما أكده كبير مستشاري الرئيس الأمريكي جو بايدن لشؤون الشرق الأوسط (بريت ما كغورك)، في حوار المنامة السنوي الذي عقد بتأريخ: 21/11/2021، أن: "الولايات المتحدة تركز على محادثات فيينا، وفي حال فشلها، ستنظر إدارة بايدن في خيارات أخرى"، وأضاف أن "العمل العسكري قد يضر بالبرنامج النووي الإيراني، لكنه لن يغير سلوكها.

ولم يكن الموضوع قد اقتصر على التصريحات التي أدلى بها مسؤولون أمريكيون رفيعي المستوى، بل هناك خطوات فعلية بدأت تأخذ مجراها بالسير نحو التفاوض، وهو ما يؤكده عندما نشرت صحيفة (صانداي تايمز) البريطانية تقريرًا لمراسلها في واشنطن، (دافيد شارتر)، بعنوان "الولايات المتحدة وإيران تتخذان خطوات نحو استئناف المحادثات النووية"؛ إذ يقول شارتر "إن إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، بدأت اتخاذ خطوات جديدة تمهيدا لمحادثات مع طهران بشكل غير مباشر بهدف إحياء الاتفاق النووي والحد من قدرات إيران النووية". ويضيف أن مسؤولين من الولايات المتحدة وإيران سيجتمعون في فيينا لخوض المحادثات، وذلك بعد مرور نحو ثلاثة سنوات على إعلان الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)، انسحاب بلاده من الاتفاق، وهو ما حدث بالفعل في الايام الاولى من شهر كانون الاول من العام 2021. ويوضح شارتر في هذا الصدد "أن هذه هي أول خطوة عملية نحو التهدئة المطلوبة لإعادة بناء الاتفاق الدولي وتفعيله منذ انسحاب واشنطن منه، وإعادة فرض إدارة ترامب عقوبات اقتصادية على إيران، مشيرا إلى أن إدارة بايدن لم تخفف هذه العقوبات أو ترفعها حتى الان.

ومن جهتها أكدت وزارة الخارجية الإيرانية موقفها من العودة الى المفاوضات في حال قبول الأطراف الدولية؛ إذ أنها صرحت بأنها تريد "اعترافاً بالذنب" من جانب الولايات المتحدة فضلاً عن الرفع الفوري لجميع العقوبات الأمريكية و"ضمان" ألا يتخلى أي رئيس أمريكي مستقبلي من جانب واحد عن الصفقة مرة أخرى.

تميزت التعاملات في هذه المرحلة بالشد والجذب بين الطرفين، سيما مع إصرار الادارة الايرانية، على رفض البدء في أية محادثات جديدة تخص الملف النووي الايراني، بدون رفع العقوبات الأميركية عنها، ومن جهته فإن الرئيس الأمريكي الحالي (جوزيف بايدن) سوف لن يبتعد عن ما قام به الرئيس الاسبق اوباما، من تفعيل التعاون الدولي، والتوافق الجماعي، واٍيجاد حلول مشتركة للازمات العالمية، وضرورة تقوية المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية في المنظومة الدولية، وكذلك فإن (جوزيف بايدن) ملزم بالحفاظ لما حققه من مكتسبات لصالح الولايات المتحدة الامريكية، وهذا يتطلب منه في الوقت ذاته الدخول في شبكة من الملفات المعقدة التي خلفها ترامب والتي سوف تحد من حرية ادارة السياسة الخارجية لجون بايدن، ففي اطار البرنامج النووي الايراني، فإن اٍعادة العمل بالاتفاقية التي جمدها ترامب، من الممكن ان تُعدُ هزيمة للولايات المتحدة، وفرض الارادة الايرانية في هذه القضية، وعدم كبح برنامجها النووي، وكذلك فان بقاء الوضع الذي تركه ترامب، سوف يكون مسوغ لاٍستمرار اٍيران بتطوير برنامجها النووي، إذا ما تم معالجته، فضلاً عن ذلك، سوف يسوغ توسيع علاقات ايران مع كل من الصين وروسيا.

فالموضوع لدى أصحاب القرار الأمريكي لا يُقرأ باعتباره خطراً عسكرياً مباشراً على الولايات المتحدة، وإنما يقرؤونه برؤية استراتيجية أوسع وأبعد مدى من المخاطر العسكرية المباشرة، فقراتهم له أنه: سيغير المعادلة الإستراتيجية السائدة في الشرق الأوسط بشكل عام والخليج بشكل خاص تغييرا عميقا، ومن ثم يحدث خلل في ميزان القوى في المنطقة لصالح إيران وهو الامر الذي لا تريده الادارة الأمريكية في أي وقت من الاوقات.

لكن يمكن ان يقود مسار التقارب والتفاهم حول جملة من الملفات العالقة، ولاسيما الملف النووي الايراني، للوصول الى حلول وسطى، أو في أضعف الحالات العودة لما كان الوضع عليه قبل تولي (دونالد ترامب) الحكم لتحقيق مصالح الاطراف ذات العلاقة بهذه الملفات، وهذا التقارب الذي يمكن ان يحصل، يعبر عن رغبة الادارة الأمريكية الحالية وإيران باستغلال الفرصة التي قد لا تعود مرةً أخرى.

**التوصيات**

من خلال ما تم طرحه في هذه الورقة البحثية، يمكن التقدم بعدد من التوصيات توجه الى اصحاب القرار ولاسيما في منطقة الخليج العربي، المعنية الاولى بنتائج هذا الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران، وبالطبع لا يمكن استبعاد العراق من ذلك، يمكن اختزالها بنقطتين، وكما يلي:

1. أن تكون مستعدة للتعامل مع جميع الحالات التي تفرزها العلاقات الامريكية-الايرانية في هذه المرحلة، ان كانت تسوية أو مواجهة بين الطرفين.
2. أن تدرك دول الخليج العربية والعراق، في علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة وإيران مصالحها، وان تتبنى سياسة خارجية تحقق هذه المصالح، ولا تُثير عدم الاٍستقرار في المنطقة.

**سياسة جو بايدن الشرق أوسطية.. بين المثالية أم الواقعية**

د. خالد هاشم

مستشار المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية

**(الكلمات المفتاحية: جو بايدن، الشرق الأوسط، المثالية، الواقعية)**

مثلفوز جو بايدن في انتخابات شباط عام 2020، مناسبة لطرح التساؤلات والآراء في محاولة للتنبؤ بما ستكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم والشرق الأوسط بشكل خاص، لما يمثله هذا الأخير من أهمية تاريخية ومحورية بالنسبة للولايات المتحدة، وبغض النظر عن اختلاف الإدارات المعنية.

وتأسيساً لما سبق، تنطلق إشكالية الدراسة من الاختلاف الكبير بين مجموعة الآراء المطروحة حول تلك السياسة المتوقعة لجو بايدن تجاه الشرق الأوسط، رأي يرى، بأن سياسة بايدن ستكون امتدادا لسياسة باراك اوباما والتي كان جزءاً منها، ومن ثم من المتوقع إجراء تعديلاً على سياسة دونالد ترامب وقراراته، ورأي ثاني يتبنى فكرة أنه لن يطرأ اختلاف في الأهداف بين سياسة بايدن وترامب، وأن الرئيس الجديد سيسعى لتحقيق الأهداف نفسها ولكن بوسائل أخرى، ورأي ثالث متحفظ نوعاً ما، ويرى أن أي تغيير سوف يتم بشكل تدريجي.

وعلى الرغم من تعدد تلك الآراء حول سياسة جو بايدن في الشرق الأوسط، إلا أن فرضية الدراسة التي نقدمها،تقوم على أنه مع تغير الإدارة الأمريكية الجديدة، والاٍنتقال من رئيس جمهوري(ترامب)، قليل الخبرة السياسية، إلى رئيس ديمقراطي(بايدن) سياسي مخضرم، من المتوقع أن تكون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط قائمة على الموازنة بين القيم والمبادئ الأمريكية (الرؤيا المثالية)، التي تدافع عنها، وبين المصالح والأمن القومي الأمريكي (الرؤيا الواقعية).وسيتم تطبيق تلك الفرضية القائمة على الممازجة بين المثالية والواقعية على ثلاثة ملفات مهمة في الشرق الأوسط، يبدو إنها أخذت أهمية على غيرها من ملفات المنطقة بالنسبة لبايدن، وهي ملف حرب اليمن والعلاقة مع السعودية، وملف إيران وبرنامجها النووي، وملف تراجع أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة.

**أولاً: ملف حرب اليمن والعلاقة مع السعودية.**

يحكم إدارة بايدن اٍتجاهان مختلفان في سعيها لإعادة صياغة العلاقة مع السعودية، اتجاه واقعي واَخر مثالي.

**انصار** **الاتجاه الواقعي**: يدعون للحفاظ على المصالح الأميركية في المنطقة والعالم، وكذلك الإبقاء على التحالف الأميركي السعودي التقليدي، من منطلق ثروتها الضخمة، ومواردها النفطية، ومكانتها في سوق الطاقة العالمي، كلّها عوامل تحتّم الحفاظ على التحالف الاستراتيجي معها، واستنادًا إلى هذه المقاربة، فإن الولايات المتحدة، والسعودية تربطهما جملة من المصالح المشتركة؛ منها الحفاظ على اٍستقرار أسواق النفط، ومكافحة الإرهاب والتطرف، ومن ثم يمكن للسعودية أن تسهم في الاٍستقرار الإقليمي، ومن ذلك على سبيل المثال، إعادة إيران إلى طاولة المفاوضات النووية، وإنهاء حرب اليمن.

**أنصار الٍاتجاه المثالي**: يدعو إلى الالتزام بالقيم التي تجسدها الولايات المتحدة، وأخذها بالاعتبار كحقوق الإنسان ومن ثم، فإنه يدفع إلى اتجاه إعادة ضبط وتقويم للعلاقات الأميركية السعودية على هذا الأساس. ويرى أنصار هذا الاٍتجاه أن مصالح السعودية غالبًا ما تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، كما أنّ منظومتَي قيمهما نادرًا ما تتوافقان، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان، ويشدد هؤلاء على أن سياسات السعودية، لاسيما في السنوات الأخيرة، عززت نفوذ إيران بدلًا من تقليصه، ثمّ أنّ الحملة العسكرية التي أطلقتها في اليمن، عام 2015، لم تهزم حليف إيران هناك، أي الحوثيين، بل تسببت بكارثة إنسانية ورسخت النفوذ الإيراني فيه، ويخلص هؤلاء إلى أنّ التحالف الأميركي السعودي القائم حاليًّا أصبح مكلفًا بالنسبة إلى الولايات المتحدة وعبئًا عليها أيضًا.

**إعادة صياغة العلاقة.**

سعت الإدارة الأميركية الحالية برئاسة بايدن، إلى انتهاجها مقاربةً في التعامل مع المملكة العربية السعودية، وحربها في اليمن، تختلف عن المقاربة التي إتبعتها إدارة دونالد ترامب، قائمة على اساس إعادة صياغة العلاقة مع المملكة، وفي سبيل ذلك سعت إدارة بايدن الى مجموعة من الخطوات والإجراءات عبر صياغة جديدة قائمة على الموازنة بين القيم والمصالح في سياستها الخارجية تجاه السعودية وأهم تلك الخطوات هي:

• **فيما يتعلق بجريمة مقتل الصحفي خاشقجي:** أتهم تقرير للاٍستخبارات الأميركية ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بجريمة قتل الصحافي السعودي المعارض، جمال خاشقجي، لكن في الوقت نفسه لم تفرض عقوبات على ولي العهد، بذريعة أن الولايات المتحدة لا تعاقب قادة الدول التي لها معها علاقات دبلوماسية، بل فرضت وزارة الخارجية الأميركية عقوبات هامشية على 76 مسؤولًا سعوديًّا من بينهم المتورطون في مقتل الصحفي خاشقجي وآخرون بسبب تهديدهم لمعارضين سعوديين في الخارج.

• **وقف العمليات الهجومية:** قال بايدن عن الحرب في اليمن "يجب أن تنتهي هذه الحرب ولتأكيد التزامنا، فإننا ننهي كل الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية في الحرب في اليمن، بما في ذلك مبيعات الأسلحة ذات الصلة". لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة ستتوقف عن القتال في اليمن. فوفقًا للإدارة، ستستمر الولايات المتحدة في ضرب مقاتلي "القاعدة وداعش" في البلاد للتأكد من أنهم لا يستطيعون استخدامها كقاعدة لتدبير مؤامرات ضد أمريكا وحلفاؤها في المنطقة.

• **دعم الدفاع عن السعودية:** وهنا يشير بايدن إلى أن "السعودية تواجه هجمات صاروخية، وضربات بطائرات بدون طيار وتهديدات أخرى من القوات الإيرانية في عدة دول". وأضاف "سنواصل دعم ومساعدة السعودية في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية وشعبها".

**• المسار الدبلوماسي:** عين جو بايدن الدبلوماسي المخضرم تيموثي ليندركينغ، مبعوثًا خاصًا له إلى اليمن، قائلاً إن "ليندركينغ" سيعمل مع الأمم المتحدة و "جميع أطراف النزاع للضغط من أجل حل دبلوماسي". ولطالما كانت السياسة الأميركية تجاه اليمن تمر عبر السعودية، غير أن بايدن هذه المرة عيّن ليندركينغ مبعوثا خاصا إلى اليمن، وهي المرة الأولى التي تكون فيه السياسة الأميركية مباشرة تجاه هذا البلد العربي.

**•إلغاء تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية: بعد** 24 ساعة من خطاب بايدن الذي ألغى فيه الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية في اليمن، أبلغت الخارجية الأمريكية، الكونجرس نيتها إزالة الحوثيين من قوائم الإرهاب وقد تم ذلك. وقد بررت الإدارة الأمريكية ذلك الإجراء لدواعي إنسانية.

**يتضح مما سبق**، إن إدارة بايدن تدرك تماماً كل هذه التعقيدات في إعادة صياغة علاقتها مع المملكة العربية السعودية، وهي تحاول تحقيق نوع من التوازن بين القيم التي تزعم أنها تمثّلها والمصالح الأميركية في المنطقة، ففي الوقت الذي تنتقد فيه الإدارة الأمريكية الحرب التي تقودها السعودية ضد ميليشيا الحوثي في اليمن، أكدت الإدارة الأمريكية على تعهداتها بالالتزام الأمريكي بحماية أراضي المملكة ضد أي تهديد خارجي، لا سيما الهجمات التي يشنها الحوثيين على منشأت في العمق السعودي، وفي الوقت الذي يتهم فيه تقرير استخباراتي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بتورطه في مقتل الصحفي خاشقجي، لا تفرض عقوبات عليه، وذلك لأهمية دور الرياض في تحقيق المصالح والأمن القومي الأمريكي في المنطقة.

**ثانياً: ملف إيران وبرنامجها النووي.**

ملف إيران وبرنامجها النووي، هو الموضوع الاَخر، الذي سيختلف فيه جو بايدن عن سلفيه (براك أوباما، ودونالد ترامب)، بحيث تكون سياسته قائمة على الموازنة بين القيم والمصالح الأمريكية، وكذلك مقاربات الرئيسين السابقين تجاه منطقة الشرق الأوسط.

ويمكننا تلمس تلك السياسة عبر مجموعة من المؤشرات والخطوات التي أطلقها بايدن:

• اعتمد الرئيس السابق دونالد ترامب على سياسة الضغط بدلا من الدبلوماسية، كاستراتيجية للتعامل مع إيران، ضمن ما سمي بسياسات "الضغوط القصوى"، التي تبنتها إدارته، بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني في مايو 2018، وما ارتبط بذلك من عقوبات اقتصادية، ورغم ذلك، فإن ترامب لم ينجح في إخضاع طهران لإرادته، بل العكس نجحت إيران في تحمل تلك الضغوطات. ولم ينعكس ذلك على سياساتها، وهو الأمر الذي يعيه بايدن جيداً.

ورغم اتفاق جو بايدن مع سلفه ترامب، في تقييد البرنامج النووي الإيراني، وايقاف ممارساتها العدائية في المنطقة، فإن بايدن من المرجح أن ينتهج سياسات مغايرة عن تلك التي تبناها ترامب في سبيل تحقيق ذلك، فعلى خلاف النهج أحادي الجانب الذي أنتهجه الرئيس السابق ترامب، فإن عقيدة بايدن في التعامل مع إيران، تقوم على مقاربة مختلفة، يرغب بايدن بالحفاظ على القيود الاقتصادية والاستفادة من حملة الضغوط القصوى لإدارة الرئيس السابق ترامب كوسيلة ردع ودفع نحو استكمال المفاوضات.

• في الوقت الذي يحاول فيه جو بايدن أن يوسع شروط التفاوض مع طهران من خلال إدراج ملفات جديدة، فضلا عن البرنامج النووي، كملف الصواريخ الباليستية والسلوك الإقليمي لطهران في المنطقة، وتوسيع أيضا دائرة التفاوض بإشراك أطراف إقليمية ودولية، إذ يدرك بايدن أن العودة للاتفاق النووي الذي تخلى عنه ترامب، دون الاستجابة لأنشطة طهران الأخرى المزعزعة للاستقرار في المنطقة، لا تحسن فرص نجاح سياساته تجاه طهران. نراه يقوم أيضا بألغاء تصنيف ميليشيا الحوثي، كمنظمة إرهابية، وكذلك تجميد العقوبات المفروضة على عدد من عناصره، وهذا يحمل في طياته رسائل إيجابية لإيران وهو ما من شأنه أن يدعم المفاوضات الأمريكية مع طهران بخصوص الاتفاق النووي الإيراني على أساس أن ميليشيا الحوثي وكيلاً لطهران في اليمن.

• في إطار الرد على الهجمات التي يشنها وكلاء إيران على القواعد الأمريكية في العراق، قصفت القوات الأمريكية مواقعا لميليشيا، مدعوة من إيران في سوريا، مشيرة" الى إنها قد تجاوزت الخطوط الحمراء أكثر من مرة، وكان على الولايات المتحدة الامريكية أن تعاقبها.

وقد أوضحت الإدارة الأمريكية، إنه بالرغم من نهجها الدبلوماسي لن تجانب السلم دائماً، وذلك "عندما يكون هناك اعتداءات، والخروج عن الخطوط الحمراء التي وضعتها أمريكا"، مؤكدة أنه في هذه الحالة "سيكون هناك رد قاسٍ على هذه الميليشيات". وقد صورت إدارة بايدن تلك الضربات، على أنها محدودة ومتناسبة ومؤشر على إلتزام بايدن بضبط النفس، وقد بعث برسالة واضحة لطهران، مفادها أن الهجمات على الجنود أو الحلفاء الأمريكيين لن تقابل بالصمت، ولكن الحوار ما يزال الهدف الأول والأخير.

**يتضح مما سبق** ذكره انفا"، أنه إذا كان أوباما اعتمد سياسة الجزرة بينما اعتمد ترامب سياسة العصا، فإن بايدن يبدو أنه يفضل مزيجًا من الانخراط والحوار، مع بعض الضربات الموضعية على الوكلاء، ومع استمرار العقوبات والضغط الدبلوماسي. ففي الوقت الذي تسعى فيه الإدارة الأمريكية إلى العودة للاتفاق النووي الإيراني، الذي انسحبت منه الإدارة الأمريكية السابقة، وتبني استراتيجية الضغوط القصوى، نراها في الوقت نفسه لم تتخل تماماً عن الضغوط واستخدام القوة أحيانا للرد على السلوك الإيراني، كما حصل عند قصفها لمواقع ميليشيا تابعة لإيران في سوريا رداً على هجماتها على القوات الأمريكية في العراق، ضمن تحرك محسوب من تلك الإدارة، وتحذير بأنه لا يجب العبث مع الولايات المتحدة، ولكن بايدن لم يكن حاداً لدرجة أن يغلق الباب أمام الدبلوماسية.

**ثالثاً: ملف تراجع الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط.**

يوجد اليوم اتجاهان يحكمان علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط:

**إتجاه يرى إن الشرق الأوسط في حددها أي سنوات، وربما منذ إدارة الرئيس السابق أوباما، قد شهد تراجعا في أهميته الاستراتيجية**، وبدء التحول في الاهتمام من منطقة الشرق الأوسط إلى آسيا، وهو ما يعرف بالتحول إلى آسيا، إما لأن أهمية بترول الشرق الأوسط انخفضت بالنسبة للولايات المتحدة بعد أن اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الطاقة، أو توسعت في استخدام البدائل الجديدة للطاقة، أو لأن الفرص والمخاطر في آسيا أصبحت أكبر نتيجة لاٍتساع الاسواق الآسيوية التي تمثل فرص كبيرة لتصدير المنتجات الأمريكية لها، أو للصعود الصيني الذي يمثل خطراً على المصالح الأمريكية بالقارة الآسيوية.

**الإتجاه الأخر يحذّر أنصاره من الانسياق وراء المعطى القائل، إنّ الولايات المتحدة، بوصفها أكبر منتج عالمي للنفط حاليًّا، لم تعُد معتمدة على استيراد النفط**، ما ينفي الحاجة إلى استمرار بقاءها في الشرق الأوسط، ويشددون على أن الشرق الاوسط يبقى أكبر مصدر للنفط في العالم، وهو مهم بالنسبة لاستقرار الأسعار، كما أنها أكبر مصدر للنفط إلى الصين، منافس الولايات المتحدة الرئيس، ثمّ إنّ أي فراغ في المنطقة سيقود إلى تحولات جيوستراتيجية عميقة، في المنطقة نفسها، وسائر أنحاء العالم أيضًا، ومن ثمّ ستحاول كلّ من الصين وروسيا مَلْأه، وهو ما يبيّنه كلّ من الدور الروسي في سورية، والنفوذ الصيني المتزايد في إيران.

على الرغم من مساعي الإدارة الأمريكية إلى تقليل الاٍنخراط الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ونقل محور التركيز إلى اَسيا والمحيط الهادي، فإن التحولات التي يشهدها الشرق الأوسط تثبت أنه ما تزال المنطقة التي تواجه فيها القوات والموارد الأمريكية، إن لم تكن المصالح الأمريكية المباشرة، أكبر المخاطر. ولهذا تعمل إدارة جو بايدن على الموازنة بين التوجه نحو اَسيا، وإعادة تخصيص الموارد الأمريكية للقضايا الشرق أوسطية الأكثر إلحاحاً، والتي سيكون تحقيق تقدم فيها بوابة لتحقيق إنجازات في قضايا أخرى، في وقت تتسم فيه أزمات المنطقة بالتعقيد والتشابك، وكذلك نقل العديد من المهمات، سواء الأمنية، أم السياسية إلى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، في ظل سعى إدارة بايدن للحفاظ على علاقاتها الاستراتيجية بحلفائها، وتعزيز الشراكات الإقليمية التي تعد إحدى الركائز الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما في وقت تسعى فيه الإدارة لإعادة إيران إلى طاولة المفاوضات النووية، والتوسط في السلام بين الحكومة المدعومة من السعودية، وميليشيا الحوثي المدعومة من إيران.

وتؤمن إدارة بايدن، بأن الأنسحاب الأمريكي من المنطقة، وعدم الانخراط في أزماتها سيخلق إشكاليات وتحديات، تفرض على الولايات المتحدة إعادة الانخراط المكثف مجددا فيها، وتخصيص موارد أكثر من ذي قبل للتعامل مع تداعيات هذا الانسحاب الذي لا يؤثر على مصالح وأمن حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة فحسب، بل على المصالح والأمن الأمريكي لا سيما مع تحول المنطقة إلى ساحة للمنافسة مع خصومها الاستراتيجيين الدوليين والإقليميين. ويمكننا تلخيص أهم تحديين تواجههما الإدارة الأمريكية كالآتي:

**الأول:** من الصعوبة بمكان قيام الولايات المتحدة بالانسحاب نهائياً من منطقة الشرق الأوسط من دون أن يكون هنالك عواقب لذلك الاٍنسحاب على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك لأن للولايات المتحدة مصلحة ملحة في هذه المنطقة، وفي مقدمة تلك المصالح الملحة هي تنامي النفوذ الروسي، وطموحات إيران في الهيمنة، وعودة المنظمات الإرهابية، وعدم الاستقرار السياسي والعنف الذي ميز هذه المنطقة من العالم، هذه كلها مشاكل حقيقية تواجه الإدارة الأمريكية الحالية، صحيح أن الولايات المتحدة تحاول أن تطلب من حلفائها في المنطقة أن يفعلوا أكثر للتعامل مع مشكلات المنطقة، لكنهم غير قادرين وبشكل واضح من دون دعم أمريكي كبير.

**الثاني:** من المرجح أن تتبع عمليات الانسحاب الأمريكي المتسرعة من المنطقة، عمليات إعادة متسرعة، لقد غادرت الولايات المتحدة العراق في عام 2011، وقد كادت أن تؤدي تلك الخطوة المتسرعة في المغادرة إلى انهيار الدولة العراقية التي أصبحت على المحك، وظهرت "داعش" إلى الصدارة، وكان التدخل العسكري الطارئ للولايات المتحدة ضروريًا لإصلاح ذلك الضرر، ولكن هذه العودة لم تستطيع اصلاح ذلك الضرر الناجم عن الانسحاب غير المسؤول من المنطقة.

**ونتيجة لذلك**، وما نريد قوله هو، إن أي انسحاب أمريكي من المنطقة اليوم سيكون نتيجته هجومًا إرهابيًا كبيرًا. ومن ثم، فإن الضغط للعودة إلى المنطقة والقيام بعمل عسكري حاسم سيكون مكلفاً جداً ايضاً.

ولهذا تبنت إدارة جو بايدن استراتيجية "الموازنة" بين سياساتها لمواجهة منافسة القوى العظمى عالميا، والمصالح والأهداف الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكذلك الموازنة بين الأداة الدبلوماسية والعمل العسكري، وأن كان بايدن سيجد صعوبة في الحفاظ على هذا التوازن بين المثالية (القيم والمبادئ)، والواقعية (المصالح والأمن) مع ظهور تحديات جديدة في المنطقة.

**إجمالاً،** ومما سبق يتضح أن جو بايدن حاول الموائمة في سياساته الشرق أوسطية ما بين المثالية التي تؤكد على أهمية القيم الأمريكية في السياسة الخارجية، لا سيما الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما بين السياسات الواقعية التي تُراعي المصالح الأمريكية العليا في هذه المنطقة المهمة من العالم.

**المتغير الأمريكي وتأثيره على التنافس الإقليمي في العراق**

م.د. محمد معزز الحديثي

م.م. سلام حاتم ردام

شهد العراق بعد العام 2003 إنفتاحاً غير مسبوق على البيئة الخارجية، مع غلبة الانكشاف على الاعتمادية المتبادلة، وواحدة من اسباب الانكشاف الاستراتيجي للعراق هو عدم التناغم بين توجهات وولاءات القيادات السياسية، وبين مصالح البلد واحتياجاته ومتطلباته الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعدم التناغم تسبب كنتيجة (مقصودة او غير مقصودة) الى زيادة سقف انكشاف البلد امام الاجندات الخارجية، على نحو اصبح لزاماً على موارد البلد ان تحسب وتخطط للتعامل مع تحديات متعددة المستويات : داخلية وخارجية، والأكثر منه ان جزء من موارد العراق، البشرية والمادية اصبحت منغمسة بعلاقات صراع ذات ابعاد خارجية، تتصاعد في أحيان وتنخفض في أحيان اخرى، على نحو يكون المتضرر الوحيد فيه هو العراق كبلد وتاريخ ومصالح ومؤسسات واستقرار ونظام عام وسلم اهلي.

إن الاستمرارية في إنكشاف العراق على البيئة الخارجية جعلت العراق يخسر فرص كثيرة للاستقرار والنهوض، لأن من يفكر بإدارة علاقاته داخل بيئة خارجية لا يحسب لحجم الكلف التي تتكبدها البيئة المستضيفة انما يفكر في ابعاد الصراع والتنافس عن أرضه وسيادته.

**أولاً: العراق واشكالية التنافس الإقليمي والدولي:**

عند البحث في اشكالية التنافس الإقليمي والدولي، سنجد أن العراق واقع في بيئة تشهد تناقضات، تحمل عناوين عديدة ومنها:

1. القراءة المتباينة للتاريخ، والتي وقع العراق اسير لتلك التناقضات بعد فقدان الاستقلال بفعل الاحتلال الأمريكي، وعدم حيادية بعض القابضين على السلطة ممن سحب العراق لمشاريع خارجية أكثر منه نحو مشاريع تعمل في ظل مظلة وهوية وطنية، تعمل لتحقيق نظام عام واستقرار يستهدف العراقيين كلهم وليس قسم منهم.
2. التداخل في فكرة الدولة، بين الطرح الحديث المؤسسي وبين الطرح الديني والطائفي والقومي، واتجاه بعضهم الى تغليب الابعاد الهوياتية الفرعية والانتماءات على حساب دولة المواطنة، وهو ما جر العراق الى مشكلة الضغط السياسي لوضع هوية البلد في إطار هوية اقليمية وليس هوية معبرة عن تعدد الإنتماءات الداخلية.
3. العنصرية، وهو نهج يتبع قراءات بالتنمر السياسي الذي تتبعه بعض القيادات السياسية الاقليمية تجاه الاخرين، ممن يشاركونهم الوجود المصيري في المنطقة، وعلى نحو يدفع الى استصغار تاريخ العراق وحاضره، استناداً الى خلفية تاريخية (إحتلال) تعرض العراق لها كما تعرض الاخرون لها على يد العراقيين عبر التاريخ.
4. التداخل والتعارض في المشاريع السياسية، والتي وجد العراق نفسه انه الأضعف فيها، نتيجة تدمير قدرات البلد الاستراتيجية بعد العام 2003.
5. التشكيل الخاطئ لمؤسسات الدولة الاستراتيجية ومنها العسكرية والأمنية، والتي غلب عليها الانتماءات المختلفة وليس العامل الوطني، وهو ما ظهرت سلبياته عام 2014، وتم الاتجاه لمعالجة تلك النقطة عبر اعترافات القيادات السياسية بذلك ان تلك المسببات، انتهت الى وجود العراق كساحة لتصفيات اقليمية، عرّضت العراق الى استنزاف حاد في موارده، في حين بقت الدول الاقليمية محتفظة بطاقاتها ومواردها.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة في منطقة الشرق الاوسط، كما تتمتع المنطقة بأهمية كبرى في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي، وعلى هذا الأساس فهي غير مستعدة للتضحية بمصالحها لصالح أطراف أقليمية او قوى دولية اخرى، ولهذا نجحت في التأثير على السلوك السياسي الايراني والتركي والخليجي، بفعل مجموعة من المتغيرات منها:

1. التنافس الإيراني -التركي في منطقة الشرق الأوسط.
2. الاختلالات في العلاقات التركية -الخليجية في المنطقة.
3. استمرار الخلافات الايرانية مع دول الخليج العربي لا سيما السعودية والامارات.
4. إدراك سوريا انها الحلقة الاضعف في المحيط الإقليمي والدولي وأنها يجب ان تسند نفسها بقوة دولية، على حساب الكثير من عوامل السيادة والاستقلال، وقد وجدت ذلك في روسيا الاتحادية.
5. أما العراق، فإن قياداته ما زالت غير مستقرة على توجه محدد بين الولايات المتحدة أو إيران، او بين تلك العوامل وبين العوامل الوطنية ومتطلباتها.

ان المتغيرات الدولية والمتعلقة بالتنافس الأمريكي- الروسي، صارت تدفع الولايات المتحدة لتعظيم حضورها اقليمياً، ومن ثم فكلما حضر عامل خارجي- دولي، كلما تقلصت المرونة النسبية للعوامل الاقليمية في ترتيب البيئة الإقليمية للعراق بما يخدم المصالح الإقليمية، وهو ما نجده بصورة واضحة في سوريا عندما اصبحت ايران وتركيا تتفاوضان مع روسيا على ترتيب الوضع في سوريا بمعزل عن العامل الأمريكي الذي يؤخذ بعين الاعتبار كعامل مؤثر ثانوي، أما في العراق فما يزال النفوذ الأمريكي حاكماً فيه على الرغم من شدة التنافس الإقليمي في العراق.

**ثانياً:** **مضمون التنافس الإقليمي ومكانة العراق فيه**

تمثل منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر مناطق العالم اهمية نتيجة لمجموعة اعتبارات (حضارية – تاريخية، قومية – دينية، جيوسياسية – اقتصادية، أمنية - عسكرية) تشكل بمجموعها مداخل مهمة لفهم طبيعة التنافس الدولي والإقليمي في هذه المنطقة، التي باتت احدى ابرز مناطق التنافس بين القوى الكبرى والاقليمية في العالم، وفي هذا الإطار فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط تنافس كبير على المستوى الاقليمي بين دول عدة تحاول تبني مشاريع استراتيجية لتحقيق النفوذ والهيمنة الاقليمية، يظهر ذلك من خلال المشروع الاستراتيجي الايراني والمشروع الاستراتيجي التركي واللذان يستندان الى اسس ومنطلقات دينية وايديولوجية، الى جانب الإعتبارات السياسية والاستراتيجية، و قد أحّدث الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 نقطة تحول مفصلية في طبيعة توازنات القوى في منطقة الشرق الأوسط لا سيما بعد تفكيك الدولة العراقية، وتنامي الدور الايراني بفضل اسقاط النظام العراقي المعادي لإيران كخطوة ثانية بعد اسقاط نظام طالبان عام 2001 وهو ما مثل الفرصة السانحة لتمدد المشروع الاستراتيجي الايراني لتحقيق اهدافه في منطقة الشرق الأوسط انطلاقاً من العراق، وعلى الجانب الاخر اسهم تنامي القوة الاستراتيجية التركية في ظل غياب قوة عربية في منطقة الشرق الأوسط في زيادة حدة التنافس الاقليمي الايراني التركي، الامر الذي ادى الى إحداث انعكاسات كبيرة ليس في العراق فحسب وانما امتد ليشمل مختلف مناطق الشرق الأوسط.

يمكن القول أن الحتمية التأريخية ،والجغرافية للعراق جعلته في وسط بيئة صراعية مستديمة البعض منها اسبابه وابعاده داخلية واخرى اقليمية فضلاً عن الدولية، فهناك صراع دائم عربي- فارسي، و صراع عربي – تركي الى جانب وجود صراع تاريخي عراقي- إيراني، فضلاً عن صراع عربي-عربي، والعوامل موضع الخلاف عديدة فهي ترتكز الى الرغبة بتوسيع الدور الإقليمي، من خلال التوسع الجغرافي و التدخل بالشؤون الداخلية، واذا أخذنا المنظار التاريخي لعلاقات العراق الإقليمية نجد هناك : صراع دائم مع إيران، الى جانب صراع على الريادة مع المملكة العربية السعودية، و صراع مستمر مع تركيا، فضلاً عن خلافات دائمة مع الكويت، مما يفضي الى حقيقة مفادها ان العراق يؤثر ويتأثر امنياً مع البيئة الخارجية لا سيما مع ظهور دور القوى الدولية الفاعلة مثل الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية.

إن توجه الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11 أيلول عام 2001 لتبني فكرة الفوضى الخلاقة في الشرق الأوسط ثم الاعتماد على استراتيجية مكافحة الارهاب في تنفيذ مخططات هذا المشروع الذي كانت إحدى جوانبه إسقاط النظام العراقي والذي تحقق عام 2003، أسهمت بإحداث تغييرات كبرى في منطقة الشرق الأوسط لا سيما على صعيد الامن الاقليمي ومن ابرزها تحويل العراق من مركز قوة إقليمي الى أداة إقليمية للتغيير في الشرق الأوسط، والذي تحقق في ضوء إسقاط الدولة العراقية وفتح حدودها واستعمال اراضيها لتحقيق اهداف المشاريع الامنية الخارجية.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن تأثر العراق من طابع التنافس الإقليمي الذي تشهده منطقة الشرق الاوسط يتحدد بشكل مباشر في ظل التنافس الإيراني- التركي ،الذي أدى الى إنعكاسات خطيرة في العراق، وهو ما تجلى بشكل كبير عندما لجأت إيران الى توظيف علاقاتها المتميزة مع العراق في خدمة أهدافها الاستراتيجية في تحقيق مشروعها التوسعي في الشرق الاوسط، كما في حالة الصراع في سوريا منذ عام 2011، عندما عملت على دفع التنظيمات العسكرية العراقية غير الرسمية للمشاركة في الدفاع عن نظام الرئيس بشار الأسد، في ظل مشاركة تركيا في دعم القوى المسلحة الساعية لإسقاط نظام الاسد وهو ما أدى الى ظهور تحديات كبيرة على الامن الوطني العراقي.

**ثالثاً: تداعيات التأثير الأمريكي على التنافس الإقليمي تجاه العراق**

ليس ثمة شك في أن النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يؤدي الى التأثير في طبيعة التنافس الإقليمي الذي تشهده المنطقة، ويمكن القول في هذا الصدد , كلما ازداد تأثير البعد الدولي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، ادى ذلك الى عقلنة التنافس الاقليمي وزيادة امكانية ضبط آليات التنافس، والابتعاد عن امكانية تصعيد التنافس الى حالة الصراع، وعلى الجانب الاخر كلما قل تأثير البعد الدولي على التنافس الاقليمي اسهم ذلك في زيادة حدة التنافس الاقليمي وتأثيراته على العراق، فتدخل البعد الدولي يسهم بشكل كبير في التأثير على طبيعة وواقع التنافس الاقليمي.

وفيما يتعلق بالتنافس الإقليمي تجاه العراق فكما هو معلوم انه يتعلق بالدرجة الاساس بالتنافس الايراني- التركي على عدة ان كلتا الدولتين تتبنى مشاريع ايدولوجية – سياسية لتحقيق التوسع الاقليمي، وقد أسهمت حالة الصراع في سوريا في تنامي حدة التنافس بين ايران وتركيا ولا سيما تجاه العراق، وذلك بعد دخول الاعتبارات الدينية والمذهبية الى جانب الاعتبارات السياسية والاقتصادية في طبيعة حالة الصراع, وفي هذا الصدد يمكن القول إن العراق ما يزال حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الامريكية وعلى الرغم من تراجع الدور الأمريكي في العراق بعد عام 2011 نتيجة الانسحاب الامريكي من العراق، التي كانت جزء من استراتيجية الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما المتمثلة بالانسحاب التدريجي من منطقة الشرق الأوسط والتوجه لتعزيز الدور الأمريكي في اقليم اسيا الباسفيك، بيد ان العراق ما يزال يتمتع بمكانة كبيرة في الادراك الاستراتيجي الامريكي، وإذا كانت المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط قد أدت الى توجه سوريا الى التحالف مع روسيا واصبحت سوريا الحليف الاستراتيجي لروسيا في المنطقة، فإن العراق ما يزال الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية وان السياسات الامريكية في عهد الرئيس جو بايدن من الضروري ان تتواصل باتجاه تعزيز تحالفها مع العراق.

ان تداعيات التأثير الأمريكي على التنافس الإقليمي تجاه العراق تظهر في ظل منافسة الامريكي الأدوار القوى الإقليمية الاخرى في المنطقة، وفي هذا الصدد يصبح الحضور الامريكي معوقاً للنفوذ الايراني والتركي فضلا ًعن النفوذ الدولي المتمثل بروسيا الاتحادية او الصين، وكلما ازدادت فاعلية الدور الامريكي ادى ذلك الى تراجع مستوى الدور الروسي او الصيني، لا سيما في ظل تطور العلاقات الأمريكية مع اطراف التنافس الاقليمي تجاه العراق و المتمثلة بكل من تركيا وايران، وعلى هذا الاساس فإن تطور العلاقات الامريكية التركية يفضي الى زيادة فاعلية الدور الامريكي في عقلنة التنافس الاقليمي تجاه العراق، ويظهر ذلك من خلال التنسيق والتعاون الإقليمي بين هذه الدول في خدمة أهدافها المشتركة، وتسعى الولايات المتحدة لتطوير علاقاتها مع هذه الدول في المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما ان امكانية وصول الولايات المتحدة الامريكية الى تفاهمات جديدة مع إيران بشأن البرنامج النووي الايراني في عهد الرئيس جو بايدن يؤدي الى ضبط التنافس الاقليمي تجاه العراق، إذ يسهم تحسن العلاقات الامريكية الايرانية في ايقاف التأثيرات السلبية للسلوك السياسي الخارجي الايراني في منطقة الشرق الاوسط وفي مقدمتها العراق.

كما أن الإقدام الأمريكي على دعم حل او تخفيف الأزمة الخليجية الذي يؤدي بالضرورة الى تحسن العلاقات بين تركيا والسعودية من جهة وبين تركيا والامارات من جهة اخرى يساهم في تعاظم المكانة الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط وينعكس بشكل مباشر على التنافس الاقليمي تجاه العراق، لا سيما وان الازمة الخليجية أدت الى انعكاسات مؤثرة على المشهد السياسي العراقي في ظل انقسام القوى السياسية العراقية بين المحاور المتقاطعة في الازمة الخليجية.

في ضوء ما تقدم يمكننا القول انه على الرغم من التحديات التي تواجه حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، بيد ان استمرار المكانة الجيوستراتيجية المتميزة التي تحظى بها منطقة الشرق الاوسط في الادراك الاستراتيجي الامريكي، تسهم في استمرار الاهتمام الأمريكي في العراق وهو ما يؤدي الى ضبط سلوك التنافس الاقليمي تجاه العراق لا سيما من القوى الفاعلة الرئيسة المتمثلة بكل من تركيا ايران ودول الخليج العربي، وانه وفقاً لذلك فإن تطور العلاقات الامريكية-التركية، الى جانب احتمالية انفراج ازمة العلاقات الامريكية-الايرانية، فضلاً عن استمرار حالة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والدول الخليجية، تسهم هذه المتغيرات في استمرار التفوق الاميركي في منطقة الشرق الاوسط وهو ما ينعكس بصورة كبيرة على هيمنة النفوذ الامريكي في العراق بمقابل انحسار دور القوى الاقليمية في التنافس الاقليمي تجاه العراق، أي كلما كان هناك حضوراً دولياً للقوى العظمى المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية ادى ذلك الى قلة مرونة وحركة القوى الاقليمية المتنافسة على العراق، وهو ما يساعد على تبلور شراكة استراتيجية امريكية عراقية في المرحلة القادمة.

**إدارة بايدن ومنعطفات التوجه الاستراتيجي للسياسة الأمريكية**

**تجاه الشرق الأوسط**

**د.فراس عباس كاظم**

**جامعة النهرين**

مما لا شك فيه أن التحولات والأحداث السياسية التي وسمت منطقة الشرق الأوسط بأبعادها المتسارعة وأثارها المكانية على مستوى العلاقات وما أفضت إليه إلى حيز الواقع من أحداث جديدة، لاقت اهتمام إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، وهو الأمر الذي اقتضى بعث الرؤية في قرارة الوعي الأمريكي وإعطاء قيمة بحركة حضورها في إقليم الشرق الأوسط، أي صوغ بناء تصورات مبنية على وقائع التحولات الجديدة في المنطقة.

وهذا ما يستوضح لاحقا، من باب التعامل مع حركة الدعوات إلى بناء استراتيجية تمثل في ملامستها التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال إيلاء الأهمية للأداء الدبلوماسي وذلك للتخفيف من حدة الاضطرابات والتوترات الإقليمية الناشئة بفعل التطورات في المنطقة، فضلاً عن الرغبة الأمريكية بالعودة إلى الشرق الأوسط ولكن بأطر وتوجهات جديدة ضمن معطيات تضبط لها ديمومة الفعل من خلال محاولاتها في إدخال المنطقة تدريجياً في شراكات إقليمية وتحالفات بين أطراف عربية وأخرى غير عربية كمعيار لاستعادة دورها ونفوذها المتراجع في ساحات التجاذب الحيوية.

وبناء على ذلك جاءت أهمية الدراسة انطلاقاً من التصورات التي بلورتها الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، المفضية إلى مباني فكرية تهدف إلى تعزيز الوجود الأمريكي في المجالات الحيوية بفعل التحولات في البيئة الدولية، على نحو واضح لتأمين مصالحها الاستراتيجية.

وعليه من الممكن طرح إشكالية الدراسة " تمثل المنظورات الفكرية التي أخذت تتأسس في الإدارة الأمريكية الجديدة في كثير من معالمها، والتي وجهت بصياغة الخيارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه المناطق الحيوية للأمن القومي الأمريكي سيما منطقة الشرق الأوسط ". وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها " شكلت الاعتبارات المعيارية منطق التوجه الاستراتيجي لسلوك ادارة بايدن وما أفصحت عنه اتجاهات السياسة الأمريكية بشكل يتيح لها إنتاج صيرورة من التحول في التوجهات الاستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط ". واتساقاً مع ما تقدم سيتم توزيع هيكلية الدراسة إلى ثلاثة محاور، يشمل المحور الأول: إعادة هندسة مدركات التصور الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط. إما المحور الثاني فيركز على: بزوغ الاعتبار الدبلوماسي كخيار استراتيجي لرأب تصدعات الإقليم. في حين يتناول المحور الثالث: تصاعد مظاهر التجاذب الصراعي وديناميته المعرقلة للتوجهات الأمريكية.

**اولًا:إعادة هندسة مدركات التصور الاستراتيجي الأمريكي تجاه الشرق الأوسط**

لعل أبرز ما يميز جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط هو أهميتها الاستراتيجية العابرة للإقليمية كما يسميها (شانتال كوادرات) والتي تعود إلى عوامل متعددة، أبرزها احتياطيها الضخم من النفط، وتحكمها في خطوط ملاحية دولية رئيسة، وتأثيرات الصراع العربي الإسرائيلي وبؤرة الصراع المزمنة في الخليج على مصالح الأطراف الدولية بها، وقربها الجغرافي من أوروبا، ثم ما بدأت تفرزه من عناصر تهديد لأمن العديد من دول العالم الأخرى، باعتبارها المرحلة التاريخية التي يمر بها فضاء منطقة الشرق الأوسط، وهي عوامل لم تتغير مع الوقت.

وانطلاقاً من ذلك بدأ الاهتمام الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط منذ أوائل القرن العشرين ومهما تغيرت القيمة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط كونها ذات مزايا بما فيها من مصادر الموارد الطبيعية من ناحية والحصول على مناطق نفوذ جديدة بعد انحسار النفوذ الأوروبي من ناحية أخرى، لتصبح ساحة تنافس وتنازع بين القوى الفاعلة الإقليمية والدولية، وبخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولهذا كان للصراع السوفيتي الأمريكي دورا" كبيراً في إعطاء المنطقة أهمية استراتيجية، وما زالت تشكل المنطقة أهمية رئيسة للولايات المتحدة اليوم من منطلقات أربعة رئيسة وهي: الدين وإسرائيل والطاقة والبعد الجيوسياسي للمنطقة .

وفي ضوء ذلك صدر عن "معهد بروكينغز" (Brookings Institution) ‏ في سبتمبر/أيلول عام (2020) كتاب "إعادة الانخراط في الشرق الأوسط: رؤية جديدة لسياسة الولايات المتحدة"، وأهمية الكتاب تنبع من اعتبارات عدة ترتكز ملامحه على رؤية تسهم مجتمعة في استعادة الولايات المتحدة الزخم ورسم استراتيجية جديدة للشرق الأوسط، استراتيجية تبدأ بالاتفاق العام حول تحديد ما هي المصالح الأمريكية الرئيسة في المنطقة. وهذا يشيرُ لنا ضمنيا" في فهم وتفسير السياسة الدولية كادراك مترافق مع التوجه الجديد للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال تعزيز قدراتها المختلفة لعرض القوة وحشد التأييد الداخلي لمساندة التحركات الأمريكية وديناميكيتها في المنطقة، وبذلك فهناك مصالح جوهرية حقيقية للولايات المتحدة في المنطقة تتطلب استمرار وجودها، وما تنطوي عليه من إبعاد استراتيجية تشمل: مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتسهيل تصدير النفط، وهو ما تعتمد عليه أسعار النفط العالمية واقتصادات شركائها وحلفائها الرئيسيين، فضلا عن ذلك اصبحت تدرك أن عدم ضبط واحتواء هذه الأحداث يمكن أن يلحق الضرر بمصالحها الحيوية. من الواضح تماماً أن الولايات المتحدة تعد منطقة الشرق الأوسط في ظل الوقائع الفاعلة ودلالاتها في تزايد حدة الاستقطابات الإقليمية، مدخلاً نحو إعادة إنتاج خياراتها الاستراتيجية بشأن العواقب المحتملة التي تشكل تهديداً لمصالحها، من خلال إبرام التسويات والاتفاقيات بما تمتلكه من مصادر قوة متعددة تتيح لها تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

واتساقاً مع هذه الرؤية يرى الرئيس الامريكي (جوزيف بايدن) أن الولايات المتحدة يجب أن تعود لقيادة العالم مرة أخرى. وقد عبر عن هذه الرؤية في مقال مطول تم نشره أثناء حملة الانتخابات الرئاسية، بهذا المعنى فإن الرئيس(بايدن) سيتبنى سياسة خارجية نقيض للسياسة الخارجية التي طبقها الرئيس السابق (دونالد ترامب-Donald Trump) والتي انطلقت من عقيدة انعزالية، لم تر في العالم شركاء وحلفاء للولايات المتحدة، وإنما رأت فيه فقط دول تحاول استغلال الولايات المتحدة والاستيلاء على ثرواتها، أو دول يمكن عقد الصفقات المربحة معها. وما يلفتنا هنا هو أسلوب الإدارة الأمريكية في ممارسة سياساتها الخارجية في الشرق الأوسط سيكون مختلفاً تماماً، ولكن من حيث الجوهر ستكون هنالك استمرارية، ويرجع ذلك ببساطة إلى حقيقة أن الظروف

تفرض الكثير من الإجراءات. في السياق ذاته شيدت الإدارة الأمريكية الجديدة تصوراً ومفهوماً للتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية على آفاق جديدة ومكنتها من أدوات ذات حركية أكبر بفرضية وجود معيار قيمي كمبدأ لضبط التوازن في منطقة الشرق الأوسط، ورفض الاقتداء بأنموذج ما كان سائداً متمثلا بالواقعية التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق(ترامب)، فرؤيتها تتجسد في الأداة الدبلوماسية للتعامل مع الأزمات التي ينبغي الانخراط فيها بالمنطقة وفي معرفة الوقائع المتغيرة دوما، وقد اثبتت ذلك انطلاقاً من مراجعة الدعم العسكري لدول الخليج واستئناف الحوار مع إيران وإمكانية تغيير العلاقة معها وتفصيل الخيارات المتاحة أمام تجنب النزاعات العنيفة بالمنطقة، وتطبيق معايير القيم الأخلاقية في مواجهة الأزمات الإنسانية، وعودة الدور الأمريكي كوسيط لحل الصراع العربي-الإسرائيلي عن طريق خلق شعور بالتعاون تؤسس قواعده انطلاقاً من مبدأ الواقع الممكن.

وخلاصة القول تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد اتضح ذلك من خلال تصاعد حدة التنافس والصراع مع القوى الدولية في الشرق الأوسط، على نحو يفرض التفكير في أفق مواجهتها، ويحدد علاقتها بدول المنطقة، ولعل أبرز ملامح التوجهات الاستراتيجية الأمريكية حيال ذلك محاولاتها باحتواء تلك القوى الفاعلة وتأكيد حضورها وتأثيرها في مجريات الأحداث الإقليمية.

**ثانياً: بزوغ الاعتبار الدبلوماسي كخيار استراتيجي لرأب تصدعات الإقليم**

تدرك الإدارة الأمريكية الجديدة عمق التحولات الجيوسياسية والتحديات المهمة التي تواجه المصالح القومية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يؤثر بدوره على مستقبل النفوذ والمصالح الأمريكية لاسيما مع تعدد الأزمات والاضطرابات التي تتجاوز تأثيراتها الحدود الجغرافية للدولة على نحو يهدد حلفائها بشكل مباشر.

مع ذلك هناك وجهات نظر مختلفة داخل إدارة (بايدن)، اذ يرى فريق في الخارجية الأمريكية أهمية ربط مسارات التفاهم مع إيران بعضها ببعض للوصول إلى تسوية شاملة لقضايا الخلاف، ويمثل هذا الرأي وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن- Tony Blinken)، بينما يرى فريق آخر في الإدارة أهمية المعالجة العاجِلة لانتهاكات إيران النووية، هذا الفريق الأخير يرى ضرورة توظيف الواقع الراهن والضغوط المكثفة على إيران من أجل الوصول إلى اتفاقٍ مكمل لمعالجة سلوك إيران في منطقة الشرق الأوسط، ويمثل هذا الرأي مستشار الأمن القومي الجديد (جيك سوليفان- Jake Sullivan) وهو صاحب فكرة الفصل بين هذه الملفات. لذلك يبدو أن وجهة نظرِ (سوليفان) تلقى دعما من الرئيس الأمريكي(بايدن)، وعلى هذا النحو شرعت الإدارة الأمريكية في تبني خطواتٍ من أجل بناءِ الثقة في مشهد التحول في سياستها تجاه إيران، إذ سمحت الولايات المتحدة لإيران باسترداد بعضاً من أرصدتها المحتجزة لدى كوريا الجنوبية منها مليار دولار نقدًا، والبقية من خلال الآلية السويسرية للتبادل المالي الذي وافقت على إنشائها الولايات المتحدة في عهد الرئيس الأمريكي السابق (ترامب) لتسهيل التجارة في السلع الإنسانية غير المدرجة ضمن العقوبات (الغذاء والدواء).

وبناء عليه نجد أن الاتفاق مع إيران بخصوص برنامجها النووي هو أكثر نقاط سياسة الرئيس الأمريكي (بايدن) تجاه منطقة الشرق الأوسط وضوحاً، وهذا ما تفترضه الأولوية الأهم لهذه الإدارة في المنطقة. استناداً الى رؤية تقترن بمنع إيران من امتلاك القدرات النووية وهي جزء من سياسة الولايات المتحدة لمنع الانتشار النووي في العالم. وهكذا ترى الولايات المتحدة أن امتلاك إيران للقدرات النووية سيطلق سباقاً للتسلح النووي في المنطقة، ويمنح امكانية تزايد احتمالات نشوب صراع مسلح بين قوى إقليمية رئيسة تصدر عنها أفعال مضادة ترتبط بكيفية مواجه كل طرف للأخر، وذلك في إطار إصرار قوى إقليمية منافسة لإيران على منع الأخيرة من التحول إلى قوة نووية، حتى لو استلزم ذلك شن الحرب ضدها. وفي كل الأحوال فإن تزايد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط يعد امراً غير مقبولا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، نظراً لتحركاتها بأحداث تغييرات في محيطها الجغرافي لصالحها، في ظل الانقسامات الإقليمية، عبر مسارات متعددة تمنحها الاستمرار في وجودها في المنطقة.

وفي ضوء المعطيات السابقة يلاحظ أن الولايات المتحدة لا تتعامل مع ملف الحوثيين بمعزل عن الملف الإيراني بأكمله، إنما تعد الحركة أحد "أذرع إيران" في المنطقة، وأن تسوية الأزمة في اليمن ترتبط بالأطراف المنخرطة ومنها إيران الداعم الأكبر للحوثيين ( أنصار الله) وإذا كانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق( ترامب) اعتمدت على سياسة "الضغوط القصوى" تجاه إيران لم تعد هذه الرؤية متحققة في عهد الرئيس الأمريكي (بايدن) والتي تتطلع إلى انتهاج سياسة "تقليص الضغوط" بالتوازي مع الدفع نحو الحوار والتسوية السياسية، وفق علاقات تحكمها الأطر الدبلوماسية، ولذلك يأتي تخفيف الضغوط على حركة (أنصار الله) ضمن إطار تخفيف الضغوط على إيران، ومحاولة الوصول إلى صفقة إقليمية جديدة، تتضمن الملف اليماني بجانب الاتفاق النووي الإيراني والملفات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط .

**ثالثاً: تصاعد مظاهر التجاذب الصراعي وديناميته المعرقلة للتوجهات الأمريكية**

مما لا شك فيه لقد افرزت التطورات والأحداث الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط والتحولات معطيات هيكلية جديدة ومتداخلة مقابل تصاعد دور قوى كبرى إلى جانب الولايات المتحدة في المنطقة تسعى لأضعاف الهيمنة الإقليمية لأمريكا، فضلا عن ذلك تسعى لتأخذ مكانة الأهمية والتأثير والفاعلية الإقليمية على نطاق واسع، في الوقت نفسه تكشف عن وجود تغييرات بطبيعة الفواعل في البيئة السياسية الدولية.

وفي ضوء ذلك فإن المشكلة الحقيقية التي تواجه هذه الإدارة الأمريكية هي عدم وضوح الأهداف الأمريكية في الشرق الأوسط. فمن غير المعروف بالضبط ما هي الأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها في المنطقة، بعد أن تراجعت أهمية النفط وأصبحت إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها. لقد تم استبدال هذه الأهداف في مرحلة سابقة بسياسة الترويج للديمقراطية، التي تسببت في إدخال المنطقة في أزمة كبيرة، فتم التخلي عنها، دون إبدالها بسياسة متسقة جديدة. الى جانب ذلك إن مشكلة إدارة (بايدن) تكمن في أنها تتعامل مع أزمات الشرق الأوسط كل على حدة، وتفتقر إلى مبدأ ناظم ورؤية متماسكة تقيم صلة بين هذه الأزمات. لقد خلف غياب الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط خلال أغلب العقد الأخير فراغاً حاولت قوى إقليمية، لاسيما تركيا وإيران، شغله، وانضمت إليها في هذا المسعى روسيا، التي تحولت إلى لاعب رئيس في شؤون المنطقة. فهل تستطيع الإدارة الأمريكية الجديدة استعادة زمام القيادة والمبادرة في منطقة ملتهبة شديدة التعقيد، بينما تخشى من تورطها في شؤونها.

وفضلا عن ما ذكرنا سابقا في ظل مقتضيات التحول الاستراتيجي الأمريكي وإعادة تشكيل سياستها نحو نطاقات التنافس الاستراتيجي العالمي، نلاحظ انتقال الاهتمام الأمريكي نحو منطقة "شرق اسيا"(Pacific Asia ) لأسبقيتها الواضحة في التصورات الأمريكية التي نشأت انطلاقاً من المعُطى الجيوبوليتيكي، أتاح هذا الوضع الجديد فرصة استراتيجية بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي التي تريد أن تكون لاعباً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط واستعادة دورها ضمن تشجيع التعاون مع الفواعل الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط لتشكل منافسا للولايات المتحدة فيها،اذ أصبحت العلاقات الأوروبية في المنطقة أكثر محورية في وضع استراتيجية لمبادرات مشتركة للتعامل مع التحديات الإقليمية الناشئة، ومقاربة مشتركة أكثر قوة لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية .

وفي الواقع يبدو التحول في استراتيجية الولايات المتحدة من الشرق الأوسط إلى شرق آسيا شاملاً في طبيعته، ومع ذلك يجب أن تنتهج نهجًا أكثر شمولاً تجاه الصين خارج شرق آسيا. تتعاظم فيه قيمة الشرق الأوسط الاستراتيجية وليس العكس، اذ أدى ارتفاع احتياجات النفط الصينية إلى زيادة أهمية الصادرات عبر المحيط الهندي، ولا يمكن اختزال نطاق المنافسة الاستراتيجيّة الواسع في شرق آسيا وحده، لاسيما وأنّ الصين تتنافس في كلّ مجال خارج المجال العسكريّ وفي كل منطقة ممكنة، ﻳﻤكن للولايات المتحدة التنافس على نطاق عالمي في ما تحاول الحفاظ على التعاون المتبادل، خاصة وأنّ الصين تحاول زيادة وجودها في الشرق الأوسط. للسيطرة على الطرق البحرية للمحيط الهندي التي ذات قيمة استراتيجية عالية، لذلك فقد تحول النهج المتبع في الشرق الأوسط من حماية واردات الطاقة الأمريكية إلى الحفاظ على الوضع الاقتصادي الراهن المواﺗﻲ لها.

ومن هنا يمكن القول أصبح واضحاً أن الإدارة الأمريكية الجديدة أدركت أن المحاولات الصينية الروسية في منطقة الشرق الأوسط ونشاطاتهما في العديد من القضايا الحيوية تهدف إلى إضعاف نفوذها وتعزيز وجودها في المنطقة، على حساب المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما يشكل أساس دفع بالرئيس الأمريكي إلى إعادة النظر في التوجهات الاستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وأن يعطي لها اهتمام أكبر.

انطلاقاً من ذلك سيتطلب تقليص الوجود الأميركي في الشرق الأوسط تحقيق توازن صعب من تقليل البصمة العسكرية الأميركية؛ التي عفا عليها الزمن بدون إيجاد فراغ أمني جديد، مع الحفاظ على الردع والتأثير عند الحاجة لمعالجة تلك المصالح الأميركية الرئيسة المتبقية، ولم يعد المزيج من النشاط العسكري والسلبية الدبلوماسية التي تمنح الشركاء الإقليميين مجال أوسع للسلوك المزعزع للاستقرار، وتُبقي المنطقة على حافة صراع أكثر قبولا.

من جهة أخرى نلاحظ أن هناك انقسامات في الولايات المتحدة بشأن التعامل مع الشرق الأوسط، فأولا هناك من يرى ضرورة العودة لحقبة الهيمنة الأمريكية على المنطقة كما كانت في عهد الرئيس بوش الابن، بهدف مواجهة نفوذ الصين وروسيا هناك. وثانيا هناك من يرى أن الولايات المتحدة انخرطت أكثر مما يجب في المنطقة، وأن تدخلها كان مردوده ضعيفا للولايات المتحدة نفسها، كما أنه خلق المزيد من الاضطرابات للمنطقة ذاتها، ويدعو أنصار هذا الاتجاه الولايات المتحدة إلى التخلي عن المنطقة والانسحاب منها والبحث عن مناطق أكثر فائدة لها. وفي الحقيقة فإن هذا المنطق أيضا ينسى حقيقة أن المصالح الأمريكية في المنطقة طويلة الأجل ومستمرة، ومن المرجح أن تستمر على الأقل خلال العقد المقبل. ولذلك انطلاقاً من التغييرات الملموسة في البيئة الدولية، شكلت منطقة الشرق الاوسط ساحة جذب تعكس حالة من التدافع والتنافس الدولي من قبل الدول الفاعلة والتعارض الفعلي مع المصالح الأمريكية، وهو ما جعل الإدارة الأمريكية الجديدة تولي اهتمامها بتلك التحولات في المنطقة، وسعيها نحو تدعيم علاقاتها بدولها على نحو احتوائي لتلك القوى المنافسة.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول أن التوجهات الاستراتيجية للإدارة الأمريكية تجاه الافضليات المكانية ساهمت في تحديد معالم تحركاتها في الساحة العالمية، ومن هنا هذه الوقائع الجديدة ، غذت في منعطفاتها الاهتمام الأمريكي برسم ملامح استراتيجيتها الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط وتبني آليات إقليمية تقدم مفهوماً واضحاً للسياسة الأمريكية تجسد عناصر واقعية جوهرها الاحتفاظ بمكانتها ودورها التقليدي عبر نسج تحالفات إقليمية جديدة لضمان الحفاظ على مصالحها في المنطقة، بل يتعدى ذلك إلى التقليل من فاعلية القوى الدولية والإقليمية الأخرى الطامحة والمنافسة لها في جغرافية النفوذ الإقليمي، وعليه تشكل هذه التطورات تحدياً أمام الولايات المتحدة في المنطقة، ومن هنا سلطت الإدارة الأمريكية تحركاتها على نحو أكثر فاعلية في الشرق الأوسط بهدف تعزيز قوتها من ناحية، ومن ناحية أخرى استيعاب ومعالجة مشاكل المنطقة.

**الدبلوماسية الشائخة: إدارة بايدن والقضايا الكبرى في الشرق الأوسط**

**فهيم رملي**

**أستاذ محاضر -ب-**

جاء انتخاب جوزيف روبينيت بايدن Joseph Robinette Bidenكرئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية حلفا لدونالد جون ترامبDonald John Trump ، ليفتح ما يعدهُ الكثير من المراقبين عهدا جديدا يُحتَمل أن يعيد سياسات الولايات المتحدة لمسارها المعتاد منذ عقود، وأن يعمل على هدم الإرث "الترامبي" الذي يعدهُ الكثيرون منافيا للقيم الأمريكية وللأسس التي قامت عليها تلك الأمة، سواء على المستوى الداخلي المتعلق خصوصا بتماسك المجتمع الأمريكي، والحفاظ على خاصية التنوع والتعددية التي قام عليها، أو على الصعيد الخارجي بإعادة النظر في التصورات التي صاغها وخطّط لها ترامب، وجعلت من الولايات المتحدة -بحسب الكثيرين- تتراجع عالميا، فاسحة المجال بذلك لقوى أخرى على شاكلة الصين وروسيا لتملأ الفراغ الذي تركته واشنطن.

لكن بمرور الوقت تبيّن "وَهَنُ" الإدارة الأمريكية الجديدة في حلحلة العديد من القضايا على المستوى الداخلي والخارجي، وهنٌا اتضحت معالمه في أكثر الأقاليم التي تشهد حضورا أمريكيا كبيرا، ويدخل في نطاقها النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي عُدّ إلى عهد قريب أكثر مسارح القوة الأمريكية. تأسيسا على هذا تأتي هذه الورقة العلمية لتبحث في المضامين والملامح العامة للوهن الأمريكي في ظل إدارة الرئيس الجديد حيال القضايا الكبرى الشائكة في الشرق الأوسط.

بعد فوز بايدن بالانتخابات ونهاية حالة التجاذبات السياسية بين الديمقراطيين والجمهوريين اتجهت الأنظار والتحليلات صوب بحث الشكل الذي ستكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط في عهد بايدن، هذا الأخير الذي قدّم سبإشارات خلال حملته الانتخابية فيما تعلق بقضايا المنطقة، ويمكن أن نستشفّ ثلاثة ملامح عامة لتوجهات إدارة بايدن صوب الشرق الأوسط؛

* الأولى ممثلة في النهج الواقعي في مقابل المثالية، بمعنى مزج السياسات الواقعية التي تراعي المصالح العليا لأمريكا؛
* الثانية ممثلة في المواءمات السياسية، بمعنى انتهاج بايدن سياسة مواءمة تجاه الشرق الأوسط انطلاقا من توصيات الكونغرس بما يتوافق مع خصوصيات المنطقة، وهو ما يجعل نهجه هذا أقل عدائية من النزعة الصدامية التي تميّز بها سلفه ترامب، بمعنى آخر قد يكون النهج المفضّل له هو الخيار الدبلوماسي أكثر من سياسة العقوبات والمواجهة المعلنة والمباشرة مع دول المنطقة؛
* الثالثة ممثلة في إعطاء دور أكبر للمؤسسات السياسية، بداية من مجلس الأمن القومي، ووزارة الخارجية، والدفاع، وهذا طبقا لفاعليتها في صناعة القرار الأمريكي حيال الشرق الأوسط.

بعد المدخل أعلاه،وجبت الإشارة إلى أن الشرق الأوسط لم يكن في صميم اجتماعات بايدن خلال حملته الانتخابية رغم وجود قسم مهمّ من السياسة الخارجية لأمريكا في برنامجه، وهذا الجزء لم يحمل الكثير فيما تعلق بالمنطقة إلا بعض القضايا التي كانت محلّ انتقاد لترامب وفي مقدمتها انسحابه من الملف النووي الإيراني. مع ذلك يمكن ملاحظة جملة من القضايا الرئيسة التي تتماشى وهذه التوجهات، وعلى رأسها العلاقات الأمريكية الخليجية، وملف إيران النووي، القضية الفلسطينية وملف التطبيع، والحرب في اليمن وسوريا، هذه الأخيرة التي تقلق بايدن بشكل ملفت للانتباه عكس سلفه ترامب الذي صرّح أنه لا يمانع أن تستأثر روسيا بملف سوريا ومحاربة تنظيم داعش. وفيما يأتي تفصيل لما سبق ذكره من قضايا:-

1. **السياسات الأمريكية صوب الدول الخليجية:** مهما تغير الرؤساء في أمريكا تبقى العلاقات بدول الخليج من الثوابت التي تلتزم بها كل الحكومات، وهذا راجع لحجم المصالح الإستراتيجية التي تجمع بين الطرفين، وهذا ما استمر فيه بايدن، إذ حافظ على مستوى جيد من التنسيق والتعاون الثنائي في مختلف المجالات الحيوية. وقد يكون التغيير متمحورا في ملف حقوق الإنسان والذي يوليه الحزب الديمقراطي -إلى جانب المواثيق الدولية-أهمية قصوى، وهو ما يتضح من الموقف الحالي لإدارة بايدن من قضية مقتل جمال خاشقجي، ولان كان ذلك عبر دبلوماسية هادئة فإنه يرجع إلى تبعية أمريكا لهذه الدول نفطيا وضمانا لمصالحها الاقتصادية ومصالح شركاتها واستثماراتها في بلدان الخليج.

وثمة رأي آخر يقول أنه بالرغم من الظهور الباهت للسياسة الأمريكية مع قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية إلا أنه من المحتمل أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية النظر في قضية تسليح وبيع السلاح لبلدان الخليج، فقد توقف صفقات بيع الأسلحة وأنظمة دفاعية متطورة لهذه البلدان، غير أن هذا لن يكون ممكنا بفعل ضغوطات المركب الصناعي العسكري وماله من تأثير كبير داخل الولايات المتحدة.

1. **السياسات الأمريكية صوب الملف النووي الإيراني:** يعتبر الملف النووي الإيراني من بين أهم القضايا الرئيسية في السياسة الخارجية للرئيس الجديد، وهو جزء من أولوياته حسب تصريحاته، إذ يرى بايدن أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيطلق سباقا محموما نحو التسلح في المنطقة، وهو ما قد يؤدي لنشوب حروب بين قوى إقليمية رئيسية في إطار إصرار بعضٍ منها على منع إيران من التحول إلى قوة نووية ولو كان ذلك بشن حرب عليها.

وفي سبيل حلحلة هذا الملف الشائك، وما إن تم تتويج بايدن بعهدة رئاسية أعلن نيته للعودة إلى الملف النووي الإيراني لكن بمفاوضات جديدة في فيينا، مؤكدا في الوقت ذاته أن تعامل أمريكا مع إيران سيكون بناءً على التزامات واشنطن مع حلفائها في المنطقة، كما أن أية عملية تخفيف للعقوبات لن يتم إلا بتجاوب إيجابي وسريع من طرف إيران اتجاه سياسة الولايات المتحدة وهذا ليس بالأمر الهيّن في ظل القيادة الإيرانية الحالية التي تملك بعض الأوراق الحساسة في المنطقة.

غير أن هناك رأيا مفاده أن الموقف الأمريكي الضبابي حيال الملف النووي الإيراني يمثل نقطة ضعف للإدارة الأمريكية ومردّ هذه الضبابية والتذبذب إلى ارتهان القرار الأمريكي باللوبي الصهيوني المؤثر داخل أمريكا والذي يسعى في كل مرة لتقويض أي اتفاق من شأنه تمكين إيران من اكتساب التكنولوجيا النووية وفتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية الإيرانية والتي ستكون في صالح كلا البلدين.

ويتضمن التفكير الجديد لإدارة بايدن حيال الملف النووي الإيراني بإشراك دول خليجية وإسرائيل في المفاوضات بشكل مباشر أو غير مباشر، وطرح ملف النظام الصاروخي الإيراني وكذلك التواجد الإيراني في أكثر من دولة شرق أوسطية، وهو ما لا تقبل به الإدارات الإيرانية على اختلافها محافظة كانت أم إصلاحية. وفي سبيل إصرار أمريكا على هذه النقاط تمضي إيران في تطوير برنامجها النووي وبخطى حثيثة ومتسارعة، وهو ما عدّه شركاء أمريكا (كالاتحاد الأوروبي) فشلا يحسب على إدارة بايدن.

1. **السياسات الأمريكية صوب القضية الفلسطينية وملف التطبيع:** لان تبنى ترامب سياسة أكثر جرأة بالانحياز التام للجانب الإسرائيلي على حساب الفلسطيني، فإن إدارة بايدن توجهت نحو تحسين علاقاتها مع الجانب الفلسطيني، وكذا الإقرار بأن هناك إمكانية لإعادة فتح مكتب جبهة التحرير الفلسطينية في واشنطن وإعادة التمويل لوكالة الأونروا، كل هذا بدون تراجعها عما قدمه ترامب لإسرائيل، وهو ما مثّل نكسة أخرى لإدارة بايدن في حلحلة ملف ثقيل كهذا الملف فضلا عن زيادة الدعم لإسرائيل بشقّيه السياسي والعسكري والقانوني، وتسويق خطاب حل الدولتين وقضية السلام والتي تتواءم رؤيتها مع الرؤية الإسرائيلية التي تقضي بإخراج مسألة القدس واللاجئين من أية مفاوضات بين الطرفين وهي نكسة أخرى من نكسات بايدن.

أما فيما يخص ملف التطبيع فإن الإدارة الأمريكية وكما جاء على لسان بايدن لن تدعمه إذا لم يكن يصبّ في مصلحتها ومصلحة الكيان الصهيوني، مما يعني بمفهوم المخالفة أن الخاسر الأكبر فيها هو فلسطين بشكل خاص والعرب بشكل عام.

1. **السياسات الأمريكية صوب الحرب في اليمن وسوريا:** بالنسبة لليمن فقد عبرت الإدارة الجديدة عن موقفها المعارض لاستمرار الحرب في اليمن، وذلك بسبب التكلفة الإنسانية الباهظة التي يراها بايدن بأنها غير عقلانية، ولن يكون ذلك ممكنا بدون التشاور مع الأطراف الإقليمية الفاعلة في الساحة اليمانية خاصة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وغير بعيد عن هذا، تعهد بايدن بوقف إمدادات إيران من السلاح للحوثيين في اليمن، سيما وأن موقفه هذا يتسق مع أطراف الإدارة الدولية والإقليمية في مقدمتها السعودية والشركاء الأوروبيون، الذين يُجمِعون حول مسألة احتواء الانتهاكات العدائية لإيران ودعمها لجماعة الحوثيين. وهو الموقف الذي عدّه كثيرون بمثابة انحياز أمريكي لطرف على حساب طرف آخر، والاكتفاء بدور المتفرج أمام آلة القتل السعودية وشركائها في التحالف العربي.

وبالنسبة لسوريا، فقد أكد بايدن مرات عدة أثناء حملته الانتخابية أو بعد فوزه في الانتخابات بأنه سيسعى لتعزيز تسوية سياسية متعددة الأطراف لإنهاء الحرب في سوريا، مشيرا في الوقت نفسه أن إدارته ستتبنى مواصلة استخدام العقوبات على النظام السوري كأداة ضغط، هذا الأخير الذي يضاف إليه الإبقاء على الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، ودعم الأكراد وتقديم الحماية لهم، بعكس ما كان سائدا أثناء إدارة ترامب الذي أعطى الضوء الاخضر لتركيا لضرب معاقل حزب العمال الكردستاني الرابضة في سوريا وغير بعيد عن تركيا.

يمكن القول أنه من الصعب الجزم بمسار السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، نظرا لِقِصَرِ المدة الزمنية منذ تولي بايدن الحكم، غير أن الملامح الأولى تظهر بأنه سياسة بايدن الخارجية عرفت انتكاسات جزئية بحسب طبيعة القضايا وانعكاساتها على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ومهما تكون شخصية الرئيس في الولايات المتحدة أو الحزب الذي ينتمي إليه، فإن السياسة الخارجية لها ستبقى ساعية من أجل فرض هيمنتها على المناطق الاستراتيجية حول العالم، وبطبيعة الحال فإن الشرق الأوسط إحدى هذه المناطق التي يعدها الفكر الإستراتيجي الأمريكي مجالا حيويا له، وهنا تحضرنا مقولة تاريخية لأحد الساسة الأمريكيين "الخليج نفط ورمال، النفط لنا والرمال لهم".

**فرص وكوابح الدبلوماسية الامريكية تجاه الملف النووي الايراني**

**في ظل إدارة جو بايدن**

**م.مها احمد ابراهيم**

**م.سجى فتاح زيدان**

منذ وصول جو بايدن الى هرم السلطة في الولايات المتحدة الامريكية، اعطــــــــــــــــــــــــــــى إشارات واضحة عن موقفه ورؤيته لكيفية التعامل مع الملف النووي الايراني والتي تؤكد على ضرورة منع ايران من امتلاك السلاح النووي، فضلاً عن محاولة إعادتها الى الاتفاق النووي عبر اعتماد نهج الامن الجماعي بدلا من اعتماد تدابير احادية الجانب، كالتي تبنتها الإدارة السابقة برئاسة دونالد ترامب وتسببت بأخطاء جسيمة ازدادت تداعياتها مع مرور الوقت، وتروم الورقة البحثية التعرف بصورة تفصيلية عن اهم فرص النجاح والكوابح التي قد تتسبب في فشل الدبلوماسية الامريكية تجاه الملف النووي الايراني في عهد جو بايدن.

يمثل الملف النووي الايراني أحد أهم المواضيع بالغة الخطورة وذات الحساسية العالية على الصعيد الإقليمي والدولي، كما انه يشغل حيزاً واسعاً في السياسات والاستراتيجيات للإدارات الامريكية المتعاقبة، فسعي إيران الى أمتلاك السلاح النووي له تأثيرات واسعة تهدد الاستقرار والتوازن الاقليمي وتهدد الامن الدولي، وقد كان للانسحاب الامريكي من الإتفاق النووي آثار سلبية كبيرة ولابد للإدارة الجديدة ان تجد المعالجات والحلول لكي يبقى الملف النووي تحت السيطرة الدولية.

تتمثل إشكالية الموضوع في وجود حالة عدم الثقة وتعدد الآراء بين مؤيدٍ ومعارض للتفاوض والاتفاق بين الجانبين الأمريكي والإيراني، فضلاً عن محاولة العديد من القوى الاقليمية والدولية التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الموضوع مما يضفي المزيد من التعقيد على الملف النووي الايراني وكيفية التعامل معه.

إن سعي إدارة بايدن للتعامل مع الملف النووي الايراني عبر التنويع بوسائل الدبلوماسية يمكن ان يحقق مكاسب ذات اهمية بالغة وفي مقدمتها الوصول الى الهدف الاهم والمتمثل بمنع الانتشار النووي أو على الاقل تأخير حصول إيران على السلاح النووي، مما سيؤدي الى الحفاظ على التوازن الاقليمي في المنطقة.

**اولاً: التعريف بأزمة الملف النووي الايراني في عهد دونالد ترامب وتطوراتها اللاحقة**

شهد تأريخ الثامن من آيار عام 2018 بداية توتر حاد في العلاقات الامريكية \_الايرانية، وانتكاسة للتفاهمات حول الملف النووي، إذ اعلن الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي مع ايران او ما يعرف بخطة العمل المشتركة، من خلال عدم المصادقة على مجموعة الاسئلة المتعلقة بالملف النووي الايراني والاتفاق حوله عام 2015، علماً ان هذه المصادقة تعرض من قبل الكونغرس الامريكي كل تسعين يوم وفقاً لقانون مراجعة الاتفاق النووي الايراني لعام 2015 أو قانون كروكر\_كاردين، ولعل من اهم الاسئلة الواردة فيه مدى تنفيذ ايران لبنود الاتفاق؟ وإذا كان هنالك اي خرق مادي من دون تصحيح؟ وهل ان تعليق العقوبات الامريكية بمقتضى الاتفاق يتلاءم ويتناسب مع التدابير التي تتخذها إيران لإنهاء برنامج اسلحتها النووية، ويصب في المصالح الحيوية الامريكية؟

وقد اعربت إدارة ترامب في حينها أن الاتفاق النووي الايراني من اسوأ الاتفاقيات التي عقدتها الولايات المتحدة الامريكية ولخصت مبرراتها فيما يلي:

1\_ عدم وجود ضمانات واضحة للمدة التي تلي انتهاء صلاحية الاتفاق عام2025.

2\_ أن الاتفاق لا يضم قيود واضحة تحد من طموح إيران في الهيمنة الاقليمية في الشرق الاوسط.

3\_ أن ضوابط الاتفاق على الانشطة النووية الايرانية تحتاج الى مستوى اعلى من التشديد.

4\_ تطوير برنامج الصواريخ طويلة المدى الايرانية القادرة على تهديد حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة مثل السعودية واسرائيل.

5\_ تزايد الاتهامات الموجهة لإيران والتي تتعلق بدعم ورعاية الارهاب في منطقة الشرق الاوسط. وقد تبع الانسحاب الامريكي من الاتفاق فرض حزمة عقوبات امريكية على إيران شملت القطاعات الاقتصادية والمالية والصناعية وفي مقدمتها قطاع النفط، في ظل اوضاع اقتصادية متأزمة تمر بها إيران، ووفقاً لمؤشرات صندوق النقد الدولي فقد انخفض نمو الناتج المحلي الحقيقي الى (\_1,6 بالمئة) في سنة واحدة تلت العقوبات وارتفع معدل التضخم الى (29,9 بالمئة).

وقد تمثل رد الفعل الايراني باستئناف الانشطة النووية، والتصعيد الذي شمل العديد من العمليات على المستوى الاقليمي والتي قام بتنفيذها وكلاء إيران في المنطقة، ولعل تعطيل حركة الملاحة في مضيق هرمز وتنفيذ هجمات على منشآت حيوية سعودية تعد من أبرز ملامح التصعيد.

**ثانياً: فرص نجاح الدبلوماسية الامريكية لإدارة بايدن تجاه الملف النووي الايراني**

**1\_ الفهم والإدراك المتبادل لأهمية وجود اتفاقات وصيغ قانونية تؤطر العلاقات**  يمكن القول إن سياسة جو بايدن تجاه الملف النووي الايراني تعبر عن فهم وإدراك الجوانب الايجابية التي تترتب على العودة الى المفاوضات والتوصل الى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي ولعل اهم هذه الجوانب هي: \*إن بقاء الولايات المتحدة الامريكية خارج الاتفاق النووي يزيد من احتمالية التصعيد من جانب إيران فضلا عن زيادة الهجمات التي تقوم بها الميليشيات الموالية لإيران على المصالح الامريكية في العراق.

\*إن الانسحاب من الاتفاقية ادى الى زيادة العداء مع إيران مما شجع القادة الامريكان على ابقاء القوات الامريكية في العراق. أما بالنسبة لإيران فإنها تدرك حاجتها للعودة الى الاتفاق النووي في سبيل تخفيف المتاعب الاقتصادية الحادة والمستمرة، فضلا عن آثار جائحة كورونا الوخيمة، ولعل انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران يمثل مؤشراً مهماً على تنامي الاغتراب بين مواطني الدولة بفعل الظروف المعيشية والاجتماعية الصعبة التي يمرون بها. **2\_محاولة إدارة بايدن الاستفادة من التجارب التاريخية السابقة والتي اثبتت نجاحها في العلاقات الامريكية\_ الايرانية**

اذ أن إدارة بايدن تسعى للوصول الى حالة توازن اقليمي مع استبعاد الخيار العسكري قدر الامكان في التعامل مع إيران، فضلاً عن إتباع سياسة العصا والجزرة التي تعتمد على العقوبات المتزامنة مع ارسال إشارات للتفاوض والتعاون، وهي السياسة نفسها التي طبقتها مع كوريا الشمالية ودفعت نظام (كيم جون أون) إلى القبول بالحوار، حيث تعد الإدارة الأمريكية أن سياسة العصا والجزرة تعطيها قوة وميزة في التفاوض، وفي حالة إيران فإن قبولها للتفاوض تحت وطأة العقوبات الاقتصادية يمثل نوع من الاذعان للشروط الامريكية.

**3\_وجود بيئة دولية داعمة للتفاوض والاتفاق**

تمثل المساعي الدولية من قبل الاطراف الفاعلة في النظام الدولي مثل روسيا والصين والاتحاد الاوروبي إحدى اهم العوامل الدافعة نحو العودة الى الأتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران، وقد تكللت هذه المساعي بعودة الجانبين الى المفاوضات في فيينا بعد أن اعلن الجانب الامريكي ان الولايات المتحدة الامريكية على استعداد للعودة الى المفاوضات في 20/9/2021.

**ثالثاً: الكوابح المعرقلة للدبلوماسية الامريكية تجاه الملف النووي الايراني**

**1\_رفض الجانبين تقديم تنازلات كبيرة**

فالإدارة الامريكية تصر، على استمرار وزيادة العقوبات على إيران في ظل استمرار عمليات تطوير برنامجها النووي وقدراتها الصاروخية بعيدة المدى، كما ان إيران لا تريد ان تخسر المكاسب التي حققتها في الجانب النووي والجانب الصاروخي خلال السنوات الثلاث التي تلت الانسحاب الامريكي من الاتفاق، سيما وأنها تحملت اعباء وضغوط اقتصادية عالية في سبيلها.

**2\_ وجود وجهات نظر متباينة داخل كل من الادارة الامريكية والايرانية نحو المفاوضات**

ان اغلب الجمهوريين في الإدارة الامريكية يعارضون اي تغيير كبير في التعامل مع الملف النووي الايراني، وقد بدأت بالفعل تحركات من قبل أعضاء جمهوريين في الكونغرس الامريكي لمقاومة سياسة بايدن وقدموا مشروع قرار يعارض عودة الولايات المتحدة الى الاتفاق النووي، وعلى الجانب الايراني كذلك فإن هنالك قيود داخلية على القرار الايراني تشمل موازين القوى والنفوذ المؤسسي وتميل بشكل ملحوظ الى صالح المحافظين المتشددين، والرافضين لتقديم اي تنازلات في البرنامج النووي.

**3\_الضغوط التي تسببها القوى الاقليمية ذات التأثير**

هناك العديد من القوى الإقليمية المؤثرة التي تلعب دور كبير في عرقلة التفاوض والاتفاق ،لاسيما اسرائيل والسعودية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة ، وهم ينظرون بقلق وريبة الى البرنامج النووي الايراني والى التطورات التي تحققها ايران فيه وفي مجال الصواريخ الباليستية التي طالت بعض المواقع السعودية الحيوية مؤخراً، وهذا ما يدفعها الى استخدام الوسائل والضغوط المختلفة لإفشال اية اتفاقات ممكنة في هذا المجال يمكن أن تسمح في تطوير القدرات الإيرانية بشكل يهدد أمن هذه القوى ويخلُ بالتوازن الاقليمي. **اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الورقة البحثية:**

**1**\_ ان الادارة الحالية للولايات المتحدة مدركة لحجم الخطأ الذي وقعت فيه الإدارة السابقة بالانسحاب من الاتفاق النووي وتسعى جاهدة الى تصحيحه.

على الداخل الأمريكي وتعزيز الاقتصاد.

3\_إن سياسة الرئيس جو بايدن تجاه الملف النووي لا تخرج عن النمط التقليدي للديمقراطيين الذين يؤمنون بمفهوم الامن الجماعي والدبلوماسية متعددة الاطراف، لحل القضايا الشائكة.

4\_كما أن أغلب المؤشرات الحالية تدل على امكانية التوصل الى تفاهم بين الولايات المتحدة وايران في الملف النووي.

**الاستراتيجية الامريكية الحديثة بين العودة الى الاتفاق النووي**

**ورفع العقوبات على إيران**

**م.م. حسين علي صبري**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**

تعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020 حدث ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى إيران، فعلى الرغم من إعراب القادة الإيرانيين عن عدم اكتراثهم بالنتائج، فإنهم أشاروا إلى ترحيب طهران بأي تغيير في سياسة واشنطن تجاه إيران، لأنه إعادة انتخاب الرئيس ترامب وفوزه لمرة ثانية تعني أربع سنوات أخرى من المواجهات والعقوبات الشديدة على الاقتصاد الإيراني، فبعد أن انتهت المدة الرئاسية له في (20/يناير/كانون الثاني/ 2021)، والتي تميزت منذ مجيئه وحتى رحيله من البيت الأبيض بسياسات الصدام والمواجهة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، كونه قد علا من خطابات العداء، ورفض مسارات تمكين الدبلوماسية والحوار التي انتهجها سلفه باراك أوباما، وكذلك كل ما نتج عنها سواء من اتفاق نووي أنهى بدوره التقدم الإيراني نحو امتلاك السلاح النووي، أم أي تصاعد وحضور إيراني في المحيط الإقليمي. ومن ناحية أخرى يمكن أن يؤدي انتخاب بايدن بخطابه المختلف وخبرته في التعامل مع إيران في عهد أوباما، قبل وصول ترامب للحكم إلى إحداث تغيير وكسر للجمود بين إيران والولايات المتحدة. وجاءت تصريحات لمستشاري الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن بأن أهم أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط تتمثل في برامج إيران التي تزعزع الاستقرار في المنطقة، ومن بينها البرنامج النووي، وكذلك تأمين إسرائيل وتعزيز السلام بين العرب وإسرائيل، وإنهاء الحروب في اليمن وليبيا، وتعزيز وضع حقوق الإنسان. ويفهم من خطاب السياسة الخارجية للرئيس بايدن تجاه الشرق الأوسط إلى تغيير يمكن أن يحصل ويعيد هيكلة السياسة الأمريكية تجاه إيران والمتعلقة بخطة العمل الشاملة والمشتركة، فبايدن على استعداد لإعادة الولايات المتحدة إلى خطة العمل هذه، مما يمثل تحولاً جذرياً يختلف عن نهج ترامب، وعند تحقيق بايدن لهذه السياسة المقترحة تجاه إيران على أرض الواقع، عندها سيقوم بإنهاء استراتيجية الضغط الأقصى بعد التوصل إلى تفاهم مع طهران وسيتخذ مستقبلاً نهج التصالح مع إيران.

**-السياسة الامريكية الحديثة وملف الاتفاق النووي الايراني:**

أطلق الرئيس الامريكي الاسبق ترامب استراتيجيته تجاه طهران في أكتوبر/تشرين الأول 2017، والتي أكدت بحسب بنودها العودة مرة اخرى إلى حالة الصراع بين الطرفين تلك الحالة التي أتسمت بالتهدئة في إدارة الرئيس أوباما، وذلك بتبنيها سياسات الصراع والمواجهة وممارسة الضغوط القصوى بلا تخفيف في أكثر من اتجاه، ففي مايو/أيار 2018، انسحبت واشنطن منفردة من الاتفاق النووي الموقع في 2015 بين (إيران ومجموعة 5+1)، التي تضم روسيا وبريطانيا والصين والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا، وفرضت على طهران عقوبات اقتصادية شديدة لاسيما تلك التي طالت قطاعيها النفطي والمالي، وعند مجيء الرئيس بايدن اختلفت سياسة إدارة ملف الاتفاق النووي، فبعد مائة يوم من ولايته نجحت الإدارة الأمريكية بمساعدة نظرائها الأوروبيين والروس في إتاحة فرصة للتوصل لإتفاق نووي مع إيران، يشمل قيوداً على برنامجها النووي، هذا وقد أكد بايدن على "عودة واشنطن للاتفاق النووي كأساس لمفاوضات أخرى إذا ما التزمت طهران ببنودها" وهو ما سيجعل واشنطن تتراجع عن العقوبات التي سنتها إدارة ترامب على طهران، غير أن عودة واشنطن للاتفاق لن تكون من دون تقديم طهران لتنازلات، ومن ذلك الضغط عليها حتى تسحب دعمها لوكلائها في لبنان وسوريا والعراق واليمن والأراضي الفلسطينية لاسيما في ما يتعلق بتصدير الأسلحة لهم، وبعدها انطلقت في العاصمة النمساوية فيينا مفاوضات لإحياء الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا. ومن المتوقع أن تدخل إدارة بايدن لاعبين إقليميين إلى الاتفاق كالسعودية والإمارات حتى تتم معالجة مخاوف الانتشار النووي، وحول هذا الموضوع قالت عضوة البرلمان الأوروبي ومسؤولة المجموعة البرلمانية للعلاقات مع إيران "كورنيليا أرنست" أن الحديث عن قرب امتلاك إيران قنبلة نووية غير صحيح، لأن إنتاج القنبلة يتطلب الكثير من الوقت لا أسابيع فقط. وأضافت في حديثها لحلقة من برنامج "بلا حدود" (10/2/2021) أن طهران لم تخرق الاتفاق النووي، وأن الخطوة الأولى ينبغي أن تأتي من واشنطن لأنها هي التي تسببت بهذه الفوضى، مشيرة إلى إمكانية الحديث عن توقيع اتفاقيات أو ملاحق أخرى للاتفاق الأساسي مع إيران. وبالنسبة الى الرئيس المنتخب بايدن فأنه يتضح من خطابه على الرغم من أن أولويات إدارته ستركز على القضايا النووية الإيرانية بشكل أكبر من تركيزها على الشرق الأوسط، فإنه لن يبتعد كثيراً عن التقليد الأمريكي المتمثل في ممارسة الضغط على إيران فضلا عن الخطاب الذي يطالب بتغيير سلوكها الإقليمي. غير أنه لم يتضح بعد نوع التغيير الذي ستسعى إليه إدارته. وهذا أمر مهم لأنه لا يوجد الكثير مما يمكن للولايات المتحدة القيام به للارتقاء بمصالحها في الملفات الإقليمية الرئيسة التي تضطلع بها إيران، بما في ذلك العراق ولبنان وسوريا أو حتى اليمن، وستبقى بعض الخلافات قائمة بين إيران والولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

**-رؤى استراتيجية في رفع العقوبات الاقتصادية:**

عندما كان الهدف الأساس لإدارة الرئيس السابق ترامب هو تحقيق التقدم عبر المزيد من عزل إيران، خصمه الرئيس في الشرق الأوسط، وفق ما جاء في تقارير أمريكية عدة إذ ادى مستشاره وصهره "جاريد كوشنر" دوراً أساسياً في إنهاء الأزمة الخليجية وفي تطبيع العلاقات بين دول عربية وإسرائيل، في الوقت ذاته يذهب الجمهوريون والمختصين في السياسة الخارجية الأميركية الى القول بأنه إذا أبقت بلادهم العقوبات مدة أطول قليلاً، وجعلتها أشد قليلاً، فإن إيران سوف تستسلم. يقابله رأي أنصار فكرة التوصل الى اتفاق جديد مع إيران وهو إن "إيران لم تستسلم تحت استراتيجية الضغوط القصوى في عهد ترامب، ولن تستسلم بموجب عقوبات الرئيس الأميركي بايدن في حال فرضها". وأن الولايات المتحدة مستعدة لرفع جميع العقوبات المتعلقة بالاتفاق النووي، التي أعادت إدارة الرئيس ترامب فرضها، لكن على إيران أن توافق على جدول زمني لعودتها إلى الالتزام بما اتفق عليه بشأن برنامجها النووي. وعندما نطلع على وجهات النظر للحكومة الايرانية نقرأ نص ما قاله الرئيس الإيراني حسن روحاني بحق حكومة بايدن: "لم نشهد حتى الآن أية خطوات حسن نية من إدارة بايدن"، ومفاده إن بلاده تشهد تغييراً في تصريحات الإدارة الأميركية الجديدة فقط وليس في سياستها، وفي إشارة منه إلى العقوبات: "بالطبع لم نر بعد حسن النية في الإدارة الأمريكية الجديدة، لقد تغيرت تصريحاتهم، لكن علينا أن نرى عملياً كيف يريدون التعويض عن تلك الجريمة"، وفي إشارة إلى حملة الضغط القصوى الأمريكية، أضاف روحاني أن الإدارة الأمريكية الجديدة "يجب أن ترجع بالكامل عن هذا المسار الفاشل، وتصحيح المسار الماضي قدر الإمكان". وقد صرح روحاني مراراً وتكراراً أنه إذا عادت الولايات المتحدة إلى التزاماتها، فستعود إيران إلى التزاماتها. وكذلك في تصريح للمرشد الأعلى "علي خامنئي" عن الموضوع ذاته قال: "إنه لكي تعود إيران إلى التزاماتها، يجب على الولايات المتحدة رفع العقوبات عملياً وليس شفهياً أو على الورق". وطالبها بالتراجع عن سياسات الإدارة السابقة، معتبراً أنه إذا كانت هذه الإدارة صادقة في شعاراتها فعليها التراجع عن سياسات الحرب الاقتصادية التي اتبعتها إدارة الرئيس ترامب ضد إيران. وكذلك تصريح للرئيس الايراني الجديد "إبراهيم رئيسي" في خطاب له يشدد فيه على أن: "العقوبات المفروضة على إيران يجب رفعها، وندعم أي مبادرات دبلوماسية تدعم هذا الهدف"، ليعطي بذلك الضوء الأخضر الواضح للمفاوضات الجارية بين إيران والقوى العالمية بشأن إنقاذ الاتفاق النووي لعام 2015. وحول سياسة بايدن الجديدة تجاه إيران يرى وزير خارجيتها محمد جواد ظريف: إن أمام إدارة بايدن فرصة، لكنها محدودة، لاتخاذ مسار سياسي جديد بشأن إيران. وعن هذه الأحداث تذكر الخبيرة في الشؤون الإيرانية "باربرا سلافين" إن فريق التفاوض الإيراني: "أكثر توجها نحو النماذج الاستبدادية للحكم، لذا ينظرون إلى الديمقراطيات الغربية بوصفها تهديدا للنظام السياسي الثيوقراطي عندهم، ويبدو أنهم لا يخشون كثيرا من هجوم الولايات المتحدة عسكريا عليهم، بسبب مخاوف واشنطن من بدء فصل جديد من الحروب في الشرق الأوسط". كذلك سيكون لسياسة بايدن تجاه الشرق الأوسط تأثيراً حاسماً على سياسته تجاه إيران، فمن المستبعد أن تحدث تغييرات جذرية لسياسة ترامب تجاه الشرق الأوسط، على عكس خطة العمل الشاملة المشتركة، ومع ذلك ستكون هناك تغييرات في الخطاب والسياسة، اذ يشير خطاب بايدن حول أعداء إيران وخصومها الإقليميين إلى أن نهجه سيكون أكثر توازن مقارنة بهوس بايدن في إيران. وعلى الرغم من المتوقع بأن تحافظ إدارة بايدن على علاقات جيدة مع حلفائها وعملائها التقليديين في الشرق الأوسط، كذلك من المرجح أن تلجأ إلى أسلوب أكثر توازن لسببين رئيسيين هما: تقليل انشغال الولايات المتحدة وانخراطها في القضايا غير الضرورية، وتوجيه الاهتمام نحو القوة المتزايدة للصين.

على الرغم من وجود بعض بوادر الاطمئنان لدول الشرق الأوسط من سياسة الرئيس الامريكي الجديد جو بايدن وخطاباته، والمضي لتغيير سياسة واشنطن القديمة تجاه بلادهم والسعي لسياسة تعاون وتبادل منفعة تبادر بها امريكا مع دول الشرق الاوسط، إلا أن الواقع لا يؤشر ذلك، لاسيما وأن البوصلة السياسية تحدد بعدم وجود ظروف أفضل في الشرق الأوسط بالنسبة لبايدن لكي يبدأ ولايته الرئاسية بأقل ازمات وصراع ممكن مع دول هذه المنطقة، التي شغلت السياسة الخارجية الأمريكية على مدار عقود، فالأوضاع في الشرق ليست هادئة تماما، لكنها ليست كذلك مشتعلة بالشكل الذي ميز حقبة سلفه دونالد ترامب. والسبب هو أن العديد من الاطراف المتصارعة قامت بتخفيف من حدة نشاطها، متوقعة لدور أمريكي أكثر نشاطاً في منطقة الشرق الأوسط مع اقتراب تولي إدارة بايدن. وعندما نسلط الضوء على موضوع الدراسة لهذه الورقة فأن موقف إدارة بايدن من العلاقة مع ايران نتوقع تقليل حجم الضغوط الاقتصادية المفروضة على ايران، لأن الموضوع يشغل مساحة أكبر من علاقة أمريكا بإيران كونه يتماشى أيضاً مع السياسة العامة لإسرائيل تجاه ايران، والتي تميزت بأنها علاقة غير معلنة مع امريكا ومارست الضغط لمدة ليست قصيرة، كان القصد منها هو الوصول الى الهدف الأساس لإسرائيل، وهو عدم تمكين ايران من التطور والنهوض اقتصادياً حتى لا تكون دولة قوية تشكل خطورة في المنطقة وتهدد أمن إسرائيل، مستدلين بذلك على ما قاله السيناتور الامريكي المشهور "بول فندلي" حول عمق نفوذ إسرائيل في أمريكا، وفندلي هو من أبرز السياسيين والكتاب الأمريكيين، الذين حاولوا الإشارة إلى خطورة التغلغل الإسرائيلي في مفاصل المجتمع والدولة في امريكا والذي أورده في مؤلفه المشهور "من يجرؤ على الكلام.. الشعب والمؤسسات في مواجهة اللوبي الإسرائيلي" قائلاً: (إن تأثير رئيس وزراء إسرائيل على السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط أكبر بكثير من تأثيره في بلاده ذاتها). وننتهي الى القول بأن مصلحة وسياسة أمريكا في المنطقة هي امتداد لمصالح إسرائيل وتنفيذاً لسياستها الصفراء والاستعمارية وبشكل كان في الماضي سراً واليوم أصبح علناً وملموس في ممارساتها وتدخلها في شؤون العرب ودول الخليج وايران خاصةً ومبادرات نشر السلام والتطبيع المزيف مع دول المنطقة.

**مقاربة الرئيس الامريكي جو بايدن للتعامل مع الملف النووي الايراني**

**م.م هديل حربي ذاري/ باحثة دكتوراه**

**كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين**

منذ تولي الرئيس الامريكي (جو بايدن) في كانون الثاني 2021 ، ادارة الولايات المتحدة ، وأبرز أعضاء إدارته يعلنون عن سياسات جديدة تجاه الملف النووي الإيراني، لاسيما بعد انسحاب الرئيس الامريكي السابق "دونالد ترامب" من الاتفاق النووي في 8 مايو/ آيار 2018 ، بصورة أحادية بدون التوافق مع حلفاء الولايات المتحدة الأوربيين الموقعين على الاتفاق، مما دفع إيران إلى التخلي عن التزاماتها النووية المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة ، نتيجة لذلك ابدت الإدارة الأمريكية أهمية خاصة لتنفيذ المقاربة الجديدة إزاء العلاقات مع إيران ، والتي تقوم في الأساس على ضرورة توسيع نطاق الاتفاق النووي ، ليتحول إلى صفقة أكبر تضم إلى جانب البرنامج النووي برنامج الصواريخ الباليستية والدور الإقليمي .

وينطلق الموقف الامريكي في تعاملها مع الملف النووي الإيراني من سياسة عامة تتعلق بمنع انتشار السلاح النووي، ومن مصالح تتعلق بأمن حلفائها في المنطقة على رأسهم إسرائيل ، وعليه أكد الرئيس جو بايدن أن إدارته مستعدة للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران ، إذا التزمت الاخيرة (إيران) ببنود الاتفاق وشروطه ، وأكد في الوقت نفسه على أن الولايات المتحدة ستبقى تتصدى لأنشطة إيران الأخرى المزعزعة للأمن والاستقرار في المنطقة على نحو أكبر .

**اولا: كيف تعاملت ادارة الرئيس جو بايدن مع الملف النووي الايراني**

ان ابرز المخاوف المتعلقة بهذا الملف تبدر من طرف (إسرائيل ) ،ودول الخليج العربي ، فإسرائيل كانت المحرّض الأكبر لإدارة الرئيس دونالد ترامب على إنهاء الاتفاق النووي، إذ لطالما إرادت أن تتفرد بامتلاك السلاح النووي في المنطقة ، لذا فإنها تتخوف من امتلاك ايران لها ، وهنا يشير (أرييل إيلان روث) المدير المساعد للدراسات الأمنية القومية بجامعة جونز هوبكنز في مقال بمجلة فورين أفيرز ، إلى أن إسرائيل تدرك اكثر من غيرها من الدول ، الى أن أفضل طريقة لتطوير سلاح نووي ، هي إبعاد المفتشين عن البلاد، وتأجيل عودتهم أطول مدة ممكنة ، بشكل يمنحهم الفرصة لصنع موادّ انشطارية، وهو ما فعلته إسرائيل في ستينيات القرن العشرين ، حينما ضللت المفتشين الأمريكيين ، وحاولت عن قصد تأخير زياراتهم من أجل إتمام بناء "مفاعل ديمونا" ، وإعادة معالجة الوقود النووي ، لصنع كميات كافية من البلوتونيوم لصناعة قنبلة نووية ، وتجدر الاشارة هنا الى إن كوريا الشمالية لجأت إلى ذات الأسلوب ايضاً ، وهو ما تقول إسرائيل إن إيران تكرّره اليوم، ولكن هذه المرة عن طريق يورانيوم عالي التخصيب بدلاً من البلوتونيوم ، وعليه ومن اجل وضع العقبات امام ايران ، تحاول إسرائيل الضغط عن طريق الإدارة الأمريكية ، والتحالف مع بعض الدول الخليجية ، فضلا عن تشديد الضربات على المواقع الإيرانية في سوريا ، لكي تمنع إيران من تحويل البرنامج النووي من برنامج سلمي إلى برنامج عسكري ، وهي المخاوف نفسها التي تحملها دول الخليج ، فضلا عن مخاوفها المتعلقة بالسياسة الإيرانية التوسعية في المنطقة عبر وكلائها في اليمن ولبنان وسوريا .

وبعد نحو شهر من تسنمه منصب ادارة البيت الأبيض، أعطى الرئيس الأميركي جو بادين الأولوية في السياسة الخارجية للتعامل مع الملف الإيراني ، بدءا" من إحياء الاتفاق النووي الإيراني، وصولا إلى التعامل مع التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران على المصالح الأميركية في العراق وسوريا واليمن ، وفي هذا الصدد أكد مستشار الأمن القومي الأميركي (جيك سوليفانفي) في 29 كانون الثاني 2021 ، إن من الأولويات القصوى والمبكرة لإدارة الرئيس جو بايدن التعامل مع أزمة متصاعدة مع إيران، مع اقترابها من الحصول على ما يكفي من المهمة الانشطارية لامتلاك سلاح نووي ، كما أكد بقوله : "من وجهة نظرنا، إحدى الأولويات المبكرة الهامة يجب أن تكون التعامل مع ما تعد أزمة نووية متصاعدة، مع اقتراب إيران خطوة خطوة من الحصول على مواد انشطارية تكفي لإنتاج سلاح نووي.

لذا حدد بايدن وفريقه للأمن القومي شروط عدة للعودة للاتفاق النووي، وتتمثل تلك الشروط فيما يأتي:

1. أن تتناول مفاوضات العودة إلى الاتفاق النووي موضوعات عدة ، أبرزها تفكيك برامج الصواريخ الباليستية الإيرانية؛ لأن تطوير إيران لسلاح نووي، يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي للولايات المتحدة وللنظام العالمي للسيطرة على الأسلحة النووية، متمثلا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
2. عدم اقتصار المفاوضات الجديدة على الموقعين الأصليين على خطة العمل المشتركة الشاملة، والتي تضم (إيران والولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي)، بل إدخال دول اخرى ومن ضمنها دول الخليج العربي، من عبر إشراك تلك الدول الإقليمية في المفاوضات، وهو ما فسره مراقبون بأنه يعني وضع إيران وبرامجها النووية تحت وصاية إقليمية بعد الوصاية الدولية.
3. تمديد مدة القيود على أنشطة إيران لإنتاج المواد الانشطارية، التي قد تستخدم لصنع أسلحة نووية، وهذا يعني إطالة المدة الزمنية للاتفاق النووي إلى أكثر من عشر سنوات.
4. التزام إيران بوقف كل الدعم السياسي والعسكري والمالي للأذرع العسكرية الحليفة في اليمن ولبنان وسوريا والعراق وفلسطين، مع تأكيد الرئيس جو بايدن على أن المصلحة القومية الكبرى للولايات المتحدة؛ هي إعادة وضع البرنامج النووي الإيراني تحت السيطرة والتفتيش الكامل.

وعليه، ومع إدخال الولايات المتحدة للتعديلات المقترحة على الاتفاق النووي، لم تتجاوب إيران مع تلك التعديلات، لذا كان الشد والجذب عنوان تعامل الولايات المتحدة مع ايران في الاسابيع الاولى من تولي ادارة بايدن ادارة البيت الابيض ومساعيه لحل هذا الملف، لاسيما مع إصرار إيران على رفض الانخراط في أية محادثات نووية جديدة قبل رفع العقوبات الأميركية عنها.

ونتيجة هذا الرفض الايراني للتعديلات المقترحة ، قامت الإدارة الأمريكية باتخاذ ثلاث خطوات تحفيزية محدودة إزاء إيران ، تضمنت الموافقة على دعوة الاتحاد الأوروبي للانخراط في مفاوضات غير رسمية ضمن مجموعة "5+1" ، لبحث سبل تفعيل الاتفاق النووي مرة أخرى، إلى جانب وقف العمل بالعقوبات الدولية التي أعلنت إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" عودتها بعد أن فشلت في تمرير مشروع قرار لتمديد الحظر الأممي المفروض على إيران في مجال الأسلحة الثقيلة، فضلًا عن توسيع نطاق حرية الحركة أمام الدبلوماسيين الإيرانيين في نيويورك بعد أن تعرضوا لقيود شديدة في عهد إدارة "ترامب".

وفي سياق تطور الموقف الأمريكي للتعامل مع الملف، رشحت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن (روبرت مالي) مستشار السياسة الخارجية الاسبق في إدارة باراك أوباما، ليكون مبعوثاً خاصاً في الشأن الإيراني، لاسيما وان (روبرت مالي) كان عضواً رئيساً في فريق أوباما في التفاوض على الاتفاق النووي مع إيران والقوى العالمية الذي أُبرم عام 2015، ومن ثم لديه الخبرة الكافية للتعامل معه.

كان من اهم الاولويات التي أشترطتها ادارة الرئيس بايدن للعودة الى الاتفاق ما جاء على لسان وزير الخارجية الامريكي بلينكين " الى إن سياسة بايدن للعودة إلى الاتفاق النووي مرتبطة بامتثال إيران الكامل بالتزاماتها بموجب "خطة العمل الشاملة المشتركة"، وبناء عليه ستفعل الولايات المتحدة الأمر ذاته، ثم تستخدم ذلك كمنصة للبناء مع حلفائها وشركائها، عبر اتفاقية أطول وأقوى وللتعامل مع عدد من القضايا الأخرى التي تمثل إشكالية في العلاقة مع إيران ".

وهنا تجدر الاشارة إن هذه الرؤية لا تعبر عن الموقف الامريكي فقط، بل سبق وتحدث وزيرا الخارجية الألماني والفرنسي عن ضرورة أن يشمل الاتفاق الجديد مع إيران إطاراً أوسع للقضايا، وأن على طهران العودة أولاً إلى التزاماتها بالاتفاق والامتناع عن المزيد من الاستفزازات.

في ظل ذلك، نجد ان الموقف الايراني الذي يحاول العودة الى الاتفاق، واضح من خلال مراجعة مقالات وزير الخارجية الايراني السابق جواد ظريف قبل إتمام الاتفاق عام 2015، إذ نلاحظ أنه تحدث عن أن التفاهم لن يكون سقفاً، بل منصة تنطلق منها العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران للتعاون الإقليمي في قضايا عدة وتقديم إيران كمفتاح لحل أزمات الإقليم.

كذلك نجده في مقال سفير إيران لدى الأمم المتحدة (ماجد تخت رافنشي)، الذي نشره في صحيفة "نيويورك تايمز" عام 2021، يوضح فيه لإدارة بايدن من أين يمكن البدء مع بلاده، فقال إن **"أي وفاء فاتر أو جزئي لالتزامات الولايات المتحدة، سيقوّض ما وعد به بايدن، وسيفسَّر ذلك أيضاً على أنه عدم صدق من جانب الإدارة الجديدة، الأمر الذي سيوفّر ذخيرة لمعارضي الاتفاق النووي لتخريب الدبلوماسية**". كما اكد في مقاله ايضا ، انه قد تسير سياسة الرئيس بايدن حيال إيران في اتجاهين متعارضين : يتمثل الاول بالمحافظة على العقوبات المفروضة على إيران، التي تنتهك الاتفاقية النووية والتي رفضها المجتمع الدولي ، والتي عدها بمنزلة استمرار لسياسة ترامب (سياسة الضغط الأقصى) ، أو قد يختار التنفيذ الفوري للالتزامات الأميركية بموجب الاتفاق النووي، والذي صُمم خصيصاً للتعامل مع القضية النووية، ولا شيء غير ذلك ، لاسيما عناصر أخرى في العلاقات الأميركية - الإيرانية ، لا علاقة لها بالاتفاقية ، ولا يمكن أن تتشابك معها. كما أكد إذا نفذ الاتفاق المقترح بشكل كامل من الممكن ان يكون أساساً للاحترام المتبادل الذي سيعود بالفائدة على كل الأطراف، كما أكد من جانب اخر ان الرئيس الامريكي جو بايدن وإدارته، عليهما ان يكونا على معرفة تامة بأن أي تأخير في رفع العقوبات سيفسَّر على أنه علامة على العداء المستمر تجاه إيران. وعليه أكد إن الرفع الكامل والصادق للعقوبات، سيخلق مناخاً جديداً يساعد في تخفيف التوترات في المنطقة وخارجها.

الخلاصة التي تستنتج مما سبق، هي إن هناك تهديدات ايرانية تتمثل في إن المزيد من المماطلة أو التروي الأميركي يعني لإيران استمرار سياسة ترامب ذاتها تجاهها، ما يعني مزيداً من التوترات في المنطقة.

**ثانياً: معضلة الملف النووي الايراني**

المعضلة هنا في ما يخص الطرفين الأميركي والإيراني، هي كون إن إيران تقف الآن في موقف لا يشاركها فيه حتى الأوروبيون ، وهو ضرورة عدم تضمين الاتفاق منظومة الصواريخ الباليستية ، التي تعدها أهم أهدافها وأدواتها وتتباهى بتطويرها من حين لآخر ، فمنظومة الصواريخ الباليستية تعوّض تقادم الأسلحة التقليدية لديها، كما أنها تمثل أهم أدوات الردع التي يمكنها من تهديد جيرانها أو خصومها، ومن ثم نقل المعارك بعيداً عن أراضيها ، في الوقت نفسه تمثل تلك الصواريخ تهديداً لدول الخليج، وهي تنتقل من إيران إلى بعض وكلائها وتهدد الآخرين، كما أن إسرائيل تخشى انتقال تلك الأسلحة إلى تنظيمات قد تستخدمها ضدها، لذلك تشنّ دائماً هجمات حيث تنقل طهران بنية الصواريخ، مثلما فعلت في العراق وتفعل الآن في سوريا.

إدان في مقابل رفع العقوبات وتخفيف الوضع الاقتصادي البائس السؤال الذي يطرح هنا، ما هي التنازلات التي تقدّمها إيران في حال إصرارها على عدم تضمين الصواريخ الباليستية في الاتفاق؟ .

الملاحَظ أن طهران تحاول أن تمارس أسلوبها التقليدي في المفاوضات، إذ أعلنت منذ مدة تحلّلها من التزاماتها بالاتفاق حتى مع فوز الرئيس الامريكي جوبايدن، ففي ديسمبر (كانون الأول) عام 2020، استأنفت تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 % في منشأة فوردو تحت الأرض، وفي وقت سابق من كانون الثاني عام 2021، قالت إنها بدأت تطوير معدن اليورانيوم، لذا فهي تريد أن تكون عودتها إلى التزاماتها بالاتفاق، يمثل ورقة تنازل تقدمها للمجتمع الدولي وللرئيس الامريكي جوبايدن، لتُستخدم كبديل عن ملف الصواريخ الباليستية.

من جهة أخرى، تريد إيران تسريع دفع الولايات المتحدة إلى التفاوض معها، إذ كرر رئيس الخارجية الايراني السابق ظريف موقف حكومته بأن بلاده ستعود إلى الامتثال للاتفاق وستسمح للمفتشين الدوليين بالوصول إلى المواقع النووية، إذا رفعت إدارة بايدن العقوبات أولاً ، كما لوّح المتحدث باسم الحكومة الإيرانية علي ربيع، بالرهان على ورقة أخرى، قائلاً إن إيران ستقيّد عمليات التفتيش الدولية في 19 شباط عام 2021 ، إذا لم تُسحب العقوبات الأميركية، أي أن إيران تستخدم ورقة التنازلات لدفع الولايات المتحدة إلى التفاوض في أقرب وقت، مع التلويح بأنها أقصى ما يمكن تقديمه من تنازلات بعيداً عن الملفات الأخرى الحقيقية التي تهم كل الأطراف الإقليمية والتي تزعزع استقرار المنطقة.

وبطبيعة الحال، يمثّل الوضع الاقتصادي المتردي لإيران -الذي تفاقم بسبب فيروس كورونا (كوفيد-19) المتفشّي -المصدرَ الأساس للضغط الأميركي والغربي، ولكن بوجود قيادة متشدّدة عزلت وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، لن تُقدِّم إيران تنازلات كبرى مقابل الوعود الأميركية المتمثّلة بتخفيف العقوبات، وهي الوعود التي تخشى إيران من عدم الوفاء بها. فضلًا عن ذلك، تمتلك إيران مزايا مهمّة خاصة بها تشمل برنامج التخصيب الموسَّع الذي واصلته علنًا؛ بغية تصعيد الرهان الدبلوماسي (وهي خطوة تبدو مرتبطة بجهود إيران الواضحة لبناء منشأة تخصيب سرية في محطة نطنز النووية). ولإيران أيضًا مجموعة أخرى من المزايا العسكرية الفاعلة في الخليج والعراق وسوريا، فضلا عن علاقة معقّدة -وإن كانت حيوية -مع روسيا. وبالنظر إلى هذه المزايا، وفيما يتعلق بالسياسة المحلية في إيران، لن يبقى لمعسكر التنمية، الذي أصابه الوهن، تأثيرٌ كبير للسير قُدُما من أجل إحياء اتفاق نووي يبدو أنه بلغ بالفعل مراحله الأخيرة.

ومع اول خطاب للرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي في الأمم المتحدة، انتقد الولايات المتحدة بسبب عقوباتها على إيران وتدخلاتها العسكرية الخارجية، واشار رئيسي في خطابه ايضا " إن العقوبات هي الطريقة الجديدة للولايات المتحدة في الحرب مع دول العالم" ، مضيفًا أن فرض مثل هذه العقوبات وفي اثناء جائحة فيروس كورونا هو "جرائم ضد الإنسانية".

بالمقابل تعهد جو بايدن في بيان مشترك صدر مع ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة ، إذ جاء البيان عقب اجتماع على هامش مجموعة العشرين في روما حضره بايدن والألمانية أنجيلا ميركل والفرنسي إيمانويل ماكرون والبريطاني بوريس جونسون ، بأنه إذا عادت الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الإيراني ، فإنها لن تغادر إلا إذا خرقت طهران بوضوح شروط الصفقة ، إذ نصت الفقرة الرئيسة من البيان المطول على ما ياتي: "نرحب بالتزام الرئيس بايدن الواضح بإعادة الولايات المتحدة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA والبقاء في حالة امتثال كامل ، طالما أن إيران تفعل الشيء نفسه". وفي المحادثات، سعت إيران إلى ان يُدعم ذلك التعهد، بشكل مثالي قانونيًا، بأنه إذا عادت إيران إلى الصفقة، فلن تكرر الإدارات الأمريكية المستقبلية انسحاب الرئيس السابق، دونالد ترامب، الذي ترافق مع فرض عقوبات اقتصادية أكثر صرامة على إيران. لكن كما هو معلوم ان الرئيس الامريكي بايدن مقيد في قيمة الضمانات التي يمكن أن يقدمها لإيران لأن الاتفاق النووي ليس معاهدة موقعة ومصادق عليها من مجلس الشيوخ الأمريكي، ومن ثم لا يمكنه تقييد أيدي الإدارات الأمريكية المستقبلية.

ومع ذلك، فإن تعهد بايدن، والذي تعهدت به كذلك القوى الأوروبية الثلاث الرئيسة، قد يكون علامة على أن الولايات المتحدة تريد خلق جو أكثر إيجابية قبل استئناف محادثات فيينا التي وعدت بها إيران -بعد الكثير من الضغوط والتأجيل، من جانب اخر أكد وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكين، في 31 تشرين الاول 2021، إن الولايات المتحدة "على استعداد تام" مع بريطانيا وألمانيا وفرنسا لإعادة إيران إلى اتفاق نووي، لكنه أضاف أنه من غير الواضح ما إذا كانت طهران مستعدة للانضمام إلى اتفاق نووي من جديد. واضاف بلينكين على إن العودة إلى المحادثات النووية "يعتمد على ما إذا كانت إيران جادة في القيام بذلك"، كما أكد بأن الولايات المتحدة لا تعرف حتى الآن ما إذا كانت إيران مستعدة للعودة للانخراط بطريقة هادفة ام لا، وإذا لم يكن كذلك، فإن الولايات المتحدة ستبحث مع شركائها في جميع الخيارات اللازمة للتعامل مع هذه المشكلة.

هذا التحول في الخطاب الأمريكي جاء بعد أسبوع من هجوم إلكتروني عطل محطات البنزين الإيرانية في تشرين الاول 2021، وهو هجوم نسبه العميد غلام رضا جلالي ، رئيس منظمة الدفاع المدني الإيرانية ، الى إسرائيل والولايات المتحدة. وعليه اصبح هناك قلق غربي من أن تأخير إيران هو ذريعة ، وأن إيران تستخدم التوقف لتعزيز مخزونها من اليورانيوم ، وإضعاف عملية التفتيش النووي للأمم المتحدة ، والتعرف أكثر على استخدام أجهزة الطرد المركزي المتقدمة التي يمكن أن تنتج اليورانيوم عالي التخصيب.

من جانب اخر وفي محاولة لترسيخ الصفقة التي تم إحياؤها بشكل أكبر ، تسعى إيران أيضا إلى الحصول على تعهدات من الاتحاد الأوروبي بشأن ردها إذا كانت الولايات المتحدة ستنسحب من الصفقة للمرة الثانية ، اذ طالبت الاتحاد الاوربي بتعهدات قوية بأن يضع المزيد من الأموال في Instex ، الجهاز التجاري الذي أنشأه الاتحاد الأوروبي لضمان قدرة إيران والاتحاد الأوروبي على التهرب من العقوبات الأمريكية ، كما تريد من الاتحاد الأوروبي السماح للصين وروسيا بالانضمام إلى الخطة.

وعلى الرغم من ذلك بدأت المحادثات بالفعل في نيسان / ابريل 2021 ، بين إيران والأطراف الأخرى المشاركة في الصفقة (شاركت الولايات المتحدة بشكل غير مباشر) ، والتي كان الهدف منها دفع كلا الجانبين إلى التنازل - توقف إيران عن القيام بأشياء مثل إنتاج الوقود النووي في أجهزة الطرد المركزي السريعة من الجيل القادم ؛ وعلى الولايات المتحدة رفع العقوبات ، مثل تلك المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني وأي شخص يتاجر معها - والوصول إلى ما يسميه الدبلوماسيون والمفاوضون "الامتثال المتبادل"، وتم إحراز بعض التقدم ، لكن المناقشات عُلقت في يونيو / حزيران 2021 ، بعد وقت قصير من انتخاب إبراهيم رئيسي ، رئيس إيران الجديد والأكثر تشددا ، وعليه ستواجه عملية إحياء خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) احتمالات صعبة.

**ثانيا: السيناريوهات المحتملة للاتفاق الإيراني**

إن هدف الولايات المتحدة هو "الوصول بسرعة إلى تفاهم وتنفيذه بشأن العودة المتبادلة إلى الامتثال" لخطة العمل الشاملة المشتركة، وفي هذا الصدد أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية نيد برايس هذا في تشرين الثاني 2021،" إن ذلك سيعيد البرنامج النووي الإيراني إلى المربع الذي كان عليه منذ عدة سنوات عدة بعد تنفيذ الاتفاق في عام 2016".

ومع أنتقاد معارضوا الاتفاق النووي الإيراني الاتفاقية لأنها فشلت في معالجة أنشطة إيران الأخرى ، مثل برنامج الصواريخ الباليستية وتدخلها ودعمها للجماعات المسلحة بالوكالة في المنطقة ، لذا قدر تعلق الأمر بـ "إطالة الصفقة وتعزيزها" ، أكدت الولايات المتحدة إنها تريد إعادة الجميع إلى هذا الالتزام المتبادل أولاً ، وعليه ستتعامل مع خطة العمل الشاملة المشتركة ، كما فعلت من قبل ، مع أنشطة إيران النووية فقط ، ويعتقد بعض الخبراء أن استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة ستكون نقطة انطلاق لمزيد من التعاون ، أو على الأقل انتصارًا لحظر انتشار الأسلحة النووية ، بينما سيتم التعامل مع توجهات إيران الإقليمية في وقت لاحق ، لكن مع ذلك واصلت إدارة بايدن معاقبة إيران على تعاملاتها الاخرى ، بما في ذلك الدفعة الأخيرة المتعلقة ببرنامج الطائرات بدون طيار ، في إشارة إلى أن الولايات المتحدة ما تزال تواصل الضغط . اما بالنسبة لإيران، ربما تكون قد تباطأت في العودة إلى المفاوضات لمحاولة بناء نفوذها عبر الاستمرار في دفع برنامجها النووي.

لذا، إن حل هذه المعضلة الخاصة بالاتفاق الموسَّع الذي يجب أن يشمل قضايا الصواريخ الباليستية وتدخّل إيران في كثير من دول المنطقة ومخاوف الأطراف الأخرى، هو أساس ما ينبغي أن تعمل عليه إدارة الرئيس الامريكي جو بايدن تجاه إيران حتى لا تكون استنساخاً لمقاربة إدارة أوباما التي لم تحدّ من طموحات الهيمنة الإيرانية المقيَّدة بالعراقيل التي صنعها ترامب قبل رحيله وزادت من توترات المنطقة.

أمام مصالح الأطراف المتعارضة، والمتغيرات السياسية العاصفة في المنطقة، تبدو أمامنا ثلاثة سيناريوهات محتملة فيما يتعلق بمستقبل البرنامج النووي الإيراني:

1. **العودة إلى الاتفاق القديم:** إذ ترغب إيران في العودة إلى الاتفاق القديم من دون أي تعديل، وترفض أي حديث عن اتفاق جديد أو معدَّل، وقد انتقدت إيران بشدة تصريحات المدير العامّ للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي عن ضرورة إبرام اتفاق جديد مع طهران لإحياء الصفقة النووية المبرمة عام 2015، في المقابل أعلن سفير إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كاظم غريب آبادي رفض بلاده مقترح الوكالة بالتوصل إلى اتفاق جديد بشأن البرنامج النووي بعد وصول جو بايدن إلى الرئاسة في الولايات المتحدة.
2. **التوصل إلى اتفاق معدَّل:** وهو ما يدعو اليه الأوربيون، إذ يرى المتحدث باسم السياسة الخارجية الألمانية عن "الحزب الديمقراطي الحر" بيجان دجير سراي، أن "التمسك بالاتفاق لا يمثّل أنموذجاً مستقبلياً". وأضاف دجير سراي إن الأوروبيين بحاجة ماسَّة إلى استراتيجية جديدة للتعامل مع إيران. وأكد ايضاً، أنه "لا أحد يستطيع الانضمام إلى الاتفاقية التي أبرمناها في عام 2016. في غضون ذلك طرأ الكثير من التغيير على المشهد السياسي، بما في ذلك في المنطقة". وفي رأيه فإن "الاتفاق النووي مع إيران لا معنى له، إلا إذا تم أخذ جوانب أخرى في الاعتبار، وعلى رأسها برنامج الصواريخ الإيراني ودور إيران في المنطقة".
3. **إبرام اتفاق جديد :** قد تكون أمام الرئيس الامريكي جو بايدن فرصة للتوصل إلى اتفاق جديد مع إيران، يتلافى فيه الثغرات الجوهرية التي تزعمها بعض الأطراف، مستفيداً من الأوضاع الصعبة التي تعانيها إيران بسبب العقوبات القاسية التي فرضتها عليها إدارة ترامب، لكن هذا لن يكون سهلاً، بسبب الضعف الشديد الذي اكتنف أنصار الاتفاق في إيران من التيار الإصلاحي، وبسبب انسحاب إدارة الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي، هذا مع فوز المحافظين في الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقررة في يونيو/حزيران 2021، وهو ما سوف يزيد صعوبة التوصل إلى اتفاق جديد.

**التخفيض بدلاً من التصعيد: سياسة بايدن تجاه منطقة الخليج**

**م.م حسن فاضل سليم**

**معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية**

تعمل ادارة بايدن الديمقراطية على استعادة المكانة الامريكية والتوازنات والالتزامات الامريكية التي ادت سياسات الرئيس السابق ترامب الى تغييرها وهدمها، وحيث ان الجدل في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة مستمر حول اهمية منطقة الخليج من عدمها لاسيما مع تزايد تهديد الصين شرقا وتركيز الولايات المتحدة لمواجهة الصعود الصيني، فأن مكانة منطقة الخليج في المدرك الاستراتيجي الامريكي باتت اقل اهمية مما كانت عليه سابقا، الامر الذي يستدعي البحث في الاولويات والمصالح الامريكية في هذه المنطقة، في محاولة لفهم هذه المصالح وكيفية تعامل ادارة بايدن معها،

**اولاً: الملامح العامة للسياسة الخارجية الامريكية في عهد بايدن**

تقوم السياسة الخارجية للرئيس بايدن على جملة من الملامح والتي في غالبها تتفق مع ما يسميه (القيم الامريكية) الليبرالية والتي تتماهى مع النظام العالمي ذو الطابع الليبرالي لذلك يمكن بيان أبرز هذه الملامح بالآتي:

1. اعادة التأكيد على اهمية الديمقراطية وحقوق الانسان كقيم اساسية في النظام الدولي الليبرالي واصلاحها سواء على مستوى الداخل الامريكي ام على مستوى النظام الدولي بشكل عام في سبيل مواجهة صعود الشعبوية والاستبداد في مقابل تراجع الديمقراطية على مستوى العالم.
2. ترميم التحالفات التقليدية للولايات المتحدة بعد الضرر الذي اصابها جراء سياسات ترامب، ويرى أن انسحاب ترامب من المعاهدات وتشويهه للتحالفات أضعف مكانة أمريكا في العالم.
3. اعادة تجديد الالتزامات الامريكية في قضايا التغير المناخي والطاقة منها العودة الى اتفاقية باريس للمناخ عام 2015 والتي سبق وان انسحب منها ترامب، فضلا عن اطلاق خطة تعرف ب(الصفقة الخضراء الجديدة) بقيمة 2 تريليون دولار بهدف تقليل الانبعاثات والاستثمار في البنية التحتية النظيفة، علاوة على ذلك تقر الخطة بإعفاء الدول التي تطبق سياسات خضراء من الديون.
4. يعارض بايدن استخدام القوة العسكرية الأمريكية في الخارج ويرى انه ليس من واجب الولايات المتحدة استخدام قدراتها العسكرية لتغيير المجتمعات وبناء الدول، ويجد انه من الضروري تخصيص النفقات الدفاعية لتطوير قدرات الولايات المتحدة في مجالات الفضاء الخارجي والامن السيبراني بدلاً من انفاقها على المنظومات التقليدية لاسيما مع وجود منافسة قوية من روسيا والصين في هذا الجانب.
5. على الرغم من ليبرالية بايدن الا أنه اتخذ سياسات تدخلية في الاقتصاد بهدف اصلاح الواقع الاقتصادي فهو يجد ان الامن الاقتصادي جزء من الامن القومي ويرى أن العولمة الاقتصادية كان لها جوانب سلبية كبيرة. ويقول إن العولمة "أنهت" الطبقة الوسطى، وأدت إلى خسارة الملايين من وظائف التصنيع في الولايات المتحدة، وسرعت من عدم المساواة.
6. بالرغم من كون بايدن مؤيداً قوياً لإسرائيل الا انه يدعم حل الدولتين على عكس ترامب الذي حاول فرض حل احادي الجانب، الا انه يؤيد استمرار السفارة الامريكية في القدس بعد نقلها عام 2018 ويدعو الدول العربية للتطبيع مع اسرائيل. ومع ذلك فهو يقف بالضد من التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في الضفة الغربية ويرى انه يقوض جهود السلام.
7. يرى ان إيران تمثل قوة مزعزعة لاستقرار المنطقة ويجد ان انسحاب ترامب من الاتفاق النووي لم يمنع إيران من تطوير قدراتها النووية وانه يسعى للعودة للاتفاق.
8. وقد ادان بايدن سحب ترامب للقوات الأمريكية من شمال سوريا، ووصفه بأنه خيانة للأكراد و "أكثر الأشياء المخزية التي قام بها أي رئيس في التاريخ الحديث فيما يتعلق بالسياسة الخارجية".
9. يجد بايدن بإن تركيا "يجب أن تدفع ثمناً باهظاً" لحملتها العسكرية في الأراضي الكردية السورية، كما انه "قلق للغاية" بشأن احتفاظ الولايات المتحدة بأسلحة نووية في تركيا، ويقترح دعمًا أقوى للمعارضة الداخلية للرئيس رجب طيب أردوغان.
10. بالنسبة للعراق كان بايدن قد اقترح من قبل تقسيم العراق الى ثلاث مناطق على اساس طائفي وعرقي وقد ساهم فيما سبق بانسحاب القوات الامريكية من العراق عام 2011، ومن ثم عودتها اليه لمحاربة تنظيم داعش عام 2014، ويجد ان الانسحاب يعد خياراً أفضل للولايات المتحدة من تحمل تكاليف واعباء وجودها في العراق.

11-إعادة تقييم" للدعم الأمريكي المقدم للسعودية في أعقاب مقتل الصحفي جمال خاشقجي، والحرب التي تقودها السعودية في اليمن، وانتهاكات حقوق الإنسان المحلية.

12-يجد بايدن ان على السعودية ايقاف حرب اليمن وان الولايات المتحدة يجب ان تفرض حظر على توريد الاسلحة للسعودية لإجبارها على ايقاف الحرب، في حين انه القى اللوم عليها وعلى حلفاء الولايات المتحدة من الدول العربية الخليجية في دعمهم لتنظيم داعش.

13-يدعم بايدن الدبلوماسية في قضية كوريا الشمالية لاسيما إذا كانت مقرونة بالتزامات كوريا الشمالية بتفكيك برنامجها النووي.

14-يرى بايدن ان روسيا "تهاجم أسس الديمقراطية الغربية" من خلال السعي لإضعاف الناتو وتقسيم الاتحاد الأوروبي وتقويض النظام الانتخابي الأمريكي.

15-صوّر بايدن صعود الصين على أنه تحدٍ خطير. وانتقد ممارساتها التجارية "المسيئة" -محذراً من أنها قد تتقدم على الولايات المتحدة في التقنيات الجديدة -وسجلها في مجال حقوق الإنسان. ويقول إنه سيواجه الصين بشكل أكثر فاعلية من ترامب وسيعمل بشكل أوثق مع الحلفاء للضغط على بكين.

يتضح من خلال قراءة الاولويات اعلاه للسياسة الخارجية للرئيس بايدن ان الشرق الاوسط يحظى بأهمية اقل في اجندته الخارجية بينما تحظى كل من الصين وروسيا بأهمية أكبر في اهتماماته كما انه يحدد معايير للسياسة الخارجية يتم التحرك من خلالها هي:

1. تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الانسان على المستوى الدولي في محاولة لترميم صورة الولايات المتحدة وقوتها الناعمة حول العالم.
2. ان سياسته الخارجية تقوم على اساس العمل الجماعي مع الدول التي تتشارك مع الولايات المتحدة في قيمها الليبرالية بالضد من الدول التي يصفها ب(قوى الاستبداد) في العالم وذلك للحفاظ على مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي.

وبناءً على ذلك فأن سياسة بايدن في الشرق الأوسط، ولاسيما في منطقة الخليج ستكون قائمة على هذه المعايير فضلا عن ضمان أمن اسرائيل واستمرار تدفق امدادات الطاقة في المنطقة ومواجهة تغلغل الصين وروسيا فيها، ومواجهة توسع إيران وتركيا.

**ثانياً: سياسة بايدن الخارجية في منطقة الخليج**

تمثل منطقة الخليج أهمية استراتيجية للمصالح الأمريكية، وذلك منذ اكتشاف النفط في هذه المنطقة حرصت الولايات المتحدة على ضمان نفوذ ثابت لها فيها، وقد ازدادت اهميتها منذ سبعينيات القرن الماضي وتحولت لقاعدة للتواجد العسكري الامريكي في الشرق الاوسط، حيث يقع فيها مقر القيادة المركزية الوسطى الامريكية، والتي كانت منطلقا للعمليات العسكرية الامريكية في العراق وأفغانستان وغيرها.

وقد تركزت اهمية الخليج بالنسبة للأمن القومي الامريكي على مسألتين أساسيتين هما:

-الأولى: كونها تمثل حوالي 20% من إنتاج النفط العالمي و34% من احتياطاته والذي يعد السلعة الاستراتيجية الاهم التي تقوم عليها الصناعات الحديثة سواء للولايات المتحدة ام لمنافسيها الاستراتيجيين.

-الثانية: انها تمثل بموقعها الجغرافي اهمية في احتواء وتطويق خصوم الولايات المتحدة سواء روسيا الاتحادية ام إيران الاسلامية.

الا انه ومع كل ما ذُكر فأن مكانة منطقة الخليج بدأت بالتراجع مع إعلان اوباما لاستراتيجية التحول نحو الشرق والتي كانت تعني نقل معظم الجهود الامريكية السياسية والعسكرية والاقتصادية من الشرق الاوسط الى شرق اسيا لمواجهة الصعود الصيني ومحاولة الحد منه.

تزامن ذلك مع اتباع ادارة اوباما لمبدأ عقيدة المسؤولية في تعاملها مع الشرق الاوسط بشكل عام، والتي تقوم على توزيع المسؤوليات بين الدول الحليفة للولايات المتحدة بهدف تقاسم اعباء الازمات الدولية.

وعليه فقد ساهمت هاتين السياستين على تعزيز نهج انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الاوسط وتوزيع الاعباء على حلفاءها في المنطقة لذلك نجد ان دول صغرى في الخليج تضخم دورها في المنطقة وباتت تؤدي ادوار قوى اقليمية كبيرة على سبيل المثال قطر والامارات اللتين باتتا تؤديان ادوار مهمة في العراق، وسوريا، وليبيا.

وقد انتهج الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب نهجاً مغايراً، إذ عمل على مساومة دول مجلس التعاون الخليجي على التواجد العسكري وفقاً لمبدأ (الدفع مقابل الحماية)، فكان للولايات المتحدة في عهد ترامب دور مؤثر في محاولة احتواء إيران والحد من تأثيرها في المنطقة، ومن ذلك الغاءه للاتفاق النووي، وتشديده للعقوبات عليها. الا ان ادارة الرئيس بايدن تحمل صيغة مختلفة للتعامل مع منطقة الخليج تتضمن الاتي:

1. أعادة ضبط العلاقات مع دول الخليج بما ينسجم مع القيم والمصالح الامريكية، فقد عملت ادارة بايدن للضغط على السعودية ودول الخليج لتحقيق اصلاحات في مجال حقوق الانسان وتحديث نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
2. التعاون بين الولايات المتحدة ودول الخليج لمواجهة التهديدات الامنية المشتركة، علاوة على ذلك تدفع الولايات المتحدة دول الخليج للتعمق بشكل أكبر من علاقاتها مع العراق لإعادة ربط العراق بمحيطه العربي وسحبه من دائرة التحالف مع إيران.
3. ان الولايات المتحدة دفعت دول الخليج لتحقيق المصالحة فيما بينها لأنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة استمرار الخلاف الخليجي، لاسيما وان ادارة بايدن اعتمدت بشكل كبير على قطر في تحقيق الانسحاب الامريكي من افغانستان عبر استضافتها وتأثيرها على قادة طالبان، فيمكن للولايات المتحدة من خلال قطر التأثير على الحركة والتحكم بسلوكها.
4. وقد كانت دعوة بايدن للعراق في المؤتمر العالمي للديمقراطية من دون دول الخليج تمثل حالة من عدم الرضا الامريكي على الاصلاحات الخليجية في مجال الديمقراطية ومحاولة لتعزيز مكانة العراق الدولية كحليف وشريك استراتيجي جديد يمكن ان يحل محل بعض دول الخليج في التعاون مع الولايات المتحدة من خلال ابراز اهمية العراق كدولة تتبنى القيم الديمقراطية والليبرالية ناتجة عن تجربة امريكية في اعادة بناء المجتمعات ديمقراطياً.
5. على المستوى الامني ونتيجة لعقيدة المسؤولية ونقل جزء من المقدرات الامريكية من منطقة الخليج الى شرق اسيا، فقد عملت الولايات المتحدة على اشراك اسرائيل في المعادلة الامنية في الخليج، لاسيما بعد توقيع الاخيرة اتفاقيات التطبيع مع الدول الخليجية، حيث انضمت اسرائيل للقيادة المركزية الامريكية في الشرق الاوسط (سنتكوم) مما سيجعل اسرائيل تحصل على تواجد عسكري في منطقة الخليج بجوار إيران مما يعني تحملها لجزء من اعباء احتواء إيران نيابة عن واشنطن.
6. بالنسبة للعراق يخطط بايدن لإبقاء مستشارين عسكريين في العراق وتقليل التواجد العسكري الامريكي مع الحفاظ على تواجد رمزي الهدف منه حسب ما يصرح المسؤولون الامريكيون هو الاستمرار في دعم العراق لمواجهة داعش، لكنه ايضا يمثل نفوذاً امريكياً للحد من سياسات ايران في المنطقة والعراق ومواجهة حلفائها في الاراضي العراقية.

**ثالثاً: المتغيرات الدولية المؤثرة على سياسة بايدن تجاه الخليج**

تواجه ادارة بايدن مجموعة من المتغيرات الدولية المؤثرة في سياسته تجاه منطقة الخليج أبرزها:

**أولا: إيران:**

تمثل إيران أحد أبرز المتغيرات المؤثرة في سياسة بايدن الخارجية إذ يسعى للعودة للاتفاق النووي ولكن هذه المرة بشروط جديدة لا تتعلق بالنشاطات النووية فحسب بل تشمل التسلح الصاروخي للجمهورية الاسلامية وكذلك نشاطات إيران في المنطقة.

ونتيجة لضغوط ادارة بايدن على السعودية لوقف الحرب على اليمن، وفشلها في تحقيق حسم عسكري فيها فقد اضطرت السعودية الى عقد مفاوضات مع الجانب الايراني، لحل الخلافات العالقة بين الطرفين مما ادى الى اعادة تطبيع الاوضاع بين البلدين، فيما قامت الامارات بخطوات مماثلة وقد ساهمت هذه الزيارات وهذه الاتفاقيات بتخفيف التوتر بالمنطقة تزامناً مع انطلاق المفاوضات حول الملف النووي.

**ثانياً: الصين :** تمثل الصين تحدياً جديداً طارئاً على النفوذ الامريكي في منطقة الخليج ، ففي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الى إحتواء الصين في شرق اسيا، فأن الاخيرة امتدت بنفوذها الاقتصادي والسياسي الى منطقة الخليج، حيث عقدت الصين اتفاقية شراكة استراتيجية مع ايران لمدة 25 عام تسمح للصين بشراء النفط الايراني والحصول على استثمارات ضخمة في ايران في مجالات متعددة بما يسهل عليها ان تجعل من ايران محطة من محطات طريق الحرير البري، والذي تجد فيه الولايات المتحدة تهديداً لهيمنتها على النظام الاقتصادي العالمي، كما ان الصين سبق وان وقعت اتفاقيات مع دول الخليج، مما يحول منطقة الخليج لساحة جديدة للتنافس الامريكي الصيني.

**ثالثاً: روسيا:** تمثل روسيا فاعل جديد في منطقة الخليج تعاظم دوره مؤخراً مع تدخله في الازمة السورية وتراجع الاهتمام الامريكي في الشرق الاوسط، حيث تسعى روسيا مستغلة المخاوف الخليجية من زوال الحماية الامريكية لطرح نفسها كقوة يمكن أن تملأ الفراغ الامريكي في أكثر من مناسبة، وتؤدي روسيا دوراً مهماً في ميدان الطاقة ولاسيما اشتراكها في اتفاق اوبك بلس الذي إدى الى انخفاض اسعار النفط في العام الماضي نتيجة للخلاف مع السعودية أكبر مصدر للنفط في اوبك.

ومن جانب اخر تسعى روسيا لتوسيع علاقاتها مع دول الخليج بهدف ايجاد دور فاعل في المنطقة والاستفادة من الاستثمارات الخليجية في روسيا، وتعمل روسيا على تطوير رؤية للأمن الجماعي في منطقة الخليج يمكن ان توحد القوى الاقليمية في المنطقة بمواجهة التحديات المشتركة ويمكن ان تساهم في حل الخلافات العالقة بين دول الخليج والدول الاخرى بهدف بناء هيكل امني اقليمي في منطقة الخليج تشترك فيه الى جانب دول الخليج كل من روسيا والصين والولايات المتحدة والقوى الاقليمية مثل ايران وتركيا، لتحقيق توازن دولي استراتيجي في منطقة الخليج.

كل هذه الأدوار تمثل تحديات جديدة في مواجهة سياسة بايدن في المنطقة تهدد المكانة الامريكية المتراجعة اصلا من منطقة الشرق الاوسط عموماً والخليج خصوصاً، وقد يؤدي اي انسحاب امريكي محتمل من العراق الى تعظيم تغلغل القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة، ويجعلها في وضع أصعب في مواجهة خصومها الدوليين.

تمثل منطقة الخليج منطقة مصالح حيوية لكل من الولايات المتحدة والقوى الدولية الاخرى، وقد خضعت المنطقة منذ وقت طويل لهيمنة امريكية على مقدراتها وعلى قراراتها السياسية والاقتصادية مستغلة الموقع الذي تتمتع فيه هذه المنطقة والثروات التي تختزنها في تعظيم مقدرات القوة الامريكية، الا انه مع نهج اوباما الانسحابي، تراجعت الهيمنة الامريكية في المنطقة وازداد ازدحام الخصوم والحلفاء الدوليين للولايات المتحدة على السيطرة فيها، ومحاولة ملأ جزء من الفراغ، وعلى الرغم مما قام به ترامب من تعزيز القدرات الامريكية في المنطقة ودعم دول الخليج والضغط الاقصى على ايران، الا ان ادارة بايدن تحمل رؤية مختلفة نسبياً عن رؤية ترامب قوامها تخفيف التوتر في المنطقة واستخدام الدبلوماسية الجماعية (للدول ذات التوجهات الليبرالية) بدلاً من الحلول العسكرية، والضغط على دول الخليج لتعديل سلوكها في مجال الاصلاح السياسي واحترام حقوق الانسان والديمقراطية، كما تخشى إدارة بايدن من تغلغل منافسيها الدوليين عدد من دول اوروبا الى منطقة الخليج، وتهديدهم للمصالح الامريكية فيها لذلك تسعى واشنطن في عهد إدارة بايدن لتخفيف التوتر في المنطقة والسيطرة على تفاعلاتها وأن تستمر كدولة مؤثرة فيها ولو جزئياً بالتعاون مع شركاء إقليميين وذلك على الرغم من التراجع النسبي لأهمية المنطقة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي.

**"سياسة ادارة الرئيس بايدن اتجاه العراق ولبنان"**

الباحث السياسي والاستراتيجي محمد اسعد شعيب

(ناشط سياسي مؤسس لمبادرة الحركة الديمقراطية المستقلة ومؤسس لجمعية وعي وقيم)

مثّل فوز جو بايدن في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 مناسبةً لطرح تساؤلات وآراء حول الاتجاه المحتمل للسياسة الخارجية الأميركية في العالم عمومًا، وفي منطقة الشرق الأوسط خصوصًا، لما تمثّله هذه المنطقة من أهمية محورية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، وبغضّ النظر عن اختلاف الإدارات المعنية. تنطلق إشكالية هذه الورقة من الاختلاف الكبير بين مجموعة الآراء المطروحة بشأن سياسة الرئيس جو بايدن المتوقعة تجاه الشرق الأوسط؛ إذ هناك رأيٌ يرى أنّ سياسته ستكون امتدادًا لسياسة الرئيس الأسبق باراك أوباما وهي جزء منها، ومن ثمّ، من المتوقع أن يطرأ تعديل على سياسة الرئيس السابق دونالد ترامب وقراراته. ويتبنّى رأيٌ ثانٍ فكرة أنه لن يطرأ تغيير على الأهداف بين سياستي بايدن وترامب، وأنّ الرئيس الجديد سيسعى لتحقيق الأهداف نفسها، لكن بوسائل أخرى. ويرى رأي ثالث، متحفظ نوعًا ما، أنّ أيّ تغيير سوف يتم بالتدرج.

على الرغم من تعدّد هذه الآراء بشأن سياسة بايدن في الشرق الأوسط، فإن فرضية هذه الورقة تقوم على أنه مع تغيير الإدارة الأميركية الجديدة والانتقال من رئيس جمهوري ترامب، قليل الخبرة السياسية، إلى رئيس ديمقراطي بايدن يُعد سياسيًا مخضرمًا، فمن المتوقع أن تكون السياسة الخارجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط قائمة على الموازنة بين القيم والمبادئ الأميركية الرؤية المثالية التي تدافع عنها، والمصالح الأميركية والأمن القومي الأميركي الرؤية الواقعية. وسيتم تطبيق تلك الفرضية القائمة على الممازجة بين المثالية والواقعية. ان ادارة الرئيس الاميركي بايدن تنتهج سياسة متوازنة أكثر مرونة اتجاه قضايا الشرق الاوسط، ومما لا شك فيه انه لهذه الادارة اولويات في لبنان وفي العراق، وفي هذه الورقة البحثية يتم طرح بعض الاشكاليات للنقاش:

هل ينسحب الاميركيون من العراق وما هي سياستهم اتجاه النفوذ الايراني داخل العراق؟ هل هناك مصلحة اميركية مستجدة بعراق موحد ومستقر ضمن استراتيجية جديدة بعد تغير الموازين في الشرق الاوسط ام ما زالت الرؤية الاميركية غير مكتملة اتجاه العراق؟ هل انسحبت اميركا من الساحة اللبنانية؟ ام للادارة الاميركية اولوية استراتيجية متمثلة بسلاح حزب الله وامن اسرائيل؟ هل تغيرت الرؤية الاميركية اتجاه لبنان ام ما زالت ادارة بايدن تنتهج سياسة مماثلة لادارة ترامب؟ وما هي الاجندة الاميركية اتجاه الملف اللبناني؟

أولا: تراجع الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط

يحكم اليوم اتجاهان علاقة الولايات المتحدة الأميركية بالشرق الأوسط، هما: اتجاه يرى أنّ منطقة الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وربما منذ إدارة أوباما، شهدت تراجعًا في أهميتها الاستراتيجية، وبدأ التحول في الاهتمام منها إلى آسيا، وهو ما يُعرف بالتحوّل إلى آسيا. ويعود ذلك إلى أنّ أهمية نفط الشرق الأوسط انخفضت بالنسبة إلى الولايات المتحدة بعد أن اقتربت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الطاقة، أو أنّ الولايات المتحدة توسعت في استخدام البدائل الجديدة للطاقة، أو أنّ الفرص والمخاطر في آسيا أصبحت أكبر نتيجة اتساع الأسواق الآسيوية التي تمثل فرصًا كبرى لتصدير المنتجات الأميركية إليها، أو نتيجة الصعود الصيني الذي يمثل خطرًا على المصالح الأميركية في القارة الاسيوية. يحذّر اتجاه آخر أنصاره من الانسياق وراء المعطى القائل إن الولايات المتحدة، بوصفها أكبر منتج عالمي للنفط حاليًّا، لم تعد تعتمد على استيراد النفط على نحوٍ ينفي الحاجة إلى استمرار بقائها في الشرق الأوسط ويشددون على أنّ الشرق الأوسط يبقى أكبر مصدر للنفط في العالم، وهو مهم بالنسبة إلى استقرار الأسعار. كما أنّ هذه المنطقة أكبر مصدّر للنفط إلى الصين، منافس الولايات المتحدة الرئيس. ثمّ إنّ أيّ فراغ في المنطقة، سيقود إلى تحولات جيوستراتيجية عميقة فيها، وفي سائر أنحاء العالم أيضًا، ومن ثم ستحاول الصين وروسيا ملأه، وهذا ما يبيّنه الدور الروسي في سورية، والنفوذ الصيني المتزايد في إيران.

تؤمن إدارة بايدن بأنّ الانسحاب الأميركي من المنطقة وعدم الانخراط في أزماتها، سيخلقان إشكالياتٍ وتحدياتٍ تفرض على الولايات المتحدة إعادة الانخراط المكثف مجددًا فيها. ويمكننا تلخيص أهم تحديَين تواجههما الإدارة الأميركية كالآتي: التحدي الأول: من الصعب أن تنسحب الولايات المتحدة نهائيًا من منطقة الشرق الأوسط من دون أن يكون لهذا الانسحاب عواقب على مصالحها. فالولايات المتحدة لها مصلحة ملحّة في هذه المنطقة نظرًا إلى المشكلات الآتية: تنامي النفوذ الروسي، وطموحات إيران في الهيمنة، وعودة المنظمات الإرهابية، وعدم الاستقرار السياسي والعنف الذي ساد المنطقة. وهذه كلها مشكلات حقيقية تواجه الإدارة الأميركية. بالتحدي الثاني: من المرجّح أن تتبع عمليات الانسحاب الأميركي المتسرعة من المنطقة، عمليات إعادة متسرعة. فالولايات المتحدة غادرت العراق في عام 2011، وكادت أن تؤدي تلك الخطوة المتسرعة إلى انهيار الدولة العراقية التي أصبحت على المحك، وبرز تنظيم داعش، وكان التدخل العسكري الطارئ للولايات المتحدة ضروريًا لإصلاح ذلك. لكن لم تستطع هذه العودة إصلاح ذلك الضرر الناتج من الانسحاب غير المسؤول من المنطقة. في النتيجة، سيكون لأيّ انسحاب أميركي من المنطقة اليوم، تداعياتٌ وعواقبُ كبرى، ومن ثم، سيكون الضغط للعودة إلى المنطقة والقيام بعمل عسكري حاسم مكلفًا جدًا، أيضًا. لهذا تبنّت إدارة جو بايدن استراتيجية «الموازنة » بين سياساتها لمواجهة منافسة القوى العظمى عالميًا، والمصالح والأهداف الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكذلك الموازنة بين الأداة الدبلوماسية والعمل العسكري، وإن كان بايدن سيجد صعوبة في الحفاظ على هذا التوازن بين المثالية (القيم والمبادئ) والواقعية (المصالح والأمن)، مع ظهور تحديات جديدة في المنطقة.

ثانيا: السياسة المتوقعة لإدارة بايدن في الشرق الأوسط

بعد فوز بايدن کانت هناك آراء متوقعة بأن سياسته سوف تكون مماثلة أو إمتداد لسياسة الرئيس الأسبق باراك أوباما، أي صيغة ثانية لأوباما وسياسة قائمة علی الموازنة بين القيم والمبادئ الأميركية (الرؤية المثالية) والمصالح الأميركية والأمن القومي الأميركي (الرؤية الواقعية)، أي استخدام سياسة المزج بين المثالية والواقعية. هناك في منطقة الشرق الأوسط ملفات ساخنة لا يمكن لأية إدارة تجاهلها. الولايات المتحدة الأمريكية تدرك تماما بأن وجود فراغ في المنطقة سوف يقود الی تحولات جيوستراتيجية عميقة فيها وسوف تحاول کل من الصين وروسيا دون تريث ملأ هذا الفراغ. فيما يخص الملف النووي الإيراني فالرئيس جو بايدن يهدف الی عقد إتفاق نووي شامل بحيث يسمح لإيران بامتلاك برنامج نووي سلمي، لکنه يوسع شروط التفاوض وفي الوقت نفسه يحافظ علی القيود الاقتصادية ويستفيد من الضغوط القصوى لإدارة ترامب كوسيلة ردع ودفع نحو إستکمال المفاوضات ويحضرُ علی إيران امتلاك القدرة التي تخولها أن تصبح دولة تمتلك أسلحة نووية. إذن الرئيس بايدن يجدد أولوية الدبلوماسية والتحاور بإشراك أطراف إقليمية ودولية للوصول الی إتفاق مع طهران، لکنه لا يتجاهل السلوك المزعزع للاستقرار في قضايا الإقليم. فيما يتعلق بملف الإرهاب، فإن إستراتيجية إدارة بايدن تهدف الی تهدئة التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط وتؤكد علی مواجهة التنظيمات الإرهابية کالقاعدة ومنع عودة داعش من جديد إلى سوريا والعراق والتركيز علی إلحاق الهزائم بهم والتشديد علی على العمل مع الشركاء الإقليميين لردع الفصائل الخارجة عن الدولة. ستواصل إدارة بايدن دعم التطبيع مع إسرائيل، فالعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل مهمة للغاية بالنسبة لكل طرف وهي بمثابة دليل ريادي على الالتزام الأمريكي تجاه حلفاء واشنطن في المنطقة، وتؤكد هذه الإدارة بشكل كبير حقوق الإنسان وحرية عمل المجتمع المدني. لقد سعت إدارة بايدن لأن تبرهن على أنها تضع بالفعل حقوق الإنسان في قلب دبلوماسيتها، ولا تتردّد في إدانة قرارات تتخذها دولة حليفة لها. الرئيس بايدن دعی في مناسبات عديدة الی احترام القيم الديمقراطية. مما ذكرناه أعلاه يتضح أن الرئيس بايدن يحاول الی حد ما المواءمة في سياساته الشرق أوسطية بين المثالية التي تؤكد أهمية القيم الأميركية في السياسة الخارجية، لا سيما الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، والسياسات الواقعية التي تراعي المصالح الأميركية العليا في هذه المنطقة المهمة من العالم.

ثالثا: سياسة بايدن اتجاه العراق

ستخرج أميركا من بغداد بعد أن تدخل من جديد في الاتفاق مع طهران. هل سيبقي بايدن على القوات الأميركية في العراق، وإلى متى؟ وما سوف تكون طبيعة مهماتها؟ بالطبع أي كلام عن "تقسيم" أي بلد عربي، بما فيه العراق، يقابل برفض شامل من القوى السياسية القومية العربية والإسلاموية لأسباب أيديولوجية، وبحذر من قبل كل الحكومات الإقليمية التي تشكو من حركات انفصالية أو تعدد إثني، لذلك إذا طرح بايدن في إدارته المفترضة، أي مشروع لتقسيم العراق، وعلى الرغم من تأييد مفترض للأكراد في الشمال، فإن أكثرية العراقيين باستثناء الأقليات الإثنية، والدول المحيطة ستتصدى لهكذا مشروع، والمفارقة ان ثلاث قوى إقليمية، متخاصمة، ستضغط على بايدن للتراجع: الدول العربية، تركيا، وإيران، لذا، من المنتظر أن تتراجع واشنطن عن هكذا أجندة إذا طرحتها أصلاً، ما لم تحدث زلازل جيو سياسية في الإقليم، إلا أن بايدن كنائب رئيس لأوباما قد أعلن في 2014 أنه قد يدعم نظاماً فيدرالياً موسعاً في العراق. إلا أن الدستور العراقي الحالي هو اتحادي، أي نوع من الأنظمة الفيدرالية، لذا فلن يكون هنالك خلاف إن عاد بايدن، كرئيس مفترض، لدعم هكذا شكل من الحكم، لكن تبقى مسألتان في هذه الافتراضية، الأولى، نوعية الحقوق الفيدرالية للأقاليم، علماً أن الإقليم الوحيد الذي تمت فيه الفيدرالية بشكل عملي، هو إقليم كردستان العراق، على الرغم من المشكلات القائمة بين أربيل وبغداد، والمسألة الثانية هي قدرة الولايات المتحدة على التدخل في الأنظمة الداخلية للعراق، لأن المرحلة التي كان للأميركيين قدرة عملية وحق قانوني للتدخل أو المساعدة في مجال تنظيم المؤسسات الدستورية كانت خلال الاحتلال العسكري بين 2003 و 2011، أما في 2021 فالدور الأميركي منحصر في دعم القوات العراقية في حربها ضد "داعش"، وعليه ما لم تطلب الحكومة العراقية أو مكونات أساسية تدخلاً أميركياً مساعداً في حوار دستوري، فالدور الأساس لواشنطن هو حول مستقبل القوات الأميركية في العراق، ودورها الإستراتيجي حتى تنتهي مهامها. من هنا، الأسئلة الكبيرة هي حول دور هذه القوات حيال الأخطار الأمنية والإرهابية، هل سيبقي بايدن على القوات الأميركية في العراق، وإلى متى؟ وما سوف تكون طبيعة مهماتها؟ كيف ستكون علاقة القوات الأميركية بالدولة العراقية، بالميلشيات المؤيدة لإيران، بالأكراد، والعرب السنة، وبالمجتمع المدني العراقي؟ أولاً، كثير من الأمور تطورت في العراق منذ نهاية 2016، بما فيها ضرب الوجود الجغرافي لـ "داعش" وحصره، وتوالي الحكومات العراقية، وانتشار أوسع للحشد الشعبي، وأخيراً وليس آخراً تفجر ثورة شعبية لم تنطفأ بعد منذ 2019، إلا أن العامل الأكبر الذي لم يكن موجوداً خلال عهد أوباما هو المواجهة الدامية بين القوات الأميركية تحت قيادة ترامب والميليشيات التي تسيطر عليها طهران، ولعل الحدث الأكبر كان من دون شك، تصفية قاسم سليماني وقيادات فصائل عراقية في بداية 2020. فكيف يمكن استشراف مستقبل هذه التطورات تحت القيادة الافتراضية لبايدن؟ أولاً، من الواضح أن فريق الأمن القومي للرئيس المفترض، سيفك الاشتباك مع إيران بكل الوسائل الممكنة، أي اتفاقاً لوقف المجابهة العسكرية بين الطرفين سوف يكون له الأولوية، وثانياً، ستستكمل القوات الأميركية عملها ضد أجلاء "داعش" بالتعاون مع القوات العراقية، وثالثاً، سيبدأ تفاوضاً لسحب القوات الأميركية من العراق، رسمياً مع بغداد، ولكن إستراتيجياً مع إيران حول الاتفاق النووي، ومما لا شكّ فيه أن سرعة العودة إلى الاتفاق ستحدد سرعة الانسحاب من العراق. أما في بقية الملفات ستتكلم وزارة الخارجية الأميركية عن حقوق الإنسان لكنها لن تتدخل بعمق لفكفكة الميليشيات، إلا بتفاهم مع طهران وبالتنسيق الشكلي مع بغداد.

رابعا: الانسحاب الاميركي من العراق

مع تحويل نهج البيت الأبيض إلى تقليل الوجود العسكري في الشرق الأوسط إلى واقع، يلاحظ أن لكل دولة خصوصياتها من وجهة نظر السياسة الخارجية الأمريكية. فقد رأت واشنطن أن المهمة العسكرية في أفغانستان قد اكتملت، وأن مسألة بنية الدولة هناك وتوزيع السلطات يجب أن يقررها الأفغان أنفسهم دون تدخل أجنبي. أما الوضع في العراق، فمختلف. فبينما تدعم الأغلبية الساحقة من السياسيين الشيعة العراقيين انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، يعارض الأكراد وبعض العرب المؤيدين للغرب، في البرلمان والحكومة، مثل هذا القرار. وهم يستندون في موقفهم إلى خطر إحياء الخلافة الإسلامية القائم، فضلاً عن خطر تدخل إيراني أكبر في الشؤون الداخلية للعراق. على الأرجح، تأخذ إدارة بايدن كل هذه النقاط في الاعتبار. وخطر قيام إيران بملأ الفراغ الذي سينجم عن انسحاب القوات الأمريكية من العراق سيؤثر بشكل مباشر على مصالح الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة. تخشى إسرائيل وأنظمة الخليج الملكية تحول العراق إلى جسر عسكري سياسي لطهران. من الواضح أن الاجتماع بين بايدن والكاظمي، تطرق إلى مسألة منع تعزيز نفوذ طهران في العراق، ومن المحتمل أن تكون الحكومة العراقية قد تعهدت بالحفاظ على الوضع الراهن الذي نشأ في البلاد وحولها. يبدو كأن واشنطن تعيد توزيع الموارد المالية والعسكرية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لأنها ترى في الصين منافسها الأكبر في الصراع المستقبلي على زعامة العالم في جميع المجالات.

خامسا: السيناريوهات المتوقعة لتعامل بايدن مع العراق

لعل أبرز الملفات التي تشغل بال العراقيين تتمثل في احتمالات الصراع الأميركي الإيراني على الأراضي العراقية، التي باتت مسرحا للتوتر الأمني بين طهران وواشنطن منذ عام على خلفية اغتيال واشنطن قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي.  لم تصل واشنطن إلى اعتبار العراق شريكا أو حليفا يمكن الوثوق به، فإن الولايات المتحدة حريصة على إبقاء نوع من العلاقة مع بغداد بأي مستوى كان، فضلا عن أن العراق لا يستطيع التقاطع معها. ان النفوذ الإيراني واضح في العراق، وعليه فإن طهران هي الأخرى حريصة على بناء تفاهمات مع واشنطن تجنبها ويلات 4 سنوات أخرى من العقوبات التي شهدتها في ظل حكم دونالد ترامب، وعليه يحرص الإيرانيون على منع التصعيد في العراق. في حين يرى النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرلمان العراقي شيروان الدوبرداني أنه ليس من الواضح كيف ستكون العلاقة بين واشنطن وبغداد بعد تولي بايدن السلطة في الولايات المتحدة. أما النائب عن كتلة "سائرون" صباح طلوبي فيرى أن البرلمان العراقي طالب قبل نحو عام بخروج القوات الأميركية من العراق بقرار برلماني، مؤكدا أن ذلك يمثل رأي الشارع العراقي. في ظل التحديات التي يواجهها العراق داخليا وخارجيا، يبرز دور رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الذي تسلم منصبه في وقت يصفه الكثير من المراقبين بأنه الأشد صعوبة في تاريخ العراق الحديث. سيناريوهات عديدة تلك التي بدأت تشق طريقها للإعلام في العراق، إذ مع تعهد التيار الصدري بالحصول على مائة مقعد برلماني (من مجموع 329 مقعدا) وتشكيل حكومة يرأسها التيار الصدري، تطرح العديد من التساؤلات عن تعامل هذه الحكومة مع الولايات المتحدة. جدير بالذكر أنه منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003 لم تستطع أي كتلة سياسية الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية المؤهلة لتشكيل حكومة عراقية غير ائتلافية، مما أدى إلى أن تكون جميع الحكومات السابقة توافقية ومشكلة من غالبية الكتل داخل مجلس النواب.

سادسا: الاهتمام الاميركي بلبنان

كان واضحاً من خطاب بايدن ومن خطاب وزير خارجيته، أنّ لبنان ليست من أولويات السياسة الخارجية الأميركية، سواء على صعيد البيت الأبيض، أو على صعيد وزارة الخارجية، والمعروف أنّ علاقة الولايات المتحدة مع هذه المنطقة تمرّ عبر ما سيتمّ بالنسبة الى الاتفاق النووي الإيراني. ولكن الحرب التي وقعت منذ شهرين بين إسرائيل وقطاع غزة على إثر ما حصل في الشيخ جراح، أرغمت بايدن على إعادة حساباته، فخصّص وقتاً وجهداً كبيرين لتحقيق وقف إطلاق النار بين الفريقين. كما أنّ الاتصالات التي أجرتها منظمات لبنانية-أميركية مع الإدارة، ولا سيما مع وزارة الخارجية الامريكية وكذلك مع الكونغرس، أعادت لبنان إلى اهتمامات السياسة الخارجية الأميركية. فهنالك أمور تدلّ الى احتمال وضع لبنان على لائحة الاهتمامات الخارجية الأميركية من جهة، ولكن هنالك، من جهة ثانية، أموراً معاكسة قد تحول دون السماح لإدارة بايدن بإيلاء الموضوع اللبناني الأهمية التي يستحقها. يوجد في الكونغرس عدد، وإن كان قليلاً، من النواب اللبنانيين الأصل، وفيما يتعلق بالإدارة، لا بدّ من الإشارة الى ما تقوم به المنظمات اللبنانية الأميركية لحضّ الإدارة على إيلاء الموضوع اللبناني الأهمية التي يستحقها. هذا طبعاً فضلا عن الى المساعدات المقدّمة باستمرار الى الجيش اللبناني، الذي يلقى قائده العماد جوزيف عون تأييداً أميركياً واضحاً. يدور الحديث حالياً في بعض وسائل الإعلام اللبنانية عن لقاء محتمل بين البطريرك الراعي والرئيس بايدن. في مقابل هذه المؤشرات حول امكانية حصول اهتمام أميركي متزايد بالشأن اللبناني، هنالك أمور وتطورات داخل الولايات المتحدة وخارجها، قد تترك لبنان خارج دائرة الاهتمامات الأميركية في المستقبل المنظور من عهد بايدن أهمها: على الصعيد الداخلي، تفشي جائحة كورونا بنحو متزايد، إنشغال بايدن بقضايا داخلية تشريعية هامة. على الصعيد الخارجي، تشكّل الصين تهديداً اقتصادياً جدّياً للولايات المتحدة. على الصعيد الخارجي أيضاً، تواجه إدارة بايدن مسألة المفاوضات مع إيران لإعادة إحياء الاتفاق النووي. هنالك إذاً مؤشرات تدل الى احتمال دخول لبنان في لائحة اهتمامات السياسة الخارجية الأميركية في عهد بايدن، كما أنّ هنالك احتمالات تدفع في الاتجاه المعاكس، ولكن في الواقع ليس هنالك من ثوابت مستقرة في السياسة الخارجية الأميركية، أي أنّ الولايات المتحدة تتخذ قراراتها على الأساس الذي يحقق مصالحها، والقرارات تتغيّر وفقاً لحسابات المصالح، والسياسة الأميركية تجاه لبنان تخضع للاعتبارات نفسها.

سابعا: السياسة الأميركية اتجاه لبنان بين الثَوابِت والمُتَغَيِّر

إتجهت الولايات المتحدة الأميركية خلال حكم دونالد ترامب إلى اتباع سياسة جديدة في التعامل مع لبنان، تتراوح بين تقديم الدعم تارة، خصوصاً إلى الجيش اللبناني، والتهديد بفرض عقوبات تارة أخرى. ولكن كيف ستكون في عهد جو بايدن؟ يمرّ لبنان بأزمةٍ كيانية، لم يسبق أن مرّ بها من قبل. فقد انهار الوضع الاقتصادي والمالي، وسقطت المقوّمات التي ارتكز عليها البلد في الماضي القريب، من نظامٍ مصرفي واعد إلى انهيار القطاع الصحي والاستشفائي. وأصبح أكثر من 50% من اللبنانيين في مستوى خط الفقر، وفق أرقام الأمم المتحدة. الموقف الأميركي التقليدي من لبنان، تعتمد الولايات المتحدة، سياسة واضحة تجاه لبنان وتكرر الثوابت، ومنها تعزيز استقلال لبنان، وسيادته الوطنية على أراضيه، ودعم الوحدة الوطنية والاستقرار. الدليل الإرشادي للأمن القومي الأميركي، قد تضمّن الدليل الإرشادي، فقرة حول الشرق الأوسط: الالتزام بأمن إسرائيل؛ احتواء النفوذ الإيراني؛ محاربة تنظيمَي “القاعدة” و” داعش”؛ بذل الجهود الديبلوماسية لإنهاء النزاعات في المنطقة؛ تخفيف التوتر الإقليمي؛ تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان المتضررة من النزاعات. وعليه، يمكن الاستنتاج بأنّ أي اهتمام بلبنان هو مرتبط بأمن إسرائيل والحدود الجنوبية. مقاربة الرئيس بايدن والديموقراطيين لمنطقة الشرق الأوسط، تجدر الإشارة إلى أنّ الثوابت في السياسة الأميركية، قد استمرّت منذ عهد الرئيس ترامب، إذ أعلنت الإدارة الأميركية، أنّ إيران تمثل تهديداً للمصالح الأميركية وحلفائها للأمن الإقليمي. ورُغم التهديدات الأميركية، هناك عودة اميركية للمفاوضات الرسمية حول اتفاق نووي جديد مع إيران. لبنان وإدارة بايدن، السياسة الأميركية تجاه لبنان لم تتبدل منذ عهد ترامب حتى اليوم. فقد أبلغت الإدارة الأميركية السلطة في بيروت بأنها لن تساعد لبنان إقتصادياً ومالياً، ما لم تعمد الحكومة اللبنانية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية بنيوية. على الصعيد الحكومي، ما يهمّ واشنطن هو عدم سيطرة “حزب الله” على الدولة، وعدم مشاركة وزراء من “حزب الله” في الحكومة. إلاّ أنّ الإدارة الأميركية لم تغيّر التزامها في دعم الجيش اللبناني. آفاق الدعم الأميركي للبنان، تستبعد المصادر الدبلوماسية، التدخل الأميركي المباشر في لبنان، ويبدو أنّ واشنطن تتفق مع باريس على دعم مبادرتها في لبنان في ظلّ عدم رغبة أميركية في التدخل المباشر في لبنان.

بكلام استراتيجي ملخص، فريق بايدن سيعود إلى سياسة أوباما المرتبطة بالاتفاق النووي، وكل نتائجه على العراق، أي عملياً، ستخرج أميركا من العراق، بعد أن تدخل من جديد في الاتفاق مع إيران. احيانا يرى بعض الخبراء الامنيين ان الرئيس بايدن يسير على نهج اوباما باستثمار التنظيمات الجهادية وبقايا النظام السابق ومن ثم اعطاء العراق نفوذاً لايران. لكن هذه المعادلة ليست ثابتة في الاستراتيجية الاميركية اذا تمكن العراقيون من تشكيل حكومة وحدة وطنية والتغلب على الانقسامات السياسية وان تتمكن الحكومة المركزية في بغداد من ضبط الوضع الامني والقضاء على ما تبقى من فلول الارهاب ومسك الملف الامني وعدم حاجة العراق لبقاء اي قوات خارجية وان تمكنت الحكومة المركزية من ضبط ملف الفصائل الموالية لإيران والتخفيف من النفوذ الايراني وحصر السلاح بيد رئاسة الحكومة العراقية فقط وانهاء ظاهرة الميليشيات فذلك سيعزز دور الحومة المركزية في بغداد ويفرض امراً واقعاً جديداً على الادارة الاميركية التي حتماً او بالتأكيد ستنتهج استراتيجية جديدة، سيما ان الحكومة المركزية في بغداد يمكنها الاستفادة من تركيا ودول الخليج حيث توجد مصالح لهذه الدول بحكومة مركزية عراقية قوية وذلك يمنح حكومة بغداد اوراق ضغط على الاميركي والايراني اذا امسكت الحكومة العراقية المركزية بأمن العراق وطبقت الاصلاح وأسست لدولة المواطنة وانهت المحاصصات بذلك يتغير الموقف الاميركي الذي يمنح نوعاُ من الغاء لإقليم كردستان، فاذا فرضت الحكومة المركزية العراقية امراً واقعا جديداً على الاميركي والايراني وانتهجت سياسة الاصلاح وتعزيز نظام المواطنة والغاء المحاصصات سوف يتغير المشهد السياسي العراقي تدريجيا ويتم الغاء قانون الاقاليم وحصر السلاح بيد الحكومة المركزية العراقية فقط اذا وجدت واشنطن واقعاً جديداً تفرضه حكومة بغداد ودورا اقليمياً مهما تلعبه الحكومة العراقية في حلول سياسية لحربي اليمن وسوريا وللانهيار في لبنان.

بالنسبة للملف اللبناني، في المحصلة النهائية، فقد تكون لفرنسا فرصة لإعادة إحياء تشكيل الحكومة، لكنّ المصير اللبناني ما زال معلّقاً، على المحادثات الأميركية-الإيرانية حول الملف النووي، فهل يمكن للشعب اللبناني الانتظار حتى إنجاز اتفاق جديد، في ظلّ الانهيار الاقتصادي والاجتماعي الخطير الذي يُصادر مقومات الوطن. عندما استشهد في كتاب دايفيد هارست، إنّ مصير لبنان كدولة صغيرة يُذكّرنا بالكاتب دايفيد هيرس، بالفيلسوف الروسي ميكايل باكونين: " حذار من الدول الصغيرة فهي تكون ضحايا الدول العظمى، بل مصدر الخطر لها. فلبنان بلدٌ بحجم مقاطعة ويلز في بريطانيا، وهو مفترق طرق بين الشرق والغرب، قد أصبح ساحة قتال لنزاعات الدول العظمى في المنطقة". ان لبنان في عمقه الاستراتيجي اقتصاديا يتبع لأميركا والخليج وعندما تمحور لبنان في محور معين انسحب الاميركي والسعودي من الساحة اللبنانية فانهارت الليرة اللبنانية وفقدت تسعين بالمائة من قيمتها، بالمقابل تدعم روسيا وإيران جماعة معينة داخل لبنان لأجل مصالحهما الاستراتيجية باعتبار لبنان قاعدة متقدمة لمحور المقاومة في المنطقة. بالمحصلة وقع لبنان ضحية مؤامرة كبيرة فضلا عن عامل الفساد المتجذر في لبنان منذ الطائف وما قبله، فحصل هذا الانهيار المروع الذي يؤثر بشكل سلبي وكارثي على مؤسسات الدولة اللبنانية والحياة اليومية للمواطنين اللبنانيين وإذا استمر هذا الواقع المؤلم فهذه ستكون بمثابة كارثة على الدولة اللبنانية وعلى الشعب اللبناني.

**ثانيا: المقالات:**

**المرأة في الكويت:**

**بين الخيار الديمقراطي والمجتمع القبلي**

**أ. د. مفيد الزيدي**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد**

تعدّ الكويت التجربة الوحيدة في دول مجلس التعاون الخليجي بما يمكن وصفه "بديمقراطية البداوة" في ظل التجربة السياسية والحياة البرلمانية منذ الاستقلال في ستينيات القرن العشرين، وعلى الرغم ممّا عرفته من نجاحات، أو إخفاقات في تجارب أكثر من مجلس أمة، ومواجهات متعددة مع الحكومات الكويتية المتعاقبة أدت في أحيان كثيرة إلى تدخل الأمراء وحلّ مجلس الأمة، أو استقالة الحكومة جراء المواجهة مع قوى المعارضة في قبة البرلمان، ممّا أثّر بشكل أو بآخر على التجربة الديمقراطية في الكويت.

وسارت بواكير الديمقراطية في الكويت منذ عام 1921 بتأسيس مجلس الشورى، ثم ظهور المجلس البلدي في انتخابات عام 1930، وتبعه المجلس التشريعي في عام 1938، وتأسيس مجلس الأمة بعد إعلان الدستور عام 1963، فسارت التجربة البرلمانية والديمقراطية متأرجحة بين التعثر تارةً، والاستمرار تارةً أخرى وتستمر هذه الحالة إلى يومنا هذا.

يقوم نظام الحكم في الكويت على أساس وراثي دستوري مقيد داخل أسرة آل الصباح والتي يختار أعضاء الأسرة أمير البلاد وولي العهد، ويختار الأمير رئيس الوزراء الذي هو الآخر بدوره يختار الوزراء بعد موافقة الأمير. ويمثل الأخير صفة رئيس الدولة وصاحب السلطتين التنفيذية والتشريعية، فالأمير هو صانع القرار النهائي ويعتمد على الشريعة الإسلامية إلى جانب القوانين الوضعية، مع اعتماد التقاليد والأعراف القبلية في الحكم والإدارة للدولة، إذ يصف مايكل هاديسون نظام الحكم في الكويت بأنه "نظام قبلي تقليدي مهذب".

وأتبعت الأسرة الحاكمة سياسة تربط بين المشروع الوطني/الليبرالي في دعم التجربة البرلمانية وديمومتها، والنمط العلماني مع السلطة الأبوية في كينونة نظام الحكم هي ظاهرة مختلفة على الصعيد الخليجي في مواجهة المتغيرات العربية أثناء المد القومي والليبرالي منذ خمسينيات وستينيات القرن العشرين وما بعدها.

وبدأت معالم وشكل الحكم الوراثي في الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح (مبارك الكبير) (1896-1915) إذ انتقل من الحكم العثماني إلى التبعية البريطانية. ألا أن ظهور التنافس والصراع بين فرعي آل المبارك الصباح وهما الشيخ جابر(1915-1917)،والشيخ سالم (1917-1921)، وانتقل من بعدهما إلى الشيخ احمد الجابر(1921-1950) في صراع استمر لمدة ثلاثة عقود من تكوين الكويت المعاصر بين أسرتي إل الجابر وال السالم الصباح إلى إن وصل الحكم إلى الشيخ صباح السالم (1965-1977) ثم انتقل من بعده إلى الشيخ جابر الأحمد الجابر(1978-2006) بعد أن عاد الحكم إلى آل الجابر ثانية وتم استبعاد ولي العهد سعد السالم الصباح(2006) وكان مريضا بالأساس منذ سنوات عدة وعليه تعززت مكانة آل الجابر بالحكم بعدها مع مجيء ما يوصف ب( الرجل القوي) في أسرة آل الصباح وهو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح(2006- 2020).

وهناك التجربة البرلمانية والديمقراطية في الكويت التي هي الأقدم في التجارب الديمقراطية في دول الخليج العربي، وتجسدت في علاقة الحكم بالمواطنين منذ ظهور الدول الكويتية ولاسيما بظهور اول مجلس تشريعي عام 1938، كبداية لنشوء المجتمع الديمقراطي يقوم على مشاركة الناس للسلطة والحكم حتى حصول البلاد على الاستقلال عام 1961، واقرار دستور الكويت لتأكيد السير على خطى الديمقراطية والدستورية. وبدأ عهد جديد في السياسة الكويتية تمهد لقيام نظام دستوري ديمقراطي فيه الحقوق والحريات للجميع، والمشاركة في الحكم وادارة الدولة، وصدر المرسوم الاميري عام 1961 لإجراء انتخابات عامة لمجلس تأسيسي وبناء ديمقراطية من الواقع الكويتي في تقاليده واعرافه، ورفع الدستور الى امير البلاد وصدّق عليه وأصدره في 11 تشرين الثاني 1962، ونُشر في الجريدة الرسمية على ان يعمل به من تاريخ اجتماع مجلس الامة ولا يتأخر هذا الاجتماع عن شهر كانون الثاني 1963.

1. **الدولة الريعية / الأنموذج الخليجي:**

على الرغم من التجربة الديمقراطية والحياة البرلمانية الناهضة في الكويت مقارنةً بشقيقاتها من الدول الخليجية. إلا أن إشكالية الوراثة في الحكم تبقى قائمة في بنية الأسرة الحاكمة(كارث تاريخي) تلك الأسرة صاحبة السلطة والنفوذ والمال،وهي مثل بقية الأنظمة الخليجية بحاجة إلى الإصلاح في النظام السياسي والدستوري والعمل الديمقراطي، والخروج من العقلية القبلية نحو التحديث السياسي لكي تواكب هذه الأنظمة حركة التغيير والإصلاح في المنطقة العربية لان أي تأخير في الإصلاح السياسي سيؤثر بشكل أو بآخر على الاستقرار والأمن وعلى مستقبل هذه الدول .

وأدى ظهور الدولة الريعية النفطية في دول الخليج العربي في ظل تكوينات قبلية وعلاقات عشائرية مع أنماط شبه رأسمالية مستحدثة إلى نمو طبقة كبار التجار والبرجوازية ورجال الأعمال في ظل تدفق الرأسماليات الأجنبية والثروة النفطية الهائلة، ومنها حالة الكويت والتي تشكلت فيها النخب المهنية والتكنوقراط والبرجوازية والطبقة الوسطى والذين يتطلعون إلى المناصب الحكومية والإدارية، والدعوة إلى الإصلاح والليبرالية والديمقراطية والمشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية وطرح أفكار جديدة في الدستور والشورى والإصلاح الاجتماعي تلك الدعوات التي تصاعدت يوما بعد آخر تبعا للمتغيرات والظروف الداخلية والخارجية.

وبعد ظهور النفط، حدث تغيير في الحياة الثقافية في الكويت كما في بقية دول المنطقة، والأنتقال تدريجياً الى حالة التعليم والمراكز الثقافية والأندية والجمعيات والانسجام مع متغيرات العصر ومواكبة التطور العلمي. وبدأت معالم التغيير الثقافي التي نقلت المجتمع الى مرحلة ثقافية واجتماعية جديدة بعد العزلة التي واجهها في المرحلة السابقة، وشهدت الخمسينيات من القرن الماضي مظاهر هذا التغيير في التعليم والصحافة والآداب والطباعة والبعثات الدراسية والاندية الثقافية، وأعتنق العديد من الشباب والمتعلمين المبادئ والأفكار الخاصة بالحركات السياسية والتنظيمات التي ظهرت في ذلك الحين كالتيارات الليبرالية والقومية والاسلامية واليسارية.

وأحدث النفط والثروة المالية الهائلة نقطة نوعية في حياة الأنسان والمجتمع الكويتي في مختلف المجالات الى حد أن أحد ان الدكتور محمد الرميحي وصف هذه النقلة بانها حولت "ثقافة اللؤلؤ" الى " ثقافة الحقبة النفطية" ليشير الى طبيعة التغييرات التي أحدثها النفط في المجتمع ، وأسهمت العوامل والتكوينات الثقافية في الكويت من التعليم الحديث والتعليم الجامعي الحكومي والتعليم الأهلي وحركة الصحافة والطباعة،والاندية والجمعيات الثقافية والادبية، والنشاط الأدبي والفنون بكل اشكالها واتجاهاتها، والمكتبات ودور النشر الحكومية والأهلية في النمو الثقافي والسياسي في البلاد ونقلت المجتمع من التقليدية/المحافظة الى التفاعل والابداع العربي والعالمي بعد الحرب العالمية الثانية ،الى جانب ظهور التيارات السياسية والفكرية في الكويت ثم اعلان الاستقلال، وصدور الدستور ونشوء مؤسسات الدولة الحديثة أعطى الانسان والمجتمع الكويتي مزيداً من الانفتاح على العالم الخارجي .

1. **المرأة والتجربة الديمقراطية:**

برزت قضية المرأة في الكويت مع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية، وأخذت حيزاً من الاهتمام بالعمل النسوي بعد أن عانت المرأة من سوء المعاملة والمعاناة قبل مرحلة اكتشاف النفط وعملت في الحقل والبيت مع النظرة الضيقة لها من قبل الرجل والمجتمع ولم يتم السماح لها بالحصول على حقوقها كعنصر فاعل في الحياة. وبعد ظهور النفط كان من المتوقع تحسن مكانة المرأة. إلا أن القضية دخلت في نقاشات وصراعات بين اتجاهين الأول) محافظ /تقليدي) رفض مشاركة المرأة في العمل والحياة وفضل بقائها في البيت ومنع اختلاطها بالرجل. أما الاتجاه الثاني: (اصلاحي/تجديدي) الذي يؤيد حرية المرأة ومشاركتها في الحياة ومنحها الحقوق الاجتماعية والسياسية كما هو حال الرجل وظلت هذه القضية مستمرة حتى اليوم في المجتمع الكويتي إلى حدما فما زالت هناك نظرة اجتماعية وسياسية لم تسمح لها بالمشاركة السياسية والبرلمانية أو أن تكون لها شخصية مستقلة عن الرجل بعيداً عن الأعراف والتقاليد القبلية مع سيادة النظام الأبوي والعقلية، التي تفرض الوصاية على المرأة على الرغم من أن حالة الكويت تعدّ الأكثر تطوراً مقارنةً ببقية دول الخليج العربي، إذ لها حضورها في العمل والثقافة والبرلمان والسياسة اليوم على الرغم من أنه ليس بمستوى طموح المرأة؛ لكنه أكثر تقدماً عما حصل قبل عقود من الزمن.

وشغلت إشكالية المرأة في الكويت ما بعد ظهور النفط واستثماره أذهان المجتمع ولاسيما المثقفين والليبراليين في ظل تزايد مطالب المرأة من اجل المشاركة في العمل والحياة العامة، مع ظهور جيل جديد متعلم يدعوا الى مشاركة المرأة الى جانب الرجل، وهذا أشعل المواجهة بين تيارين الأول: محافظ، والثاني: تجديدي، بين تيار داعم، وآخر معارض، فالأول: يدعو للحفاظ على الحجاب ومنع الاختلاط في المدارس أو الجامعة، وآخر يدعو لسفور المرأة وتحررها في المجتمع. وتحول هذا الصراع بين التيارين الى مواجهة مباشرة في قضية (الحجاب والسفور) لأنها تمثل صورة لتحرر المرأة الى جانب الاختلاط بين الرجل والمرأة، وهذا ما كان واضحاً في الكويت في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين في أروقة جامعة الكويت، ثم أنتقل الى الصحافة ومجلس الأمة والديوانيات والأندية والجمعيات الأهلية والثقافية.

وإذا نظرنا الى مجال التعليم وواقع المرأة الكويتية فيه نرى أنه في الأعوام ما بين(1994-1999)، أرتفع نصيب المرأة عن الذكور من اجمالي الخريجين الى 76% وهي نسبة كبيرة. أما مساهمة المرأة في سوق العمل والنشاط الاقتصادي، فقد أرتفعت نسبة مساهمة الاناث عام 1995 الى 15,79%.أما في العمل الحكومي والاداري،وحصل تطور منذ التسعينيات من القرن العشرين إذ وصلت المرأة الى مناصب قيادية مثل، مديرة جامعة الكويت وعميدات كليات ووكيلة وزارة، وسفيرة ووزيرة، وعضوة في مجلس الامة.علماً ان الكويت شهدت نقاشات وصراعات بشأن قضية المرأة اكثر من بقية دول مجلس التعاون الخليجي في قضاياها وحقوقها السياسية وبين الناشطات في العمل النسوي من جهة ومجلس الأمة من جهة أخرى، وصلت الى اصدار المجلس في 23 تشرين الثاني 1999 قراراً يرفض منح المرأة حق الاقتراع أو الترشيح في الانتخابات البرلمانية التي كان مقرراً اقامتها في عام 2003.

وعلى الرغم من ان المرأة الكويتية لها ثقلها السكاني والعددي، إذ مثّلت حوالي 50,5% في عام 1988 من اجمالي عدد السكان، ودخلت في التربية والتعليم وسوق العمل وعملت في الإدارة والوظائف الحكومية؛ إلا أنها بقيت بعيدة عن حقوقها السياسية على الرغم من صدور الأمر الأميري الرقم (9) لسنة 1999 بتغيير المادة الأولى من قانون الانتخابات. ولكن مجلس الامة ذو الأغلبية الاسلامية والقبلية رفض المرسوم وحرم المرأة من حقوقها السياسية.

**4-المرأة والتجربة البرلمانية**

يرى المفكر اللبناني الدكتور غسان سلامة، إن حماسة التجار نحو الاصلاح السياسي لها دور مؤثر في دعم مطالب النخب الاجتماعية المؤمنة بالديمقراطية، في الوقت الذي أدركت فيه السلطة ضرورة مشاركة التجار في إدارة الدولة لكسب ولائهم، مقابل الوعد بتطوير نظام المشاركة في الحكم، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي داخل كيان الدولة، وخوفاً من تفتيت الوحدة على اساس القبليات، والطائفيات والطبقيات. وتحولت الكويت من الحكم الفردي الى حكم الدولة والمؤسسات، وتشكيل الوزرات، وإنشاء مجلس الأمة، واجراء الانتخابات البرلمانية، واصدار الدستور، ومساهمة النخب المثقفة والاجتماعية في الحياة البرلمانية والتجربة الديمقراطية الرائدة والفريدة في دول الخليج العربي.

ولعل من أهم نتائج انتخابات عام 1996، التأكيد على ترسيخ العمل الديمقراطي هو الوحيد للرقي بالتجربة البرلمانية الكويتية لمجتمع صغير في بيئة دولية واقليمية ضاغطة في تحديات الألفية الثالثة؛ إلا أنه تم حل المجلس دستورياً في 4 ايار/مايو 1999، بعد تأزم الوضع بين الحكومة والمجلس، والعودة بعد شهرين لإجراء الانتخابات والترشيح بمنح المرأة الحقوق السياسية في الترشيح والانتخاب في عام 2003، أي بالدورات القادمة.

وجرت الانتخابات الجديدة في 17 تموز/يوليو1999 في المجلس التاسع، وكان قد ظهر في عام 1997 تنظيمان جديدان، الأول: ليبرالي هو (التجمع الوطني الديمقراطي) وأمينه العام أحمد بشارة، وهو قريب من (المنبر الديمقراطي). أما الثاني، فإسلامي منشق عن التيار السلفي، وهو (وهو الحركة السلفية العلمية) يمثلها وليد الطباطبائي وأحد رموزها ومنظرها عبد الرزاق الشايجي، الذي يدعو إلى نشر العلم الشرعي ورفض العنف والرد على الإلحاد، وله مجلة المشكاةوجاءت نتائج هذه الانتخابات في ظل أزمة بين الحكومة والمعارضة في اتهام الأخيرة للحكومة بدعمها مرشحين موالين لها، وفي وقت إعلان الأمير منح المرأة حقوق الترشيح والانتخاب ورفض التيار الإسلامي لهذا المشروع.

وعلى الرغم من حالة عدم التوافق بين الحكومة والمجلس؛ إلا أن التجربة البرلمانية ظلت المتنفس السياسي للاستقرار الداخلي في البلاد مع استمرار النمو الاجتماعي والاقتصادي، على الرغم من أن الدور الرقابي للتجربة البرلمانية ادى الى قيام الحكومة بحل مجلس الأمة ثلاث مرات في الأعوام 1976، 1986، 1999، وبقاء حالة التوتر بين الحكومة والمجلس التي ستظل قائمة بينهما ، وفي العام 2002، رفضت المحكمة الدستورية أعلى سلطة قضائية دعوى من ناشطين كويتيين يطالبان بمنح المرأة حقوقها السياسية وكان النواب قد سبق ان فشلوا في اقرار هذا القانون قبل ثلاث سنوات وعندما قام رئيس مجلس الأمة احمد السعدون لأسقاط المشروع الأميري الذي بات يدرك أن وضع المرأة الكويتية قد تخلف عن بقية الدول العربية رغم التجربة الديمقراطية الطويلة في الحياة الانتخابية والعمل الدستوري مقارنة ببقية شقيقاتها من الدول الخليجية.

وانتقلت التجربة الديمقراطية في الكويت إلى مرحلة جديدة بعد الاهتزازات التي حدثت في النظام الإقليمي العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وآثاره على الصعيد الداخلي للدول الخليجية وإلى تبني الحكومة الكويتية بعض الإصلاحات السياسية والديمقراطية بإصدار مشروع تعديل قانون الانتخابات لكي يسمح للمرأة الكويتية ولأول مرة في تاريخ البلاد بممارسة حقوقها في الانتخاب والترشح لمجلس الأمة في إطار توسيع المشاركة السياسية والشعبية في العملية الديمقراطية، ثم وافقت الحكومة على إشهار "الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان" في آب/ أغسطس 2004 برئاسة جاسم القطامي الذي أكد على ضرورة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان في البلاد مثل مشكلة البدون وخدم المنازل والمربيات الأجنبيات.

وبقي الاسلاميين والقبليين عقبةً داخل مجلس الأمة أمام حصول المرأة على حقوقها مع ضعف الليبراليين داخل المجلس وحتى خارجه علما أن المرأة في عام 2003 أصبح لها دور أكبر بعد ان وصلت الدكتورة فايزة الخرافي الى منصب مديرة جامعة الكويت وأصبحت قوة العمل النسوية تمثل 36% من إجمالي العاملين في البلاد، وان 61% منهن يحملن مؤهلات جامعية، و69% من طلبة الجامعة من الاناث.ويبدو إن المشهد هو صراع بين السلطة والليبراليين من جهة، والاسلاميين والقبليين من جهة أخرى بشأن دخول المرأة الى العمل السياسي والبرلماني أسوة بالرجل.

ونجحت المرأة الكويتية بعد كفاح طويل في الحصول على حقوقها السياسية الأساسية التي تضمن تفعيل دورها في العملية السياسية، ومحاولات القوى الإسلامية المتشددة إفشال هذا التعديل وهنا تطرح تساؤلات حول مفهوم وجدية توجهاتها الديمقراطية، إذ وافق مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) على منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية بعد جلسة ماراثونية عقدها في 17 مايو/ مايو 2005. وعدّ المراقبين هذه الجلسة من أصعب الجلسات في تاريخ الحياة البرلمانية الكويتية. ووافق المجلس على مشروع الحكومة المتضمن السماح للمرأة الكويتية بممارسة حقوقها السياسية في الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية في مداولته الثانية وأحالته إلى الحكومة لإصداره كقانون يتم تنفيذه على أرض الواقع فيما بعد، وغمرت الفرحة ردود فعل الحركة النسوية الكويتية التي وصفت هذا التطور بأنه "تاريخي".

وتميزت انتخابات عام 2009 بحصول المرأة على 4 مقاعد وتميز عام 2012 بإجراء عمليتين انتخابيتين الأولى في شباط/فبراير، والثانية في كانون الأول/ديسمبر وعزز نظام الأصوات الأربعة في هذه الانتخابات من حظوظ القبائل والإسلاميين وسيطرة الائتلاف الإسلامي-القبلي الذي تمثله المعارضة في الانتخابات الأولى بفوزه ب(24مقعدا) من أصل (50 مقعدا) في مجلس الأمة وهزيمة المرأة التي لم تحصل على أي مقعد. ولكن المحكمة الدستورية أقرت بطلان هذه الانتخابات وإعادة المجلس الذي سبق وتم حله في 6كانون الأول/ديسمبر2011 والتي قيل في حينها أن السبب هو فضيحة الرشاوى التي يعتقد بعض النواب حصلوا عليها من رئيس الوزراء السابق مما زاد من حدة الخلاف بين الحكومة وقوى المعارضة في المجلس أدت إلى حله في حزيران/يونيو2012، والإعلان عن أجراء انتخابات جديدة في كانون الأول/ديسمبر من السنة ذاتها.

وترى الباحثة الأمريكية ماري آن تيترولت، إن حقيقة الصراع بشأن حقوق المرأة السياسية في الكويت يعود الى كونه جزء من الصراع على المصالح الداخلية أكثر مما هو كونه شرعي اسلامي، أو محافظ قبلي، أي كسب المقاعد والأصوات وتفوق الرأي المحافظ داخل مجلس الأمة في المجتمع على حساب الأصوات الليبرالية ذات صفة الحداثة.

الأ أن التجربة البرلمانية الكويتية، لم تخلُ من الإخفاق أو الانقطاع منذ السبعينيات من القرن العشرين وحتى اليوم، ولم تصل إلى مرحلة النضج في بناء مؤسسة ديمقراطية ليبرالية ضامنة لحقوق المرأة، والمواطنة والمشاركة السياسية وسيادة حكم القانون كبديل مطلوب عن القبلية والجهوية والطائفية، واستمرار حالة المواجهة بين الحكومات الكويتية المتعاقبة وقوى المعارضة داخل مجلس الأمة، وتدخل الحكام الأمراء في بعض الأحيان لحل المجلس وأجراء انتخابات جديدة، مما نتج عنها أزمات سياسية وتعثر في التجربة الديمقراطية الناشئة.

وقد انعكست حالة "الربيع العربي" عام 2011 وما بعدها على الكويت في تبدل خارطة القوى السياسية مع تنامي مكانة القوى القبلية والمعارضة البرلمانية والقوى الإسلامية في مقابل تراجع الليبراليين واليساريين وغياب المرأة عن المشهد الديمقراطي في اغلب الدورات البرلمانية التي تشكلت في البلاد بفعل أبعاد القوى المحافظة والقبلية والإسلامية لها عن مجلس الأمة والنظرة الضيقة السائدة في المجتمعات الخليجية عموما ومنها المجتمع الكويتي تجاه المرأة وهي نظرة راسخة ومتوارثة تنعكس على دورها ومكانتها في التجربة الديمقراطية.

**خاتمة:**

رغم حالة التعثر في التجربة الديمقراطية الكويتية؛ ولكنها تبقى هي الأفضل بين التجارب السياسية والدستورية والديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي تلك الدول الريعية التي يقدم فيها الريع النفطي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وإلى حد ما السياسي ويرسخ الاستقرار الداخلي وربما يؤخذ على التجربة الكويتية غياب طويل للأحزاب السياسية رغم وجود الجمعيات والتنظيمات والكتل السياسية، ومن ثم هناك حاجة ملحة لتنظيم الأحزاب السياسية وتحول الكويت من الإمارة القبلية إلى الدولة المؤسساتية بحق، ولكي تبتعد عن مفهوم الدولة التي تقوم بوظيفة "المشيخة القبلية".

وانعكست حالة التغيير الربيع العربي عام2011 على الكويت في تبدل في خارطة القوى السياسية مع تنامي مكانة القوى القبلية والمعارضة البرلمانية والقوى الإسلامية، في مقابل تراجع الليبراليين واليساريين، وغياب المرأة عن المشهد الديمقراطي في أغلب الدورات البرلمانية التي تشكلت في البلاد بفعل إبعاد القوى المحافظة والقبلية والإسلامية لها من مجلس الأمة، والنظرة الضيقة السائدة في المجتمعات الخليجية عموماً ومنها المجتمع الكويتي تجاه المرأة وهي نظرة راسخة ومتوارثة تنعكس على دورها ومكانتها في التجربة الديمقراطية.

نعتقد بموضوعية إن التجربة الديمقراطية" في الكويت، والحياة البرلمانية لأكثر من نصف قرن مضت، هي الأقدم والأفضل والوحيدة في البيئة الخليجية، على الرغم ما قيل، أو يقال عليها من ثغرات، أو سلبيات في الداخل والخارج فقد دعمت الأسرة الحاكمة الحياة البرلمانية ، والحكم الدستوري النيابي على الرغم من التجاذبات بين الحكومات المتعاقبة ومجلس الأمة، وتدخل أمير البلاد في أكثر من مشهد سابق لفك حالة التشنج والتقاطع بينهما؛ لكنها تجارب وخبرات أضيفت إلى المسيرة البرلمانية والديمقراطية، وتاريخ التجربة الكويتية بالديمقراطية والحياة النيابية التي تكسبها القوة والاستمرار والتطور والنمو.

إن مشكلة المرأة في الكويت تعود الى طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية والحريات في المجتمع، وفي حالة الكويت فأنها تبدو غير متوازنة اذ على الرغم من تصاعد دور المرأة في الحياة العامة في الكويت إلا أن القوى الاجتماعية الاسلامية والقبلية تحول دون أن يكون لها أي دور سياسي فاعل ويتم توظيف قضية المرأة في الانتخابات البرلمانية والصحافة والإعلام وتحولت في السنوات الأخيرة إلى مطلب داخلي للقوى الليبرالية والديمقراطية فضلا عن كونها ورقة ضغط تسعى القوى الغربية الى فرضها على المجتمع وفق شروط الاصلاح والديمقراطية في الشرق الأوسط ومنها دول مجلس التعاون الخليجي.

**الصين وتفاعلات منطقة الشرق الاوسط**

**أ.د ستار جبار علاي**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد**

برزت الصين كقوة عالمية كأكبر اقتصاد في العالم من ناحية القوة الشرائية,والثاني بعد الولايات المتحدة من حيث القيمة السوقية,ومن المتوقع ان تصبح الأكبر في نهاية العقد القادم.وارتفع نصيب الاقتصاد الصيني في الناتج المحلي الاجمالي العالمي من اقل من 2,4% في عام 1995,الى اكثر من 15% من هذا الناتج مع نهاية عام 2015.وقد رافق هذا الصعود تنام في قدراتها العسكرية والاستراتيجية,ويؤكد استمرار نمو الصين كقوة عالمية,توسع مصالحها الجوهرية العابرة للحدود القومية وتزيد حدة التنافس مع الدول الاخرى وخصوصاً الولايات المتحدة.

ويعد صعود الصين في نهاية القرن العشرين من اهم التطورات الاستراتيجية في العلاقات الدولية,وسجلت بداية القرن الحادي والعشرين تنامي الطموحات الصينية للعب ادوار اقليمية فاعلة وتتويجها بدور بارز ومؤثر على الساحة العالمية,ويرتكز الدور الصيني الى مقومات مادية من عناصر القوة ذات الطبيعة المادية مثل المتغيرات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والعسكرية,والتي اعطت الصين عمقاً استراتيجياً كبيراً,وقوة عسكرية كبرى في آسيا,والصين أول قوة نووية في آسيا منذ 16 تشرين الاول(اكتوبر)1964 بأول تفجير نووي,ولديها قدرات نووية وباليستية مختلفة.

لم تحظ المنطقة العربية باهتمام سياسة الصين الخارجية منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين وحتى نهاية الحرب الباردة,فقد سعت الصين خلال هذه المرحلة الى تجنب مواجهة النفوذ العربي,والالتقاء بالمكاسب التي يحققها الاتحاد السوفيتي في المنطقة لإثبات الوجود الشيوعي فيها,فضلا عن البعد الجغرافي,وغياب الامكانيات الاقتصادية والسياسية التي تؤهلها للدخول الى المنطقة التي كانت ولا تزال مركزاً للتنافس الدولي,واكتفت الصين بالوسائل غير المباشرة لتوثيق علاقاتها مع الدول العربية,وقدمت المساعدات المالية بين مدة واخرى أو توثيق العلاقات من خلال صفقات بيع السلاح لبعض الدول وتحديداً مصر.

ويمثل الاقتصاد ابرز مقومات القوة الصينية ومحور مكانتها الحالية,واولوية لها في سلم اهتماماتها الدولية,وبسبب كونها المجهز الاساسي للطاقة في العالم حظيت منطقة الشرق الاوسط باهتمام الصين الكبير لضمان مصالحها اولا,واكتساباً للتأثير الاستراتيجي ثانياً,وان كان عبر دبلوماسيتها الاقتصادية,فالصين أكبر مستهلك للطاقة ومستورد لها في العالم,حيث تستورد حوالي 60% من احتياجاتها النفطية,وأكثر من ثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعي سنوياً,وهذه جوهر المخاوف الاستراتيجية الصينية في ظل تلمسها لاستراتيجية خنق (طاقوية- وإحاطة بحرية) امريكية لها بدت ملامحها واضحة ميدانياً,ومن هنا تتصاعد اهمية الشرق الاوسط بالنسبة اليها.

وتطرح الصين خطاباً سياسياً تؤسسه على تراثها الحضاري وخبراتها التاريخية.وتبني مشروعها في اطار تعاوني سلمي يعزز التواصل الحضاري مع الدول الاخرى,وترفض الصين تعزيز حضورها في الاقليم من خلال الحروب والازمات.والسعي لتنشيط العلاقات الاخرى السياسية والعسكرية وغيرها.كما تبنت الصين سياسة خارجية حذرة ومرنة وتحدد موقفها وسياستها الدولية انطلاقا من المصالح الاساسية للشعب الصيني,وتحكم المصالح علاقاتها مع معظم دول العالم لتتمكن من توسيع علاقاتها ومصالحها الاقتصادية بغية تلبية متطلبات نموها المتصاعد بالاضافة الى الاستثمارات وتبادل الحصول على التكنولوجيا المتقدمة من خلال اعتماد سياسة القوة الناعمة تمهيداً لبروزها كقوة كبرى في النظام الدولي,ولذلك لا ترغب الصين بالتدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للدول وليس لها نية في التدخل المباشر,فالصين تسعى للتركيز على الشؤون الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط ودعم الدول المتضررة بالمعونات المدنية كما تسميها لأسباب مرتبطة بمنطلقات تؤثر على هذا الادراك بشكل سلبي أو ايجابي على نظامها وأمنها القومي.

وترى الصين في الدول النامية ميدانا حيويا لتحقيق الطموح الاستراتيجي لها في طرح(مفهوم جديد للامن),الذي يؤمن الصعود السلمي للصين كقوة عالمية,ويمنحها (الشرعية)من المجتمع الدولي,فضلا عن تحقيق هدفها طويل المدى بإقامة نظام دولي ديمقراطي متعدد الاقطاب,ويحقق العدالة والمساواة بين اطرافه.لذا,فان هناك مصالح قومية واحتياجات استراتيجية ملحة تقف وراء الاهتمام الصيني بالدول النامية,تتعلق بقدرتها على الحفاظ على استدامة تنميتها الاقتصادية,ومن ثم استقرارها السياسي .فالصين تحتاج الى هذه الدول لإمدادها بالموارد الضرورية لأهداف التنمية الصينية,كما ان الاسواق الهائلة لهذه الدول تلعب دورا مهما في استدامة نمو اقتصادها. وتروج الصين لنموذجها الاقتصادي بين الدول النامية على انه اقل ايلاما في تكلفته السياسية والاقتصادية مقارنة بالنموذج الغربي,وتحرص على تقديم المساعدات والمعونات الفنية والتكنولوجية والاقتصادية لعدد كبير من هذه الدول,دون اشتراطات او مطالب سياسية,مع التأكيد على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في الدول المتلقية لهذه المساعدات.

الا ان الصين لا يمكن لها ان تتجاوز قدراتها الحقيقية,فهي قلقة أو تخشى من التورط بأي مشكلة,وهذه من خصائص ثقافة الشعب الصيني ذاته,فضلا عن عدم الاستعجال أو السرعة باتخاذ القرارات وخصوصا الخارجية منها,فالاستراتيجية الصينية في كل العالم تهدف الى التوازن مع الولايات المتحدة الامريكية من حيث مديات النفوذ,لكن الصين ليس لديها استراتيجية متكاملة تجاه هذه المنطقة المعقدة المهمة,مما يجعل قراءة الموقف الصيني ضعيف جداً في منطقة الشرق الاوسط من الناحية الاستراتيجية ولذلك تسعى الصين لعدم الانغماس بشؤون الشرق الاوسط من الناحية السياسية واذا ما تحرك عليها يتحرك من باب اقتصادي بحت كونها منطقة ذات اهمية استراتيجية اقتصادياً.

وتسعى الولايات المتحدة وتحركاتها في منطقة المحيط الهادئ الى محاصرة الصين والسيطرة على خطوط تجارتها وإمدادات الطاقة والموارد الاولية الضرورية لصناعتها ومن ثم نموها الاقتصادي.كما ان هذه السياسة الامريكية تستهدف استقرار الصين الداخلي لأن تعطيل عجلة نموها الاقتصادي أو إبطاءه سيؤثر على الشعب الصيني.ويبدو الموقف الصيني من الازمة السورية جزءاً من رد الفعل على سياسة الولايات المتحدة في التحول الجيوستراتيجي أو الهندسة الجيوسياسية نحو جبهة الهادئ الاسيوية,ومحاولة كبح تنامي الدور الصيني في تلك المنطقة,ولذلك سعت الصين من خلال توجهاتها الى خلق فرص مساومة كالموقف من الازمة السورية والعلاقات مع ايران,على الرغم من ان المكانة الاستراتيجية للأخيرة أكثر اهمية للصين من سوريا.

**أزمة الفشقة وأثرها في العلاقات السودانية -الاثيوبية**

**أ.د منى حسين عبيد**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد**

تشهد العلاقات السودانية الاثيوبية، توترا ملحوظا بسبب قيام الجيش السوداني بإعادة سيطرته على العديد من المواقع والنقاط في منطقة الفشقة(\*) الحدودية، وهو الأمر الذي عدته أديس أبابا محاولة لاستغلال نزاعها الداخلي في إقليم تيغراي من أجل إشعال صراع حدودي بين البلدين.

يعود تاريخ أزمة تلك المنطقة إلى العام 1957 حين فرضت إثيوبيا السيطرة عليها من خلال تسلل مزارعين إثيوبيين للعمل بطريقة بدائية، ونتيجة لقبول الأهالي وجودهم عادوا في العام اللاحق بصحبة آليات زراعية حديثة، وحينها اعترض الأهالي مما دفع مسؤولي البلدين لعقد اجتماع اعترف خلاله الإثيوبيون بوجودهم داخل الأراضي السودانية، وبحلول عام 1962 بلغت المساحة التي زرعوها 300 فدان.

تصاعدت الأمور بين البلدين في العام 1992 حين دخل أحد المزارعين الإثيوبيين ذوي الإمكانات الكبرى بآليات ضخمة وتوغل في عمق أراضي السودان تحت حماية قوات إثيوبية، وقد تمكن في العام التالي من طرد المزارعين السودانيين والاستيلاء على مزيد من الأراضي، وصلت مساحتها إلى 44 كيلومترا مربعًا، وفي العام 2013 توصلت لجان ترسيم الحدود المُشتركة بين البلدين إلى اتفاق قضى بإعادة أراضي الفشقة للسودان لكنه لم ينفذ.

تم الإعلان عن التوصل لاتفاق لترسيم الحدود بين الجانبين في العام 2017، عدا منطقة الفشقة التي قالوا إنه ما زال يجري التفاوض بشأنها، كما أصدرت الحكومة السودانية قرارًا بمنع المزارعين السودانيين من تأجير أراضيهم للمزارعين الإثيوبيين.

ومع ذلك كانت هناك مماطلات من الجانب الإثيوبي لحسم القضية. وهو ما أكد عليه، المهندس عبد الله الصادق، رئيس الجانب السوداني، في اللجنة الفنية الخاصة بترسيم الحدود، والتي توصلت إلى اتفاق ترسيم للحدود في العام 2012، إلا أن الإثيوبيين يفتقرون إلى الجدية لتنفيذ الاتفاق.

وفي العام 2018، اتفق الجانبان على نشر قوات مشتركة على الحدود بين البلدين لمنع التوترات بين البلدين. فضلا عن اتفاق العام الماضي، بتنمية مشتركة للأراضي والقرى وضبط الحدود بين الجانبين.

وقبل التوترات الأخيرة بأيام، أعلن الوفد السوداني عقب زيارته لأديس أبابا، أنه لا يوجد نزاع حول تبعيتها للأراضي السودانية، كما أن إثيوبيا لم تدع مطلقا تبعية تلك الأراضي لها.

ويشير الممثل السابق لمنطقة الفشقة في البرلمان، مبارك النور، إلى أن التوغل الإثيوبي في المنطقة بلغ 840 ألف فدان بوساطة 700 إثيوبي، ويتصاعد بصورة سنوية، ولا يشمل ولاية القضارف وحدها، بل هناك آلاف أخرى من الأفدنة تحت سيطرة إثيوبيا في مناطق سنار والددر.

وأوضح أن جملة الأراضي الواقعة تحت السيطرة الإثيوبية تصل إلى مليون فدان، بينما ما تقوم به الحكومة غير كافٍ لتأمين الحدود والمزارعين من الهجمات الإثيوبية”، معدا أن “لا حل إلا باسترداد هذه الأراضي ووقف ابتزاز الجانب الإثيوبي”، مؤكدا ضرورة نشر المزيد من القوات وتأمين المزارعين وتنمية المنطقة من حيث الطرق والخدمات والمدارس والمستشفيات.

وفي العام 2020 اخذت السودان بتكثيف تعزيزاتها العسكرية على الحدود الشرقية المتاخمة لأديس أبابا، وبسط نفوذها على منطقة الفشقة والتي تشهد صراعا بعد دخول القوات السودانية مؤخرا إلى المنطقة، بالتزامن مع اندلاع اضطرابات عرقية في أقليم تيغراي الإثيوبي.

وأثار التدخل السوداني في المنطقة تنديدات واسعة من الجانب الإثيوبي، فيما تقول الخرطوم إن المنطقة "سودانية". ودفع التوتر البلدين إلى إرسال تعزيزات عسكرية إلى الحدود وسط مخاوف من اتساع حدة الصراع ورقعته، لاسيما بعد اتهام السودان لإثيوبيا، بانتهاك أجوائه. وهددت الحكومة السودانية بالرد في حال عدم توقف تلك الانتهاكات.

كما ندد رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان بمقتل مدنيين على يد عصابات الشفتة، وأكد دعمه للقوات المرابطة في المنطقة حتى إثبات تبعية الفشقة إلى السودان.ونددت إثيوبيا بالتوغل السوداني في الفشقة ووصفته بأنه انتهاك "غير مقبول" للقانون الدولي ويؤدي "إلى نتائج عكسية".

**وهنا نتسائل، كيف ينظر المراقبون السياسيون والعسكريون إلى هذا المشهد والتطورات التي تجري على أرض الواقع، وما ستسفر عنه جهود القيادتين في البلدين لتهدئة الوضع؟**

فقد اوضح الفريق أول ركن (معاش) محمد بشير سليمان أن "كل الحقائق تدعم الموقف السوداني، وموقف قواته المسلحة لأسباب عدة، أهمها أن الميليشيات الإثيوبية على الحدود المشتركة التي يطلق عليها (الشفتة) اعتدت على الجيش السوداني ثلاث مرات هذا العام من دون أن يبادر الأخير بأي اعتداء أو رد مماثل". وأضاف من "المؤسف هو أن الهجوم حدث داخل الأراضي السودانية التي تستوطن فيها مجموعات من قبائل الأمهرة المدعومة من الحكومة الإثيوبية، والمعروف أن الأراضي التي تسيطر عليها هذه المجموعات سودانية بموجب اتفاق ترسيم الحدود الموقع في العام 1902. وما يُؤسف عليه أيضاً أن تدور هذه الأحداث، في وقت تحتضن فيه أديس أبابا الاتحاد الأفريقي، ما يتناقض ويسيء إلى هذا الاتحاد، فضلاً عن تهديدها السلم والأمن القومي وأمن البحر الأحمر. لكن بشكل عام ما قام به الجيش السوداني ليس اعتداءً، بل هو استرداد لأراض، له عليها سيادة وطنية، وكذلك لها بعد غذائي كانت تستغله إثيوبيا لصالحها".

وتابع سليمان "ما يجري بين البلدين يجب أن يحل عبر التفاوض والحوار، بعيداً عن السلاح واستخدام القوة، لأن أي اندلاع حرب يؤثر في أمن وسلم هذه المنطقة، ويزيد من أعداد اللاجئين، وهو أمر غير محمود لا تؤيده المواثيق الدولية.

وأكد الناطق الرسمي السابق باسم الجيش السوداني، أن "كل الاحتمالات واردة، إما الهدوء وإما التصعيد. لكن الواقع ومنطق العقل والجوار يقول إنه يجب أن يعاد الحق إلى أصله، وبعده يمكن أن يحدث تعاون اقتصادي واستثماري بين الدولتين. وعلى الجانب الإثيوبي أن ينظر إلى هذا الأمر في إطار الأمن القومي له، لاسيما أن أديس أبابا ظلت على مدى سنوات تعمل على تسويف قضية ترسيم الحدود، وعليه فإن على الجيش السوداني أن يستعد بأعلى درجة، لأنه ليس هناك ضمان بأن يكون التسويف الإثيوبي قد انتهى بعد إعادة الأراضي السودانية بمنطقة الفشقة الحدودية، ويجب على إثيوبيا أن تبرهن على مصداقيتها، مع العلم أن الحرب لا تعالج مشكلة، وأن الحوار هو النهج السليم الذي يقود إلى تبادل المنافع والمصالح".

كما كان للأحزاب السودانية ردة فعل واستنكار واضح لتلك الممارسات الإثيوبية وضرورة التصدي لها من جانب، ودعم جهود الجيش السوداني في حماية الحدود والثروات من جانب آخر. فمن جانبه أكد الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل دعمه للقوات المسلحة في الحفاظ على سيادة البلاد، فيما دعا إلى ضرورة تسخير الموارد كافة التي تتيح بناء جيش قوي وحديث قادر على حماية البلاد وثرواتها الطبيعية.

وهو الموقف نفسه الذي أكد عليه حزب المؤتمر الشعبي، داعيا حكومة الثورة إلى ضرورة التدخل لضبط الحدود وحماية الأراضي السودانية والعمال والمزارعين، وتحقيق مصالح السودان الاستراتيجية، بعيدا عن المحاور وجر البلاد لحرب لا مصلحة فيها، وضرورة إعمال مبدأ حسن الجوار وحل القضايا بالحوار. مؤكدًا أنه سيعمل على توظيف علاقاته من أجل بناء سلام إقليمي يقود لوحدة وتكامل منطقة القرن الإفريقي.

كما أكد الحزب الوحدوي الناصري على ضرورة أن تضع الحكومة خططًا وقرارات لا تسمح بتكرار ذلك مستقبلًا، وشدد على ضرورة اتباع كل الطرق السياسية والدولية عبر منظمات الامم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الافريقي لوضع حل نهائي لمثل تلك الاعتداءات.

 فيما دعا رئيس الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة، الأمين السياسي للجبهة الثورية خالد محمد إدريس، مجلسي السيادة والوزراء، بالإسراع في حسم قضية الحدود بين السودان وإثيوبيا، مؤكداً ضرورة معالجة الإعتداءات المتكررة على منطقة الفشقة الحدودية بولاية القضارف. وأشار إلى أنه تم مناقشة قضايا الحدود مع إثيوبيا ضمن مسار الشرق، الجبهة الثورية خلال مفاوضات السلام بجوبا وذلك لقناعتهم بأهمية ملف الحدود وضرورة إعادة الأراضي السودانية لحضن الوطن.

وفي الواقع، ليس من مصلحة البلدين السير في طريق التعبئة ورفع وتيرة التصعيد العسكري والسياسي والإعلامي، ذلك لأنها لن تقود لشيء في خاتمة المطاف سوى المواجهة الشاملة، وهو أمر خطير لا تحتمله الأوضاع في الدولتين أو الإقليم ككل، وعليه فإن المطلوب هو الدخول في حوار مباشر وسريع من أجل إعلان الالتزام بالاتفاق المبرم فيما يخص الحدود والإسراع في وضع العلامات النهائية لنقاط التخطيط.

بعدها، من الممكن أن تشرع الدولتان في وضع خطط تتيح للمزارعين الأثيوبيين الفرصة لاستغلال بعض مساحات الأرض في المنطقة عبر اتفاقيات مشتركة للاستثمار الزراعي تعود بالفائدة على الجانبين وتسمح بالتعاون بينهما على المدى الطويل وفقا لرؤية واضحة.

ووفق بيان الحكومة السودانية الأخير، والذي أكدت خلاله على ضرورة عمل الحكومتين على إيجاد حل شامل ونهائي لمثل هذه الأحداث المتكررة، أشارت إلى أنه تم الاتفاق بين الخرطوم وأديس أبابا على ترسيم الحدود فيما بينهما للحد من دخول المزراعين الإثيوبيين إلى أراضيها، وذلك عقب مباحثات أجراها وفد سوداني مع نظرائه الإثيوبيين، استمرت ليومين في أديس أبابا، وبجانب تلك المباحثات والاتصالات الفنية من قبل اللجنة الفنية رفعية المستوى، فضلًا عن اتصالات الخارجية ومجلس الوزراء في الجانبين، هناك أيضًا مباحثات عسكرية على مستوى رؤساء الأركان واجهزة المخابرات في الجانبين، واللذين أكدّا على ضرورة التهدئة وإعطاء فرصة للدبلوماسية لحل الأزمة.

أخيرا. تشير كافة المعطيات إلى عدم احتمالية تفاقم الأزمة بالشكل الذي يؤدي الى مواجهة عسكرية مباشرة لا يرغب الطرفان في تحمل تكلفتها، إلا إذا تطورت الأوضاع على الأرض، فضلًا عن تشابك المواقف في ملفات وقضايا أخرى، على نحو يجعل المواجهة شرا لا بد منه. إلا أنه حتى الآن من الراجح أن يتجه الطرفان نحو التهدئة، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية حسم الملف بصورة نهائية، ما يقطع الفرصة على الإثيوبيين الذين يحاولون التوغل فيها، والذين يستغلون قلة عدد السكان والخدمات والتنمية، ولاسيما أن تلك المنطقة التي تمثل سلة غذاء للسودانيين غنية بزراعة محصولي السمسم والذرة. وهي قضية بالفعل ضمن القضايا الانتقالية المثارة مع مكونات شرق السودان، الذي افتقر إلى التنمية طيلة عهد البشير.

(\*)الفشقة هي منطقة زراعية على حدود ولاية القضارف السودانية مع إقليم أمهرا الأثيوبي، وتنقسم  لثلاث مناطق هي الفشقة الكبرى والفشقة الصغرى والمنطقة الجنوبية ويشقها نهر باسلام إلى جانب نهري ستيت وعطبرة، وتتميز المنطقة بخصوبة أراضيها التي تغطي مساحة حوالي 251 كيلومترا.

**النظام الدولي بعد كورونا: المتغير والثابت**

**د.فرح صابر**

**جامعة بغداد**

يشهد العالم اليوم تغييراتٍ حاسمة، ومنها جائحة كورونا التي تدفع العالم نحو تغييرات جديدة بشكلٍ مستمر. وفي هذا الوقت بات العالم في حاجةٍ ملحةٍ للإجابة على سؤال؛ الى أين يتجه النظام الدولي في المستقبل؟

ان النظام الدولي ديناميكي، وبالتالي ينبغي أن يفضي الاتجاه العام الى حماية المصالح المشتركة للبشرية. فقد أسهم النظام الويستفالي الذي تأسس في القرن السابع عشر في دفع وإعادة بناء النظام الدولي. أما النظام الحالي فقد تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، لصون السلام والاستقرار العالميين، وتعزيز التنمية المشتركة لجميع البلدان.

ويشكل فيروس كورونا حدثاً عالمياً مدمراً، ويترك تداعياتٍ واسعة النطاق، ومنها بالطبع تداعياته على النظام الدولي. فكيف ستبدو هذه التداعيات، والى أين تتجه؟ وربما السؤال الأهم هنا؛ كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القوة العظمى الاولى في العالم، مع الجائحة على المستويات كافة.

**كيف أدارت القوى الكبرى أزمة كورونا**

يرى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر ان جائحة كورونا ستغير النظام العالمي، معداً ان على الولايات المتحدة حماية مواطنيها من المرض مع بدء العمل العاجل للتخطيط لعصرٍ جديدٍ. ويؤكد كيسنجر على انّ الولايات المتحدة أمام عدوٍ يضرب عشوائيا وبشكل مدمر، ولا شك في انّ الحفاظ على ثقة الجمهور أمرٌ حاسمٌ للتضامن، ولعلاقة المجتمعات ببعضها، وللسلام والاستقرار الدوليين. مؤكداً على ان العالم بعد كورونا لن يعود كما كان سابقاً.

واستنادا الى جوزيف ناي فان الأمر عندما يتعلق بالتهديدات العابرة للحدود مثل فيروس كورونا وتغير المناخ، فانه لا يكفي التفكير في القوة الامريكية وفرض النفوذ على الدول الاخرى. ان مفتاح النجاح هو معرفة أهمية القوة مع الاخرين. من المؤكد ان كل بلد يضع مصلحته الوطنية أولاً. والسؤال المهم هو مدى اتساع او ضيق تعريف هذه المصلحة، ويُظهر كوفيد-19 "اننا نخفق في موائمة استراتيجيتنا مع هذا العالم الجديد".

واذ عدّ كيسنجر ان الادارة الامريكية ساهمت بعملٍ قويٍ لتجنب كارثةٍ فوريةٍ، فانه رأى ان الاختبار النهائي يكمن في القدرة على منع انتشار الفيروس ثم عَكْسَ مساره في طريقةٍ تحافظ على الثقة العامة في قدرة الامريكيين على حكم أنفسهم. وأضاف ان الجهود لمواجهة الازمة مهما كانت ضخمةً وضروريةً يجب ان لا تعرقل المهمة العاجلة المتمثلة في إطلاق مشروعٍ موازٍ للانتقال الى نظام ما بعد كورونا. وفي هذا الأطار فانه، وفقاً لكيسنجر لن يكون بإمكان أيّ دولةٍ، ولا حتى الولايات المتحدة، ان تتغلب على الفيروس في جهدٍ وطنيٍ محضٍ، لذا يجب ان تقترن معالجة الحاجات الراهنة في نهاية المطاف برؤيةٍ وبرنامج تعاونيين عالميين. وحذر من انه إذا لم تتمكن من القيام بالأمرين معاٍ، فسوف تُواجه أسوأ مافي كلٍ منهما.

ويؤشر كيسنجر ثلاثة مجالاتٍ امام الولايات المتحدة للعمل بها لضمان إدارة الأزمة بنجاح:

اولا-دعم الجهود العالمية حيال الأمراض المعدية؛ بتطوير تكنولوجياتٍ وتقنياتٍ جديدةٍ لمكافحة العدوى ولقاحاتٍ مناسبةٍ لمجموعاتٍ كبيرةٍ من السكان.

ثانيا-السعي الى معالجة آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي.

ثالثا-حماية مبادئ النظام العالمي الليبرالي وذلك عن طريق موازنة السلطة مع الشرعية، لأن التراجع عنها سيؤدي الى تفكك العقد الاجتماعي محلياً ودولياً. ومع اقراره بأنه لا يمكن تسوية قضية الشرعية والقوة هذه في وقتٍ واحدٍ، مع محاولة التغلب على الوباء، فإن ضبط النفس ضرورياً من جميع الجوانب، في كل من السياسة الداخلية والدبلوماسية الدولية، ويجب تحديد الأولويات. فالتحدي التاريخي للزعماء، في رأي كيسنجر، هو إدارة الأزمة، وبناء المستقبل.

**ما بعد كورونا: بين التغيير والاستمرارية**

وفقاً للتقديرات الحالية لن تكون السياسة الدولية والنظام العالمي كما كان قبل فيروس كورونا، وإذا كان هناك من تغيراتٍ ستحدث دونما شك، فان هناك ثوابت لا يمكن للوباء الحالي أن يغيرها. فإذا كانت الصين والولايات المتحدة قد دفعتا كلفة اقتصادية باهضه نتيجة الوباء، فان كلفتها السياسية كانت أكبر. فقد تلقت الصين ضربةً سياسيةً أيضا إذ أثار أداؤها في بداية الأزمة فضلاً عن التساؤل حول مصدر الفايروس، مخاوف بشأن مصداقيتها السياسية. فمن يثق في الاعتماد على بلدٍ لا يرغب في التصرف بشكلٍ مسؤولٍ على المستوى العالمي؟

لا شك ان الضرر الاقتصادي على الصين كان هائلاً، وقد كان النمو الاقتصادي في عام 2020 عند مستوى الصفر، وهو أسوأ أداءٍ منذ خمسة عقود. واحتاجت الصين لوقتٍ إضافيٍ لإصلاح الأضرار الهائلة التي لحقت بمكانتها المالية الناتجة عن كونها الأصل الجغرافي للفيروس، وفشل بكين في احتواء الأشهر الأولى الحرجة.

وفي الطرف الآخر كانت الولايات المتحدة محل امتعاضٍ واسعٍ في ادائها مع الظروف التي نجمت عن فيروس كورونا، ولاسيما اداء الرئيس السابق ترامب، لكن العالم مازال يمنح بعض الثقة تجاه الولايات المتحدة. وبوسع بيل غيتس ان يؤكد ان خطر هذا الوباء يوحد جميع البلاد في حربٍ مشتركةٍ، وان استئصال هذا البلاء جدير بأن يكون المهمة المركزية للسياسة الخارجية لكل البلاد، مثلما جرى في 11 سبتمبر-ايلول حينما توحد العالم ضد الإرهاب. فهل ستكون هذه اللحظة مشابهة لتلك؟ وان العالم قد دخل حقبة جديدة في العلاقات الدولية؟ بالطبع الإجابة ستكون سلبية. فمما لا شك فيه أن فيروس كورونا له تأثير؛ فهو يختبر علاقات التحالف القائمة، ويُحدث صدعاً في بنية العولمة الحالية، ولكن العالم لم يتعرض لصدمة ٍواحدةٍ، مثلما حدث في 11سبتمبر تؤدي الى وقفة. فمن الثابت انه لن تتغير العديد من الحقائق الملموسة للقوى العالمية. تنتج الصدمات الأساسية للنظام الدولي عادةً من حروبٍ كبيرة كما حدث بعد حربين مدمرتين في القرن الماضي، وحربٍ باردة، لكن جائحة كورونا ليست من هذا الحجم، إذ سوف تغير الهياكل الأساسية للسلطة ببطأ.

سيستمر الدولار الامريكي كعملةٍ عالمية، تمنح هذه الحقيقة الولايات المتحدة ايضاً فوائد كبيرة، وتساعد في دعم دورها العالمي.

ومن شبه المؤكد ان الولايات المتحدة ستستمر في كونها رائدة العالم في انتاج الأفكار، وكذلك "الملاذ الآمن" التعليمي للناس حول العالم، كل هذه العوامل تساعد على انتاج شعورٍ بالاستقرار في النظام العالمي. على النقيض من ذلك، ستستمر الصراعات الحالية على السلطة داخل البلدان، وفيما بينها، على الرغم من أن فيروس كورونا المنتشر حول العالم، كما تستمر العديد من هذه الانشطة والتفاعلات بين البلدان. وهكذا، بينما تتعاون روسيا مع الآخرين ضد الفيروس فأنها تسعى بنشاطٍ ايضا لتحقيق طموحاتها، لاسيما في اوروبا والشرق الأوسط.

وستستمر منطقة الشرق الأوسط ايضا كما كانت من قبل، لن تهدأ الاضطرابات فيها، ولن تختفي المواجهة بين إيران وجيرانها، والولايات المتحدة. وفي الشرق الأقصى ستستمر كوريا الشمالية في استفزازاتها في المنطقة المنزوعة السلاح، ولن تتوقف الصين عن جهودها الرامية لخلق "وضعٍ راهنٍ جديدٍ" في بحر جنوب الصين، وفي اوروبا لن تتنازل روسيا عن القرم.

كما أثبتت أزمة الفيروس ان الاستعدادات العسكرية مبالغٌ فيها، وبالرغم من ذلك لا تصلح للتعامل مع خطر التهديدات اليوم، لكن سيظل من الصعب تحويل الموارد من ميزانية الدفاع الأمريكية إلى مجالاتٍ أخرى نحتاج إليها، ولاسيما الصحة والتعليم والبنية التحتية.

سيستمر التأثير السياسي للقطاع العسكري في الحد من قدرة الولايات المتحدة على تكريس الموارد، والاهتمام بالدروس المستفادة من الوباء.

كما لن تؤدي أزمة الفيروس الى بذل جهودٍ أكبر في التعامل مع التحدي الوجودي الحقيقي: أل وهوتغير المناخ، ولن تؤخذ هذه الجهود على محمل الجد من أكبر الأقتصادات في العالم.

لن تتغير جوانب اخرى من السياسة العالمية، ومن ثم لن يكون فيروس كورونا المبدأ المركزي المنظم، بل محض عاملٍ اضافي، على الدول ان تتعامل معه وهي ترسم ملامح سياساتها الخارجية.

ولن يحدث بصفة آلية ان تنظر جميع الدول نظرة واحدة الى الضرر الناجم عن الوباء، بل ان ما ظهر بدلاً من ذلك كان مزيجاً من التعاون والتصادم، قائم على كيفية تقدير كل قوة لمصالحها.

ذلك ما يجعل المشككين في ان العالم على شفا تحولٍ هائلٍ في العلاقات الدولية يبدون على حق في توقعاتهم. فالعالم منذ سنين توقع ان مرضاً معدياً هائلاً قد يظهر على نطاقٍ عالمي، حتى لو لم نعلم السبب والتوقيت الدقيقين. صحيح ان هناك تحولاً بطيئاً يجري في العلاقات الدولية، لكن الوباء لن يكون نهاية التنافس داخل النظام العالمي الفوضوي. كل ما هنالك انه سوف يصبح محض عنصرٍ جديدٍ. ففيروس كورونا لا يعدو كونه "بجعة رمادية" كما وصفها نيكولاس جفوسديف محرر الـ " ناشونال انتريست".

وعندما يتحدث جورج فريدمان عن تأثير كورونا على تغيير النظام الدولي، فانه يصف ذلك بالأوهام، ويقرّ بأن الالم قوي، لكن النظام مازال قوياً بتعبيره ايضا. ولكن ربما كان الدرس الذي تعلمته البشرية من الجائحة؛ هو انه لا يمكن لأي دولة، ولاحتى الولايات المتحدة ان تتغلب على الفيروس بجهودها الداخلية المحضة. ويجب أن تقترن ضرورات اللحظة في نهاية المطاف برؤيةٍ وبرنامج تعاونيين عالميين. وكما يقول كيسنجر؛ الآن نعيش فترة تاريخية، والتحدي التاريخي للقادة هذه المرة هو إدارة الأزمة وبناء المستقبل، اذ ان الفشل يمكن أن "يحرق العالم".

**الاتفاق الامريكي مع حركة طالبان الموقع في الدوحة 2020**

**وتداعياته المستقبلية**

**أ.م. د. نادية فاضل عباس فضلي**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**

يعد اتفاق الانسحاب الامريكي من افغانستان والذي عقد بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان في الدوحة في التاسع والعشرين من شباط 2020، من اهم وأخطر الاتفاقات التي وقعتها ادارة الرئيس "دونالد ترامب "مع الحركة منذ الاحتلال الامريكي لأفغانستان في العام 2001، والتي بدأت بوادر مؤشراتها الخطيرة تظهر على الساحة السياسية الأفغانية وبشكل واضح بعد الانسحاب الامريكي وتضمن الاتفاق العديد من البنود الرئيسة نذكر منها:

١-انسحاب جميع القوات الأجنبية من افغانستان في غضون 14 شهراً.

٢-تخفيض الولايات المتحدة الأمريكية قواتها في افغانستان الى 8600 في غضون 135 يوماً بدءاً من تاريخ توقيع الاتفاق.

٣-تسحب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من قوات التحالف جميع قواتها من خمس قواعد عسكريه في غضون 135 يوماً.

٤-ازالة العقوبات الأمريكية عن افراد حركة طالبان بحلول 10/ آذار 2020.

وتضمن الاتفاق وجود آليات للتنفيذ والتي تمنع من استخدام الاراضي الأفغانية من قبل اي جماعة او فرد ضد أمن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، مع وجود ضمانات الانسحاب الكامل لجميع القوات الأجنبية من افغانستان.

وكان الاحتلال الامريكي لأفغانستان قد تشابه في تجربته في فيتنام، إذ يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خسرت ما يفوق ٢ تريليون دولار في الحرب مترافقه مع خسائر بشريّة كبيرة في افغانستان وفيتنام، لذلك جاءت إدارة الرئيس الامريكي الاسبق «دونالد ترامب» لتعلن في تموز 2018 عن بدء مفاوضات تمهيدية مع حركة طالبان، وفي ايلول من العام 2018 تم تعيين الشخصية السياسية المخضرمة السفير« زلماي خليل زاده» مبعوثاً خاصاً للمصالحة الأفغانية، والذي استلم الملف الافغاني وعبر سنة كاملة من المحادثات غير المباشرة ،اسفر عنها اتفاق ايلول 2019، وبالفعل بدأت المفاوضات المباشرة ثم توقفت بعد تعرض قطعات عسكرية أمريكية للهجوم من قبل حركة طالبان، ثم بعد وساطات قطرية تمت العودة لجولات المفاوضات في كانون الأول في العام 2019 الى ان تم توقيع اتفاق شباط 2020، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد هدفت الى تحقيق الاستراتيجية الاتية وتمثلت في:

١-الإنسحاب العسكري الذي يعد من أهم الاهداف الاستراتيجية الأمريكية سيما بعد حساب التكلفة العسكرية والمالية للتواجد الأمريكي الذي امتد لسنوات طويلة في افغانستان منذ العام 2001، ترافق هذا الموضوع مع توجه الإدارة الأمريكية لإعادة انتشار القوات العسكرية الأمريكية ونقل قطعاتها المتواجدة قسم كبير منها في اوروبا والشرق الاوسط و تركيز تواجدها في القواعد الأمريكية في جنوب شرق اسيا وشرق آسيا وذلك لمواجهة النفود الصيني المتزايد، وتعطيل مشروع طريق الحرير الصيني عبر احياء تواجد طالبان وبقوة في مناطق وسط آسيا.

٢-تغيير الاستراتيجية: لقد عملت الادارات الأمريكية المتعاقبة منذ العام 2001 -2020، على دعم الحكومات والدولة الأفغانية، والعمل على التوفيق بالرؤى بين حركة طالبان والحكومات الأفغانية، وذلك من اجل التوصل الى اتفاق سلام داخلي، لكن باءت هذه المحاولات بالإخفاق، لذلك جاءت ادارة ترامب وقامت بتغيير هذه الاستراتيجية واستبدلتها بالمفاوضات المباشرة من اجل الانسحاب الامريكي الكامل من افغانستان مع ضرورة انجاح مفاوضات السلام الأفغانية الداخلية.

٣-إعادة الترتيبات الإقليمية: رغبت الإدارة الأمريكية في احداث تغيير من انسحابها من افغانستان وهذه الترتيبات تركز على العلاقة مع إيران وخشية الاخيرة من عودة طالبان الى السيطرة على مقدرات افغانستان وهذا، الموضوع لا تقبل به دول كبرى مثل الصين وروسيا، وبذلك تعود المنطقة الى المربع الاول من الخشية على امدادات خطوط الطاقة، فالسياسة الأمريكية لها اهداف معقدة في تلك المنطقة وتبغي من وراء ذلك جعل المنطقة تشعر بحالة من عدم الاستقرار.

ويعد اتفاق شباط 2020 هو اعتراف امريكي غير مباشر بشرعية حركة طالبان، فقد كان دخول الإدارة الأمريكية بمفاوضات مباشرة مع الحركة بمثابة اعتراف شرعي كامل الحيثيات بها وان لم تعترف امريكا بذلك صراحة، في المقابل عدت حركة طالبان هذا الاتفاق هو انتصار كبير لها بعد سنوات الحرب الطويلة من الحرب، اذ تغلبت على الولايات المتحدة الامريكية عسكرياً ودبلوماسياً، وكان الجزء الثاني من الاتفاقية والتي تكونت من ثلاثة اجزاء قد اكدت مع بدء المفاوضات بين الحركة والولايات المتحدة الامريكية وعلى التواصل الدبلوماسي مع الاعضاء الاخرين بمجلس الامن ، والعمل على رفع العقوبات على الحركة بحلول 29 آيار 2020، مع تعهد الحركة بعدم استخدام القوة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وهي بالمقابل ستمتنع الاخيرة عن التهديد واستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية، او الاستقلال السياسي لأفغانستان او التدخل في شؤونها الداخلية.

وتعهدت الحركة ايضاً بموجب اتفاق شباط من العام2020، بأن دولة افغانستان الإسلامية لن تسمح لأفرادها وافراد الجماعات الاخرى بما فيها القاعدة من استخدام اراضي افغانستان لتهديد امن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

كما أن حكومة طالبان وتوافقاً مع الإتفاقية سترسل رسائل واضحة بأن اولئك الذين يشكلون تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ليس لهم مكان في افغانستان وانها تصدر التعليمات لأفرادها بأن لا يتعامل معهم ، وكانت حركة طالبان قد بدأت بالتحرك بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب الفعلي من العام 2021، وبدأ تحركهم سريعاً وباتت حكومة "اشرف غني" رئيس افغانستان تواجه ازمة وجودية مع تقدم طالبان وقبل سقوط الولايات الافغانية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأغلاق اكبر القواعد العسكرية في افغانستان «قاعدة بغرام الجوية» في 2 تموز من العام 2021 وغادر جميع الجنود الامريكيين وافراد قوات حلف شمال الاطلسي و هي تبعد 40 ميلاً الى الشمال من العاصمة كابول، وقد كان من المفترض بموجب اتفاق الدوحة ان يكون الانسحاب الامريكي منظماً في آيار 2021،مع رعاية لمفاوضات السلام الأفغانية ـالافغانية بين حركة طالبان وحكومة «اشرف غني» للوصول الى حل للازمة السياسية الأفغانية، وتحديد مستقبل تقاسم السلطة وشكل الحكم الجديد، ولكن هذا لم يحدث وكان سقوط العاصمة الأفغانية في الخامس عشر من آب 2021 مفاجئاً، فالرئيس "اشرف غني" فر من البلاد واخذ معه ما يستطيع من الاموال، مع وجود جيش وشرطة هزيلة قوامها 300 الف اختفوا كالملح في الماء ، ولم يدافعوا عن عاصمتهم.

لقد دخلت الحركة منتصرة الى العاصمة والقصر الرئاسي، بالمقابل شعر الرأي العام الأمريكي بالعار بما فعلته ادارتهم وعملها على إنزال العلم الامريكي من سفارتها في افغانستان، مع عدم قدرتها على اجلاء رعاياها وعملائها والمنظر المخيف الذي حدث مع الطائرة العسكرية على مرأى العالم.

ان الذي حدث هو هزيمة وجود للولايات المتحدة الأمريكية، ترافق ذلك مع اعتراف الرئيس الامريكي «جو بايدن» بمرارة الخذلان مع اعلانه إنفاق الولايات المتحدة الامريكية تريليوني دولار على مدى 20 عام بدون جدوى واضحة، اما وزير الدفاع الامريكي" لويد اوستن" فقد كان أكثر دقة في تشخيص ما حدث اذ أكد " انه لا يمكن شراء الإرادة ولا يمكن شراء القيادة " في اشارة الى تخاذل الجيش والقيادة الأفغانية في الدفاع عن دولتهم، وهذا يدل ايضاً ان لا امان مع المحتل مهما كانت المميزات والغنائم التي يحصل عليها الوكلاء.

أن الوضع الحالي بشأن افغانستان قد تغير، والان وبعد اعلان سيطرة الحركة على مقدرات الدولة، بدأت الدول الأوروبية خاصة والدول الاخرى تتداول في كيفية التعاطي مع حركة طالبان وكيفية تأمين مصالحها وفق السلوك الذي من المفترض انها تفاوضت فيه مع الادارة الامريكية بخصوص الحقوق والحريات ولاسيما دعم المرأة الافغانية وازالة القيود التي كانت تخضع لها في الماضي وهل حركة طالبان الان وبنسختها الجديدة تختلف عن سابقاتها؟ وهل غيرت سلوكها السابق؟

وكانت قد بدأت المحادثات في العاصمة القطرية الدوحة بين اللجنة الثلاثية برئاسة "حامد قرضاي "و "عبد الله عبد الله" و"قلب الدين حكميتار" وبين الحركة للتوصل الى حل تشكيل حكومة ترضي جميع الاطراف و يكون شكل الحكم مقبولاً دولياً واقليمياً وداخلياً، كما وضع المجتمع الدولي شروط مسبقة للاعتراف بحركة طالبان، مع التأكيد أن أقوال قادتها لابد وأن تتوافق بأفعال من شأنها طمأنة العالم بشأن كيفية إدارة الحركة لأفغانستان، وانتفاء فرص عودتها إلى سيرتها الأولى قبل 20 عاماً، في الوقت الذي تنتهج فيه طالبان سياسة برغماتية تهدف إلى تغيير الصورة النمطية المأخوذة عنها، وعلى الرغم مما اظهرته الحركة من مرونة في تصريحات قياداتها، فإن الواقع على الأرض قد لا يتوافق بشكل كبير مع الرؤية العالمية، وجاء اعلان الحركة بتشكيل الحكومة الانتقالية في 7 أيلول 2021 لتكون محط انظار العالم، اذ جاءت الحكومة برئاسة " محمد حسن آخوند "، "وعبدالغني برادار" نائباً لرئيس الحكومة، وتضم كذلك "محمد يعقوب مجاهد" وزيراً للدفاع بالوكالة، و"أسد الدين حقاني" وزيراً للداخلية، و"أمير خان متقي" وزيراً للخارجية، و"عباس ستاكينزاي" قائماً بأعمال وزير الخارجية، كما أعلنت الحركة تعيين "عبدالحق واثق "رئيساً للاستخبارات في أفغانستان، مع وجود شواغر في بعض الوزارات يجري التداول بشأنها، واكد المتحدث باسم الحركة " ذبيح الله مجاهد" انها «حكومة تصريف الأعمال تتعاطى مع الوضع الحالي، وبعدها سيكون لدينا نقاشات ومحادثات مع مختلف الأطياف والقبائل»، واستطرد مجاهد: «نطلب ممن يريدون تنظيم تظاهرات، أن يتواصلوا معنا قبل تنظيمها حتى نوفر الامن لهم، وعليهم أن يعرفونا بموضوع إحتجاجهم يجب الحرص على توفر عدد من الأشياء، مثل مكان الاحتجاج، حتى يتم منح الترخيص لهم».

وعلى الرغم من تشكيل الحكومة منذ ايلول 2021 الا ان اغلب دول العالم لا تعترف بحكومة طالبان ذات التوجهات الاسلامية ، اذ دعت حركة طالبان في 20 كانون الثاني /يناير 2022 دول العالم لاسيما الدول الاسلامية الى الاعتراف بها رسمياً ، فقد دعا " حسن آخوند " دول العالم للاعتراف رسمياً بإدارة طالبان للبلاد وقال "ان المساعدات قصيرة الأجل ليست هي الحل ،ويجب ان نحاول إيجاد طريقة لحل المشاكل بشكل جذري " بالمقابل تحدثت مبعوثة الامين العام للأمم المتحدة لأفغانستان " ديبورا ليونز " "ان الازمة الاقتصادية الافغانية تمثل مشكلة خطيرة يتعين على جميع الدول العمل على معالجتها، والامم المتحدة تعمل على انعاش اقتصاد افغانستان ومعالجة المشكلات الاقتصادية بشكل اساس " ، اذ لازالت الحركة تواجه مطالب من الدول الاوروبية بضمان حقوق الانسان وتحسين حماية النساء والاطفال من العنف وتقييد الحريات ، وهناك وفود افغانية تتجه الى جنيف للقاء اللجنة الدولية للصليب الاحمر من اجل الاتفاق على ضمان تعزيز احترام المبادئ الانسانية من قبل حكومة طالبان ، لاسيما وان المنظمات الاغاثية تؤشر قرب وقوع كوارث انسانية في افغانستان اذا لم ترفع الحكومات الاوروبية العقوبات الاقتصادية المشددة على حركة طالبان ، ودعت مفوضة الامم المتحدة لحقوق الانسان " ميشيل بأشليه " مجلس الامن الى التحقق من محاسبة مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات في افغانستان ولاسيما ضد النساء والاطفال ودعت جميع الدول الى استخدام نفوذها مع الحركة لتشجيع احترام حقوق الانسان ودعت الى انشاء مسارات آمنه وبرامج لإعادة توطين الافغانيات المدافعات عن حقوق الانسان والانهاء الفوري لترحيل النساء الافغانيات اللواتي يطالبن بالحماية الدولية .

كان من المفترض ان تعقد في آذار 2022 قمة افتراضية للأمم المتحدة تهدف الى جمع المليارات لتجنب أزمة انسانية مدمرة في افغانستان، وفي تقرير الامم المتحدة الانساني بصدد افغانستان أكد ان هناك 24 مليون افغاني يحتاجون الى مساعدة عاجلة للبقاء على قيد الحياة، وان هناك حاجة ملحة لجمع 4,4 مليار دولار.

وأخيراً ان الحركة مازالت متمسكة بأفكارها والتي قد لا تروق لفئات كثيرة من الشعب الافغاني والمجتمع الدولي ،وهذا ما يتعارض مع الحقوق والحريات ونتائج هذا التضييق قد تظهر بمظاهر عنف تدخل الشعب الافغاني بدوامة من الحرب الاهلية والفوضى العارمة ، اذا لم تتشكل حكومة معترف بها دولياً واقليمياً، قادرة على استيعاب جميع الاطراف بمختلف افكارها ومعتقداتها الايديولوجية ، وهذا ما تؤكد عليه الدول الأوروبية، ومنظماتها المختصة بالحقوق والحريات والمستقبل كفيل بتقييم اداء الحكومة الأفغانية وما يمكن ان تفعله لإنقاذ الشعب الافغاني المنهك من الحروب والصراعات الدائمة .

**البدون وقضية المواطنة في الكويت**

**أ.م.د. احمد محمد علي العوادي**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد**

تعد ازمة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت من القضايا الخطيرة على الاستقرار المجتمعي والسياسي في الكويت، لاسيما أن البدون لا يتمتعون بحق المواطنة مع أقرانهم الذين يملكون الجنسية، مما يمنعهم فرص الحصول على متطلبات الحياة الاساسية لاسيما العمل والدراسة والرعاية، الصحية، والملكية العقارية، والسفر.

والبدون هو مصطلح يعود أصله الى اهل البادية والذين لم يحصلوا على الجنسية الكويتية بعد استقلال الكويت من السلطات البريطانية في العام 1961 ويمثل القبائل التي سكنت على الحدود بين السعودية الكويتية والحدود العراقية الكويتية وهي قبائل متنقلة لذلك لم يستطيعوا الحصول عليها او لم يطلبوها، وقد تغيرت هذه التسمية حسب القانون الكويتي في العام 1979 فتم تسميتهم (غير كويتي) او (بدون جنسية) واخر تسمية لهم كانت (مقيم غير شرعي).

ترى الكويت ان البدون هم اشخاص من جنسيات مختلفة اغلبهم قدموا من جيران الكويت لاسيما العراق والسعودية جاءوا للعمل والانضمام للجيش الكويتي وسجلت وثائقهم على انهم بدون الجنسية، ان من أسباب تأزم العلاقة بين البدون والحكومة الكويتية هو اتهام البدون بمساندة العراق في احداث غزو العراق للكويت العام 1990 وهو اتهام غير صحيح مما جعل هناك احتقانا لدى هذه الفئة لاسيما وان عدد غير قليل منهم شارك مع المعارضة الكويتية في تلك المدة او خرج الى السعودية مع خروج الاسرة الحاكمة، وفي العام 2000 أقر مجلس الامة الكويتي تعديلا يعطي ثلث اعداد البدون الجنسية الكويتية على شرط ان يكونوا مسجلين في احصاء 1965 واصدر امير الكويت في حينها الشيخ جابر الاحمد الصباح مرسوما بمنح الجنسية ل(2000) من بدون الجنسية سنويا لكن سرعان ما توقف تطبيق هذا المرسوم حتى العام 2007 بإقراره من قبل مجلس الامة، لكن هذا الاجراء لم يحل المشكلة.

وفي عام 2010، بدأ البدون بالاحتجاج والتظاهر؛ للمطالبة بتحقيق العدل والمساواة، ومنحهم الحقوق الإنسانية كاستخراج بيانات رسمية كشهادة ميلاد ووفاة، ومنحهم جوازات سفر للتنقل بحرية.

وبعد ما سمي أحداث الربيع العربي بدأ البدون في بداية 2011 بمظاهرات للمطالبة بحقوقهم المدنية وحل قضيتهم، الا ان هذه التظاهرات قوبلت باستعمال القوة وفي 18 شباط 2011الُقي القبض على 120 من المتظاهرين وجرح ما يقارب 30، وتكررت هذه التظاهرات والمصادمات مع قوات الامن الكويتية واستعمال العنف حسب تقارير منظمة العفو الدولية واستعملت الهروات والعربات المصفحة لتفريق المتظاهرين لتفريق 200 شخص في منطقة تيماء غرب مدينة الكويت، وواجه المتظاهرون محاكمات على خلفية هذه التظاهرات.

وقد حاولت الكويت أيجاد معالجات لهذه القضية عندما اعلنت في 10 تشرين الثاني 2014 إن بإمكان البدون الحصول على جنسية دولة جزر القمر لحل مشكلتهم لكن هذه الدعوة وجهت برفض واسع لاسيما مع أعدادهم الكبيرة التي تتراوح ما بين 95 ألف الى 110 ألف حسب تفاوت مصادر المعلومات ويمثلون 4% من سكان الدولة مقابل 40% من الكويتيين.

إذ محاولات إيجاد حلول جزئية لهذه الأزمة عبر شراء جنسيات من جزر القمر غير واقعية ويبقيهم مقيدين لسياسات الحكومات وقوانين الإقامة، ويعاملون كأجانب في البلدان الذي ولدو فيها، كل ذلك نتيجة عدم وجود حلول جذرية لهذه الازمة وسياسات دمج واقعية لهذه الشريحة لذلك عملية الإصلاح أصبحت ضرورية لحل هذه الأزمة.

كذلك فسياسات إسقاط الجنسية عن المعارضين مستمرة إذ بلغ عدد من اسقطت جنسيتهم في البحرين منذ العام 2012 الى 2018 (578) وترحيل (11) شخص من المسقطة جنسيتهم خلال عامي 2017و2018، الى جانب حرمان المسقطة عنهم جنسيتهم من الحقوق التقاعدية أستناداً الى المرسوم الصادر العام 2015، كذلك الحال في الكويت وإسقاط الجنسية عن عدد من المعارضين ورجال الدين وإعلاميين بحجة الحفاظ على الأمن القومي للبلاد وبلغ عدد من اسقط عنهم الجنسية (148) اعيد ل(7) عوائل فقط.

وعلية فان ازمة البدون في الكويت تعد ازمة خطيرة وتهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الكويت والتأخير في حلها سيؤدي الى نتائج سلبية عديدة على التماسك المجتمعي في الكويت ويزيد من الازمات التي تعاني منها الكويت لاسيما بعد تنامي النزعة الطائفية في المنطقة الى جانب النزعة القبلية وتنامي التطرف والجماعات الاصولية التي تخوفت منها الكويت ودول الخليج بشكل عام.

**القيادة ودورها في اداء الموظف الجامعي**

**د. لواحظ خليل ابراهيم**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد**

في السنوات الأخيرة، بدأت الموارد البشرية في المنظمات المختلفة في إيلاء المزيد من الاهتمام لخصائص وسلوك المديرين، وطبيعة العلاقة بينهم وبين مرؤوسيهم في المنظمات بشكل عام، وأنماط القيادة التي يتبعونها.

ظهر مفهوم القيادة الإدارية في علم الإدارة، وهو ضرورة أساسية ومهمة لجميع المؤسسات، وهو من الوظائف الإدارية المشتقة والمكملة للوظائف الإدارية الرئيسية التي يؤديها المدير.

مع ظهور هذه الوظيفة، بدأ التفاعل وتوزيع العمل بين الأفراد والجماعات في النظم الاجتماعية. وهي من الوسائل المهمة والناجحة للوصول إلى هدف المؤسسات وتحقيق مبدأ الشفافية والولاء والانتماء والشمولية في العمل، وتعمل على تنسيق وتخطيط وتطوير الاستراتيجيات الرئيسة للمؤسسة، ويحدد كفاءة المدير ونجاحه أو فشله وعدم كفاءته.

تحفز عملية القيادة موظفي المنظمة على إنجاز مهامهم بشكل جيد والمساهمة في تحقيق الأهداف التنظيمية المحددة. وظيفة القيادة الإدارية هي عملية ذات أثر متبادل بين القائد وأتباعه.

زاد الاهتمام بالمدير القائد وقدرة المدير على استخدام القوة والمهارة وأنواع السلطة التي تمكنه من التأثير على أتباعه وكسب الثقة والتحفيز والتوجيه والتواصل معهم وتوضيح الرؤية التي تمكنهم من تنفيذ عملهم في المنظمة على أكمل وجه وتحقيق الأهداف المحددة للمنظمة بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

يعمل القائد الإداري بقرار رسمي، بشرط توافر السمات والخصائص القيادية، ويشرف على العاملين، ويعمل على تحقيق أهداف المنظمة، ويؤثر على سلطته ويستخدمها بالطريقة الصحيحة. القائد الإداري عنصر أساس ومهم في عملية التنمية الاقتصادية.

تُعدُ القيادة الإدارية مهمة في تحقيق الرضا الوظيفي للموظف عموما والموظف الجامعي بشكل خاص، وخلق بيئة عمل، والشعور بالاستقرار داخل الوظيفة، وتلبية احتياجات الموظف الجامعي حتى يكون مبدع في عمله وأداء واجباته الأساسية.

لذلك، يجب على القائد أن يختار أسلوب القيادة المناسب، وأن يمتلك مجموعة من الصفات التي تجعله قادرًا على التأثير في سلوك موظفيه ويكون موضع ثقة واحترام.

**مراحل القيادة**

1. التوزيع، بما في ذلك تخطيط وتوجيه الأنشطة وفقا للتعليمات.
2. التنفيذ، بما في ذلك توجيه ومراقبة وتعويض ودعم أداء الموظفين.
3. التقويم بما في ذلك التحكم وتقويم العمل.
4. الدافع، بما في ذلك تقديم المكافآت وردود الفعل على مدى جودة أداء الموظفين للأهداف المحددة والمخططة.

**المدير والقائد**

تتداخل القيادة والإدارة من حيث أنهما يتطلبان تحمل مسؤولية النجاح. القائد مسؤول عن موظفيه وكذلك المدير الذي يعتمد على السلطة الممنوحة له من أعلى سلطة نتيجة لأداء وظيفته وفي معظم الحالات يتم فرضه على العمال، وليس بالضرورة أن ينال رضاهم.

**المدير:**

يهتم المدير بتحقيق أهداف العمل أكثر من اهتمامه بأهداف الموظفين التي تُعدُ ثانوية بالنسبة له. وفي بعض الأحيان لا يلتفت إلى العمال وكأنهم غير مهمين لمتطلبات العمل، ويعتمدون على سلطة الوظيفة وإصدار الأوامر والتعليمات.

يكرس المدير عمله للتركيز على تطوير المنظمة، قد يهتم بتحسين ظروف الموظفين، وتحقيق رفاهيتهم، وتعزيز مشاركتهم مع المنظمة. وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن أن يكون المدير قائداً أو لا يكون في أوقات أخرى.

**القائد**:

يستمد القائد صلاحياته من كادر العمل نفسه، وتنبع القيادة منهم ويشعر الأعضاء بالحاجة إليها ويؤمنون بأهدافهم. يعتمد في تعامله مع أتباعه على قوة التأثير والإقناع والتأثير الشخصي، وهو ما ترضى عنه المجموعة التي يقودها ويقنعها، ويهتم بتحقيق أهداف العمال حيث يهتم بتحقيق أهداف العمل.

يشير مفهوم القيادة إلى المسؤولية التي تسعى إلى تحقيق أهداف معينة من خلال استخدام الموارد المتاحة لضمان التماسك. المسؤولية والثقة هما مفتاح النجاح في قيادة الآخرين، لأنهما ضروريان ويعملان كحلقة وصل بين الموظفين والخطط المستقبلية لأي مؤسسة من أجل تحقيق أهدافها. يشعر أتباع القيادة بأهميتهم في نجاح العمل وعليه يتم تحقيق الأهداف المخططة.

تتطلب خصائص القائد النشط الخبرة والثقة والصبر والشجاعة والالتزام وكونه وجهة نظر التابع في كل شيء. يقوم القائد الجيد بتدريب الموظفين وتعريفهم بالقوانين المعمول بها. يحدد الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل المنظمة.

يُعدُ الإبداع من المجالات المهمة في تكوين شخصية القائد، فهو من أهم عوامل النجاح في الحياة اليومية بشكل عام، والنجاح في المنظمات بشكل خاص، والاهتمام بالإبداع من أهم عوامل النجاح وأهم الأهداف التنظيمية التي تسعى إليها المنظمات المتقدمة والتي تُعدُ قادتها المبدعين ومرؤوسيهم عماد ثرواتهم ووسيلة تطويرها في كافة المجالات.

ويمكن تعريف مفهوم الأداء الوظيفي على أنه النشاط الذي يمتلكه الفرد لإنجاز مهامه أو الأهداف المحددة له بنجاح، وهو مهم لنجاح المنظمات لأنه يمثل سلاحا حاسما في الصراع من أجل البقاء والنمو، تدرك المنظمات الرائدة أن الاهتمام بالعنصر البشري هو السبيل للمنافسة وتحقيق التميز، فهو العنصر التنظيمي الوحيد القادر من خلال أدائه الوظيفي على استيعاب المفاهيم والأفكار الجديدة التي تساعد على استغلال المزايا، ومواجهة التحديات التي تفرضها الظروف البيئية المعاصرة كمحرك رئيس وأساس لجميع الأنشطة.

يُعد سلوك القائد الاداري داخل المؤسسات اهم سمات القائد فهو ذو تأثير ودور في تحسين جودة السلوك والأداء الوظيفي للموظفين مما يحسن أداء المؤسسات ويعزز الثقة بها.

لمراقبة وتقييم أداء الموظفين لتعزيز الإيجابيات وتصحيح السلبيات وتطوير وتحفيز الموظفين بشكل مستمر.

يتخذ القرار الصحيح في المواقف المفاجئة، ويزيد من معدل الإبداع والإنتاج، يتسم بالعدالة ويوزع اهتمامه بين العمل، والعلاقات الإنسانية بين العاملين، إذ يعطي كل منهم حقه.

وان يعمل على خلق مناخ مناسب للموظفين لزيادة شعورهم بالرضا وان يتخذ القرارات التي تصب في مصلحة الموظفين ومصلحة العمل مما يجعلهم يؤيدون قراراته وينفذونها دون اعتراض.

يُعدُ الموظف، بما في ذلك موظف الجامعة، من الأصول المحورية التي بدونها لا يمكن تحقيق الأهداف المرجوة للجامعة. إذ يُعد أداء الموظفين أحدى العوامل الرئيسة العديدة التي تهدف إلى تحقيق النتائج التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالأهداف التنظيمية المخطط لها.

يمكن زيادة أداء الموظفين إذا كان قائدهم ذي أخلاق حميدة تولد آثاراً إيجابية وترفع مستوى أداء الموظف، وتكوين علاقة إيجابية بين القيادة والموظف الراغب في المشاركة في إيجاد حلول للمشكلات والعمل على إنجاز العمل بكفاءة وتحقيق الرضا وإستعداد الموظفين لبذل جهود إضافية ورفع مستوى أدائهم. فهم يراقبون القيادة العليا ويُعدون أخلاقيات القائد قضية مهمة داخل المنظمة.

**الرضا الوظيفي والأداء: -**

يحظى الرضا الوظيفي باهتمام علماء الإدارة، بدراسة جوانب ووسائل ومصادر رضا الموظفين، وقياس درجة رضاهم عن وظائفهم وأدائهم لعملهم،

وهو ظاهرة سلوك تنظيمي تتعامل مع مشاعر الموظفين والاتجاهات النفسية للعاملين تجاه عملهم ومدى ارتياحهم وسعادتهم في العمل وقبولهم لعناصر العمل الأساسية مثل الأجر وسياسة المنظمة والرؤساء والزملاء وفرص الترقي وفرص تحقيق الذات.

يجب أن تلبي القيادة الناجحة احتياجات الموظفين، وتحقق الرضا الوظيفي، وتشركهم في صنع القرار، وتخلق بيئة عمل جيدة، وتحفزهم على الأداء، وتعاملهم جميعًا دون تحيز حتى تتمكن الإدارة من تحقيق أهدافها.

تعتبر القيادة من أكثر العوامل فاعلية التي تؤثر على سلوك الموظفين في المنظمات، وأسلوب القيادة له تأثير كبير على الرضا الوظيفي. القائد الفعال يحفز ويلهم ويقنع ويوجه لدعم وتحقيق الأهداف التنظيمية.

**مكونات اًلرضا اًلوظيفي**

* الرضا عن العائد المالي: يُقصد به مدى تناسب الرواتب مع نفقات المعيشة، وموضوعية نظام الأجور المعمول به في المنظمة، ومدى مشاركة العامل في الحصول على المكافآت التي تمنحها المنظمة للأفراد، ومدى تناسب الرواتب مع الجهد المبذول.
* الرضا عن طبيعة العمل: يُقصد الاحترام الذي يحققه العمل للموظف، ومدى إثارة الحماس وتحفيز الطاقات الصعبة، الذي يولده للموظف وإحساسه بقيمة اداءه وقيمة المهام التي يقوم بها، وتوافق الإجراءات والقواعد التي تحكم سير العمل مع اتجاهات الموظف والسماح للموظف أن يبتكر ويبدع.
* الرضا عن الإشراف. يقصد به مدى مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات ومدى توفر المواصفات الشخصية للقائد والمشرف من حيث الكفاءة وقوة الشخصية والفطنة، والسماح بحرية التصرف في بعض المواقف.
* الرضا عن فرص الترقية: ان يحصل الموظفين على فرص الترقية كل حسب استحقاقه الفعلي.
* الرضا عن ظروف العمل: هو مجموعة الظروف المادية الموجودة في العمل والتي تؤثر على أداء الخدمة واستقبال العميل لها، مثل الإضاءة، وتوافر أماكن جلوس للعملاء، وسهولة تنظيف المكان، وتوافر أماكن منتظمة للخدمة، توافر التهوية، وما إذا كانت هذه الظروف مناسبة أم أقل من المستوى المطلوب.
* الرضا عن ساعات العمل: يشكل عدد ساعات العمل حافزاً للموظف على أن يكون منتجاً، لأن الفرد يستطيع العمل ساعات عدة في اليوم وفي أوقات وتواريخ محددة ضمن طاقاته البدنية وقدراته العقلية، لكنه لا يستطيع العمل في جميع الساعات وفي جميع الأيام مع الإنتاج نفسه.

إذا تجاوزت ساعات العمل المستوى الذي يستطيع الموظف تحمله، فإن ذلك يؤدي إلى إحساسه بالتوتر والملل، وينعكس هذا الشعور على حالة الموظف الأخلاقية وعدم الرضا وعدم الكفاءة في الإنتاج. عندما يكون الضغط غير موجود أو منخفض، يكون الفرد قادرًا على الحفاظ على مستوى الأداء الحالي.

* الرضا عن فريق العمل: إي مدى انسجام الموظفين فيما بينهم ورضاهم عن القائد.

**تأثير تهريب الاثار العراقية على الموروث الثقافي العراقي**

**م.م.علاء عبد الرزاق**

**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد**

تتناول الورقة التأثير الذي تركته ظاهرة تهريب الاثار العراقية على الموروث الثقافي العراقي والهوية العراقية وذلك لما تشكله هذه الاثار من نفائس ثمينة كشفت عمق الحضارة العراقية واصالتها ودورها الكبير في رفد الحضارة الانسانية بمختلف العلوم والمعارف التي أضحت جزءا أساسيا من التراث الانساني العالمي تشكل بلاد ما بين النهرين بامتدادها التاريخي وعمق الحضارات التي نشأت فيها بمثابة مكتبة ضخمة من المعلومات التي تساهم في كشف اسرار الاديان العالمية الرئيسة كما تقدم معلومات مستفيضة لدارسي علم الاديان المقارن، وكذلك تتبع تاريخ الجنس البشري وتطور الحياة البدائية الاولى ومعرفة التأثير الذي مارسته حضارة بلاد ما بين النهرين على الحضارات العالمية والثقافات التي تقاربت أو احتكت بالحضارة النهرينية، وعلى هذا الاساس يشكل الموروث الثقافي العراقي سواء ما كان سابقا على عصور التاريخ والتدوين او ما تلاه واثناء المرحلة التي سبقت الفتح الاسلامي بمثابة نقطة التقاء للأديان العالمية الرئيسة ولمعتنقيها الامر الذي يجعل العراق بمثابة مركز جذب ديني وثقافي وسياحي .

وتشير جملة من المؤشرات التاريخية والاثارية إلى وجود ما يقارب عشرة الاف موقع اثري في العراق تكشف عن وجود معالم حضارية تغطي حقباً زمنية متصلة منذ العصور الحجرية قبل أكثر من مائة الف عام وصولاً للحقب الاسلامية، لقد اتسمت التشكيلة الخاصة بالموروث الحضاري العراقي بالأصالة والاستمرارية وهي عناصر صنعت اطارا مترابطاً للأسس الحضارية التي ابرزت الهوية العراقية بالشكل الذي بدت عليه، لقد سبقت الحضارة العراقية حضارات اخرى من حيث انشاء الاستقرار الحضاري والاجتماعي فمنذ العصر الحجري الحديث شرع العراقيون القدماء بإقامة القرى الزراعية وبنوا بيوتا ومخازن وعملوا على نسج الملابس وصنعوا الفخار وصممت قطع فنية بالرسم والنحت على الطين، وعرفت مناطق شمال العراق باقامة قرى كشفت عن عمق الوعي الفني والحضاري عند الانسان العراقي القديم ومثل هذه الاهمية دفعت بالدول الاوربية ومنذ امدٍ بعيد وعن طريق الرحالة والمستكشفين للتنقيب ومن ثم سرقة الجزء الاكبر من الاثار العراقية التي تشكل احدى المرتكزات الاساسية للموروث الثقافي العراقي ويمكن القول ان القرن التاسع عشر شهد استهلالاً لأكبر حملات سرقة وتفكيك الاثار العراقية لذلك كانت الحملات التي ضمت مستكشفين ورحالة ورجال دين وضباط مخابرات يعملون تحت ستار علماء اثار تنشط في أكثر من بقعة في العراق وكانت الميزة الاساسية لهذه الحملات هي الحفر العشوائي في المواقع الاثرية الامر الذي جعل عملهم بعيداً عن الاساليب العلمية التي اتبعها علماء اخرون في بلدان مثل مصر وبلاد الشام مثلاً فلم تسجل الاثار المستكشفة بأنواعها واحجامها واهملت الاثار الصغيرة وكذلك الرقم الطينية المهشمة ومخططات المباني التي اختلطت جدرانها سيما تلك المبنية من الطين بالأرض التي احتضنتها وفقدت الكثير من الاثار المستكشفة وسرقة واحد من اهم الاثار الاشورية الا وهو الثور المجنح لاماسو حارس الامبراطورية على يد بعثة فرنسية في منطقة دور شروكين في نينوى كما سرقت مكتبة اشور بانيبال في موقع تل قوينجق في الموصل والتي ضمت الموروث الحضاري القديم من نصوص مسمارية ورقم فُهرست محتوياتها بشكل فريد وبلغ عديد رقمها حوالي 25,000 الف رقيم طيني ضمت معارف وطقوس وعلوم العراقيين القدامى وكان لبريطانيا نتيجة لنفوذها في العراق حصة الاسد في نقل مختلف هذه الرقم وعرضها في المتاحف البريطانية وكانت الملامح الخاصة بالتراث الديني الاشوري والبابلي وعلاقته بالموروث التوراتي اهم ما يبحث عنه البريطانيون ولا سيما فيما يتعلق بقصة الخلق والطوفان وبدايات العقيدة التوحيدية واثار الاهتمام بالقصص التوراتي وعلاقة الموروث العراقي بهذه القصص اهتمام المئات من الآثاريين الذين نقلوا مئات من الرقم الطينية التي لو امكن التعرف على محتوياتها لتغيرت سرديات دينية عديدة ولسلب منها ما تدعيه من قدسية.

اما اثار جنوب العراق فقد تقاسمتها كل من البعثات الفرنسية والبريطانية وبدأت عمليات السرقة المنظمة منذ العام 1878 وعلى يد الرحالة الفرنسي دي سارزيك كما دخل العثمانيون ذاتهم في صفقات تخص سرقة وتهريب الاثار العراقية مع الفرنسيين والانكليز شريطة تسليم جزء من الاثار لمتحف الاثار العثمانية في اسطنبول والتي بدأت عملية نقل الاثار العراقية اليه منذ العام 1887 كما دخلت المانيا هي الاخرى سوق تهريب ونقل الاثار العراقية ولاسيما بعد ان تمت عملية سرقة بوابة عشتار ونقلها الى متحف برلين إذ جزئت قطعها ورقمت و وضعت في صناديق خاصة قبل شحنها الى المانيا لتتم هناك عملية إعادة ترتيبها وتنظيمها من جديد حسب شكلها القديم بالضبط ورغم الجهود التي بذلتها الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الحكم الملكي في العام 1921 وحتى العهد الجمهوري الاول في السعي للحفاظ على الاثار وتأسيس متحف يضمها وضع لبناته الاولى في العام 1923 الا ان الاهتمام بالآثار العراقية والموروث الثقافي العراقي القديم سواء ما كان منه قد دون قبل الاسلام او بعده لم يرق ليصبح جزءا من اهتمامات المثقف العراقي ناهيك عن المواطن العادي، لذلك لم يكن من المستغرب ان لا نجد منقباً عراقيا ملماً بالآثار العراقية ظهر قبل المرحوم الاستاذ طه باقر المولود في العام 1912بعد ان رسخَ عدد كبير من المنقبين والآثاريين الاوربيين فكرة انقطاع التواصل الحضاري بين عراقيي اليوم وعراقيي الامس وعليه تحول الموروث الثقافي الموجود على ارض العراق لتراث انساني مشاع يحق لمن يفهم رموزه وابعاده تملكه والاستفادة منه، وهي ثيمة يؤمن بها العديد من عراقيي اليوم.

لقد ظهرت بعد حرب الخليج الاولى في العام 1991 بوادر عودة لنشاط تخريبي طال ما تبقى من الاثار العراقية وبيعت على يد مسؤولين مقربين من رأس النظام السابق اثار عراقية لا تقدر بثمن وكانت جزءا من خطة مرسومة بدقة لتخريب الهوية العراقية والذاكرة التاريخية حتى جاءت الضربة القاصمة للآثار العراقية بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 فمنذ اليوم الثاني لاحتلال بغداد أي في العاشر من نيسان تعرض المتحف العراقي لعملية نهب استمرت ما يقارب ثلاثة ايام دون ان تسعى القوات الامريكية للحفاظ على القاعات التي تضم نفائس المخطوطات القديمة والاثار القديمة والاسلامية لعهود مختلفة ولقد تمكن الموظفون، الذين أظهروا شجاعة هائلة ورغبة متفانية، من نقل وتخزين 8366 قطعة أثرية بأمان قبل نهبها، وجرى الاستيلاء على حوالي 15000 قطعة خلال الـ36 ساعة. ورغم استعادة 7000 قطعة، لا يزال هناك ما يزيد على 8000 قطعة مفقودة، من بينها قطع أثرية تعود لآلاف السنين من بعض أقدم المواقع في الشرق الأوسط. وتُعد عملية النهب واحدة من أسوأ أعمال التخريب الثقافي في العصور الحديثة، كما أن المزيد من تاريخ العراق الثقافي الثري تعرض للتدمير والإتلاف والسرقة خلال السنوات اللاحقة.

ولقد سرقت القوات الامريكية الارشيف العراقي اليهودي وهو ارشيف عراقي بالكامل يعود جزء منه للطائفة اليهودية في العراق كان قد خزن في قبو مقر سابق للمخابرات العراقية وتعرض للتلف ويضم وثائق شخصية للدولة عن جميع المواطنين الذين وقع عليهم التسفير والتهجير بما فيها أبناء الاقليات الدينية ويوجد حالياً في مركز الارشيف الوطني فــــــــــــــــي العاصمة الاتحادية واشنطن.

كان من اليسير التعرف على بعض القطع الأثرية الثمينة التي سُرقت من المتحف بحيث لم يكن من الممكن أن تظهر بشكل علني في السوق العراقية، مما يوحي بأنها أُخذت لمشترين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر نهب محتويات المتحف بالفعل.

وقاد الغضب العالمي إزاء أعمال النهب بالفعل إلى إجراءات فورية. وكان من أنجح البرامج العفو الذي منحته السلطات العراقية والذي أدى إلى إعادة 2000 قطعة تقريبا بحلول يناير/كانون الثاني عام 2004، فضلا عن ألف قطعة أخرى حصل عليها المحققون العراقيون والأميركيون. وكانت عمليات الإعادة الأولية محلية إلى حد كبير. ومن بين النجاحات الأولى استعادة سيدة الوركاء الشهيرة، التي تعود إلى حوالي 3100 قبل الميلاد، واستعادها المحققون من مزرعة قريبة بعد ورود بلاغ بذلك. كما جرى إعادة قطع أخرى إلى الوطن بعد إجراء تحقيقات دولية (يبدو أن عددا هائلا من القطع قد نُقل إلى الخارج عبر لندن ونيويورك في أعقاب ذلك)، مثل تمثال سرجون الثاني ملك آشور، الذي ضُبط في نيويورك عام 2008 وأُعيد إلى المتحف في عام 2015.وبالمثل جرى العثور على أثقل القطع المسروقة، وهو تمثال مقطوع الرأس للملك السومري إينتيمينا ملك لكش في حدود العام 2400 قبل الميلاد، في نيويورك عام 2006 بمساعدة أحد تجار التحف. واحتفظ كل من الإنتربول وجامعة شيكاغو بقواعد بيانات معقدة تضم القطع المسروقة من المتحف. في حين أن الدمار والنهب الذي يتعرض له الإرث الثقافي لطالما كان نتيجة عرضية للحروب والاهمال المتعمد، فإن حجم النهب الذي حل بالمتحف العراقي كان مذهلا. ولقد احبطت ادارة الرئيس جورج بوش المهتمين بالإرث الثقافي العراقي والذين حذروا من نتائج الاعمال التي ترافقت وتلازمت بعد الاحتلال والتي لم تكن سوى ان مثل هذه الامور الحوادث تحدث في كل حرب ونزاع.

ولقد كان من المفترض أن يمثل نهب المتحف نداء واضحا بالحاجة إلى حماية أفضل للآثار في مناطق الصراع، سواء من المقاتلين أو المواطنين. ولسوء الحظ، لم يكن هذا ما جرى. فقد كان هناك دمار لاحقا حل بالمواقع الأثرية والمتاحف في العراق وفي مدينة الموصل التي تعد متحفا للآثار الاشورية إذ باع تنظيم الدولة الإسلامية الآثار من أجل تمويل السلاح وازدادت عمليات السرقة من كل من المجموعات الخاصة والعامة ومن المواقع الأثرية.

لقد تعرضت المواقع الاثرية في نينوى بالذات بعد حزيران من العام 2014 لتهديد شامل وضياع بعد ان قام تنظيم داعش بتدمير مواقع ومنحوتات أثرية عدة، تحمل العديد من القيم الثقافية المختلفة من الناحية التاريخية، والأثرية، والمعمارية، وكذلك الفنية والجمالية، والمواقع والمعالم الأثرية التي دمرها "داعش" كلياً أو جزئياً كثيرة وموجعة، من المنارة الحدباء التي بناها نور الدين زنكي(1118-1174)، عندما أسس جامعه في القرن السادس الهجري، وجامع النوري أو الجامع الكبير أو جامع النوري الكبير وهو من مساجد العراق التاريخية ويقع في الساحل الأيمن (الغربي) لمدينة الموصل، ومدينة النمرود وهي مدينة أثرية آشورية تقع جنوب شرق الموصل، ويعود تاريخها للقرن الثالث عشر قبل الميلاد، وكانت تعرف باسم "كلحو"، ولم يسلم متحف الموصل وهو ثاني اهم المتاحف في العراق بعد المتحف العراقي ببغداد بطبيعة الحال من التدمير والسرقة ، ، ومرقد النبي يونس، وهو من أبرز المعالم في مدينة الموصل، فضلا عن مكتبة الموصل، و"مرقد الاربعين" وغيرها من المعالم التي لا عدّ ولا حصر لها.

ولقد نمت في ظل السرقة والنقل النهب المنظم تجارة الاثار والتي كان بعض منها مزيفاً وبات حجم السوق جزءا من مشكلة وقف التجارة العالمية غير المشروعة في الآثار المسروقة. ففي أواخر عام 2017 أظهر تحقيق أجرته صحيفة وول ستريت جورنال تقييما واقعيا بأن ما يزيد على مئة ألف قطعة أثرية تُعرض للبيع على الإنترنت يوميا، ومن المرجح أن أكثر من 80% منها مزيف أو مسروق.

ومن المفارقات أنه بعد مرور قرون على نهب العديد من بقايا هذه الكيانات الثقافية القديمة من قبل القوات الاستعمارية الأوروبية من أجل ملء المتاحف الوطنية الكبرى، فإننا بصدد مشاهدة نسخة القرن الحادي والعشرين من الاستعمار الثقافي. إذ يسمح جامعو الآثار بنمو اقتصاد كامل قائم على أنشطة غير مشروعة.

كيف يمكن حماية الاثار العراقية:

لابد من القول إن عملية الحفاظ على الارث الثقافي العراقي يشكل مطلبا اجتماعيا قبل ان يكون هدفاً تسعى لتحقيقه الحكومات المتعاقبة والتي فشلت في الضغط على حكومات الدول الاوربية من اجل استرجاع الاثار العراقية المنهوبة منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر، فعن طريق هذا الارث يمكن ربط الاجيال الناشئة بتاريخها القديم والعمل على ترسيخ الاعتزاز به بعده جزءا أساسياً من الهوية العراقية، ان وعي الفرد العراقي بأهمية هذا الارث وضرورة المحافظة عليه واسترجاعه وصيانته ينشأ وبمرور الزمن تياراً شعبياً يؤمن بوحدة ارض العراق التاريخية وكيانه المستقل والموحد منذ القدم فالآثار البابلية والاشورية تغطي اجزاء الوطن من شماله إلى جنوبه الامر الذي ينفي وبدون مواربة أي ادعاء بحداثة الكيان العراقي وتشكيله من لدن بريطانيا في العام 1921 وعدم ارتباط شماله بباقي اصقاعه في الوسط والجنوب، وعليه الاستسلام لدعوات قومية شوفينية تحاول ايهام العراقيين بغربتهم داخل بلدهم وبتكوينه المستحدث الذي سيكون مآله التقسيم كما كان، وهو الادعاء الذي يناقض الحقائق التاريخية التي تكشف عنها وبشكل دوري المستكشفات من الاثار في كل بقاع العراق.

وتتلاحق اليوم الجهود المضنية للعمل على إعادة الاثار العراقية المسروقة لأحضان الوطن الام عن طريق الدعوات العلمية والسياسية والقانونية والتي تطالب بحق العراق في آثاره المسلوبة منه فضلاً عن محاربة المحاولات المستمرة لسرقة ما تحويه المواقع الاثرية العراقية والمطالبة بحمايتها من عبث العابثين وتجار الاثار المسروقة، وفي الوقت الذي تتباين فيه الآراء حول مصير وحال الاثار المسروقة سواء تلك المعرفة برقم متحفي او الاخرى المشخصة المنقولة لخارج العراق من حيث حالها وطرق العناية بها سواء كانت في المواقع الاثرية أو في المتاحف العراقية فان هذه الاثار تبقى عراقية ويُشار لها بأصالتها الحضارية لوطنها الام. إن جل ما يؤمن به الباحث هو عودة هذه الاثار المسروقة للعراق مع توفير الظروف الملائمة والمتاحف ذات المواصفات العالية في محافظات العراق، فضلاً عن الثقافة والتوعية الاثارية الواجب بثها في المجتمع لتهيئة ملاذ آمن للحفاظ عليها كجزء أساس من مكونات الذات العراقية.

أطلس القوة: سبع ساحات معارك في عالم تربطه الشبكات

The Power Atlas Seven battlegrounds of a networked world‏

كاميليا كامل علوان

سكرتير اول/سفارة العراق في باريس

نشر المجلس الاوربي للعلاقات الخارجية The European Council on Foreign Relations (ECFR) وهو مركز بحثي اوروبي معروف مختص بالشؤون الخارجية والامنية الاوربية، هذا الشهر وبالتعاون مع معهد ميركاتور الألماني (Stiftung Mercator)، دراسة بعنوان (**The Power Atlas) (أطلس القوة)،** مقسمة على 7 محاور رئيسة هي: **الاْقتصاد، والقوة العسكرية، والتكنولوجيا، والبشر، والمناخ، والثقافة، والصحة**، قام بأعدادها عدد من الباحثين المختصين. ذكرت الدراسة ان القوة يتم تعريفها في عالم اليوم وفقا للقدرة على التحكم في تدفقات الناس، والسلع، والمال، والبيانات، وان الدول التي ترى بوضوح الخريطة الجديدة للقوة الجيوسياسية هي وحدها القادرة على السيطرة على العالم الحديث. وفي ادناه ملخص بأهم ما ورد في محاور الدراسة:

**القوة الاقتصادية**

بدأ التحول العالمي في القوة منذ مدة طويلة ومن المتوقع أن يستمر لسنوات قادمة، وهذا واضح في المؤشرات الاْقتصادية. ان التفوق النسبي لبلدان (G7) التي كانت ذات يوم أكبر الدول الصناعية الغربية هو في اْنحدار مستمر. في عام 1990 مثلت هذه الدول 50 % من الناتج الاقتصادي العالمي (على أساس تعادل القوة الشرائية)، وهي تمثل اليوم حوالي 30 %، ووفقا للتوقعات فهي لن تمثل بحلول عام 2050 سوى أكثر من 20%.

وفي الوقت نفسه، تتزايد قوة مجموعة البلدان التي يشار إليها أحيانا" باْسم "مجموعة البلدان السبعة" (E7) وهي البرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وروسيا، وتركيا، وقد وصل ناتجها الاقتصادي المركب الذي كان في عام 1991 يمثل حوالي 37 % فقط من ناتج مجموعة (G7) إلى التكافؤ الآن، ومن المتوقع أن يمثل نصف النـاتج الاقتصادي العالمي بحلول عام 2050. اْشارت الدراسة انه لن يكون من الممكن لمجموعة (G7) في المستقبل مواصلة دعم مركزها المهيمن في السياسة العالمية اعتماد"ا على قوتها الاْقتصادية. كما بينت أن هذه الدول آخذة في الانحدار بشكل فردي، واْضافت اْنه في العام 2050 سوف تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة بين دول العالم ذات الناتج الاقتصادي الأكبر (وفقا لتكافؤ القوة الشرائية)، بينما ستحتل ألمانيا المرتبة السابعة، فقط بريطانيا وفقا" للتوقعات، سوف تتقدم من المركز العاشر الى المركز الحادي عشر.

اْوضحت الدراسة ان " الساحة الرئيسة للمعركة" التي تخوض فيها القوى العظمى حالياْ صراعاتها على القوة، ليست عسكرية بل اقتصادية، وان الأسلحة الاقتصادية المستخدمة للحصول على اليد العليا تتراوح بين اتفاقيات التجارة الحرة، والاجراءات العقابية والعقوبات الاقتصادية.

**واضافت ان الشركات الكبرى تؤدي دورا مهما، اذ تتنافس مع بعضها البعض للسيطرة على الأسواق ومجالات النفوذ. وتملك الصين حاليا 124 شركة كبرى وهي البلد الأكثر تمثيلا على مقياس (Fortune Global 500) لأكبر الشركات في العالم، بينما في العام 2000 لم يكن لديها سوى عشر شركات. وفي الوقت نفسه تراجعت الولايات المتحدة الامريكية من 179 شركة كبرى في العام 2000 إلى 121 في العام 2020، واليابان من 107 إلى 53، وفرنسا من 37 إلى 31، وألمانيا من 37 إلى 27.**

يحتل الغرب المرتبة الاْولى بالنسبة لفرض العقوبات على خصومه، ولا سيما في القطاع الاقتصادي، فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية تدابير عقابية ضد 29,116 ألف فردا، وشركة، ومنظمة، والاتحاد الأوروبي ضد 15,618الف. لكن بطبيعة الحال لم يعد الغرب يحتكر استخدام الإكراه الاقتصادي المباشر من خلال العقوبات، وتلجأ دول أخرى بشكل متزايد إلى استخدام العقوبات ضد الاتحاد الأوربي ودوله، فقد قامت روسيا والصين بفرض عقوبات مضادة، كما دعت تركيا مؤقتا إلى مقاطعة السلع الفرنسية.

**القدرة على المواكبة**

ترى الدراسة أن دول الاتحاد الأوروبي ليست في وضع جيد في القطاع المالي وفي عناصر مهمة من البنية التحتية الحيوية، فضلا" عن تكنولوجيا المعلومات والاْتصالات. لا تزال الأسواق المالية تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى المدى الطويل، قد يحل اليوان الرقمي الصيني في نهاية المطاف محل الدولار الأميركي كبديل. وتتصدر شركات التكنولوجيا الامريكية من حيث كابلات الاتصالات المملوكة للقطاع الخاص، والمهم استراتيجياً تحت سطح البحر، بينما تعد الصين الاقوى من حيث الكابلات المملوكة للدولة. الولايات المتحدة الاْمريكية والصين تهيمن على مجال صناعات التكنولوجيا العالية، سيما في مجالات (cloud computing) وبراءات الاختراع التكنولوجية، والقيمة السوقية لأكبر المنصات الرقمية (الولايات المتحدة: 68 % والصين: 22 %)، لكن أوروبا متخلفة كثيرا. ويلاحظ هذا الاتجاه في مجال تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، اذ وفقا للدراسة، تحتل الصين موقع القيادة. رأت الدراسة ان الدول والشركات التي ستتفوق في الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والمركبات المستقلة، والتكنولوجيا النانوية، والتكنولوجيا الحيوية، وغيرها من قطاعات التكنولوجيا العالية، "ستهيمن في المستقبل على الجغرافية السياسية"، واْضافت أن الولايات المتحدة الاْمريكية والصين يحتلان مركز القيادة، وان الاتحاد الأوربي "يفشل في مجاراة ذلك".

**الهيمنة العسكرية**

لا تزال القوى الغربية تحتفظ بميزة التقدم في القطاع العسكري، فإن الولايات المتحدة وحدها تنفق حوالي 1.83 تريليون دولار أمريكي، تمثل حوالي 40 % من الانفاق العسكري العالمي. أما أوربا (باستثناء روسيا) فتنفق 17.5 %، وإذا اضفنا دول مثل كندا واستراليا واليابان وكوريا الجنوبية الى القائمة فان الدول الغربية وحلفائها يمثلون ثلثي الميزانيات العسكرية في العالم. وتمثل الصين 10.6 %، وروسيا 3.3 %. والوضع مشابه فيما يتعلق بأكبر 100 مصّنع للأسلحة في العالم، فالشركات الأمريكية تمثل مجتمعة 54 %، والشركات الأوربية 21 %، والشركات الصينية 13 %، والشركات الروسية 5 % من إجمالي المبيعات العالمية. وفيما يتعلق بعدد القواعد العسكرية في الخارج تتقدم الولايات المتحدة الامريكية بفارق كبير، بأكثر من نصف جميع القواعد العسكرية الاجنبية، تليها بريطانيا وفرنسا اللتان تملكان قواعد في مستعمراتها الحالية والسابقة. أما روسيا فهي تملك قواعد عسكرية عدة في الخارج، والصين تملك قاعدة واحدة فقط في غينيا الاستوائية. ويمكن إضافة بعض القوى الناشئة مثل تركيا والإمارات العربية المتحدة الى قائمة الدول المالكة لقواعد خارجية.

**قدرات الحرب الإلكترونية**

تشير الدراسة الى ان دول الاتحاد الأوربي لا تملك سوى قدرة جزئية على شن حرب إلكترونية. وتعتمد الدراسة على التصنيفات التي تم تطويرها في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية في كلية كينيدي بجامعة هارفارد الذي يديره وزير الدفاع الامريكي اشتون. ووفقا لمركز بيلفر الذي يميز بين القدرات الهجومية والدفاعية لشن الحرب السيبرانية، تحتل الصين المركز الأول في القدرة على شن حرب إلكترونية دفاعية، تليها فرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي مجال شن حرب إلكترونية هجومية، بقدرات عسكرية، بما في ذلك القدرة على تدمير البنية التحتية لدولة عدوة، تحتل الولايات المتحدة الأمريكية الصدارة، تليها بريطانيا، ثم روسيا، ثم الصين.

وهكذا يمكن بوضوح ملاحظة إن إمكانات القوة العالمية للاتحاد الأوربي ودوله آخذة في التآكل ولا يمكنها مواكبة إمكانات الولايات المتحدة الامريكية والصين، وان القوة الاقتصادية النسبية للاتحاد الأوربي لا تتراجع بشكل منهجي فحسب، بل إن دول الاتحاد المهمة كألمانيا وفرنسا فقدت أيضا مكانتها من حيث حصتها من الشركات الكبرى ذات النفوذ العالمي.

الصين حاليا رائدة في كل قطاع، وهي تهيمن مع الولايات المتحدة الامريكية في قطاعات التكنولوجيا المهمة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات وغيرها، بينما يفشل الاتحاد الأوربي في مجاراتهما، وفي المستقبل سوف تهيمن البلدان والشركات التي تتفوق في هذه المجالات على وجه التحديد على الجغرافية السياسية.

فقط في القطاع العسكري يحتل الغرب ممثلا بالولايات المتحدة الامريكية مركز الصدارة، وبالتالي وعليه يمكن للقوة العسكرية أن تحتل أهمية قصوى في محاولات الغرب للحفاظ على هيمنته العالمية المتضائلة ضد الصين.

**حرب اليمن الموازية في الفضاء السيبراني**[[4]](#footnote-1)\*

***ان التواصل المستمر بالأخبار المزيفة يصيب بالاضطراب حتى المجتمعات المستقرة، بيد انه يكون مهلكًا في مناطق الحرب***

**روبرت موغاه[[5]](#footnote-2)\*\***

**ترجمة: سميرة ابراهيم عبد الر حمن**

**يوازي الحرب الأهلية المروّعة في اليمن نزاع ثانٍ في فضاء المعلومات ــ الإعلام الرقمي والتقليدي ونزاع هدفه السيطرة على الانترنت نفسه. ووسط أزمة انسانية هي الأسوء في العالم ــ حصدت أرواح ما يزيد على 377.000[[6]](#footnote-3) وأجبرت أربعة ملايين على الفرار- ثمة وباء معلومات مُضللة ومعلومات كاذبة[[7]](#footnote-4)\*\*\*\* وخطاب كراهية وتطرف يُفضي الى تقويض ثقة القلة المتبقية بعد سبعة اعوام من النزاع. لا تُظهر هذه الاضرار الرقمية الجهود لتخفيف انتشار كوفيد 19 بل انها تعمل على تعميق العداء بين اليمانيين وتقوض الآمال بتحقيق تسوية سلام دائم.**

**لعل من المفيد القول ان اليمن هو النزاع المسلح الذي يسعى الكل لنسيانه. وكانت الحرب الأهلية قد قُدحت شرارتها في العام 2014 [[8]](#footnote-5) وما أنفكت ان تحولت مباشرة الى نزاع إقليمي بالوكالة بعد ان احتل الحويثون المدعومين من إيران العاصمة صنعاء. وبعد ان أجبر الحويثون الرئيس حينذاك عبد ربه منصور هادي وإدارته للاستقالة في العام 2015، تدّخل بنفسه تحالفٌ، من دول خليجية تقوده السعودية والامارات العربية المتحدة، لشن حملة لا هوادة فيها من الهجمات الجوية والحصار الاقتصادي.**

**وأخفقت اتفاقيات السلام المتتالية والتدابير السياسية في ان يُكتب لها البقاء والاستمرار مع تصميم الجانب الحوثي-الإيراني وجانب الحكومة السعودية على تحقيق نصر عسكري.[[9]](#footnote-6) في تلك الإثناء، صَعّد الحوثيون من حملتهم غير النظامية[[10]](#footnote-7) ضد السعودية مستخدمين الصواريخ والطائرات المُسيرة والالغام البحرية التي زودتهم بها إيران ووكلائها لعرقلة وتعطيل سلاسل آمدادات النفط السعودي.**

**ومن غير المستغرب ان الفوضى المُستدامة في اليمن قد حولته الى نقطة جذب للمتطرفين القُساة. واليمن ليس غريباً على الإرهاب. فتفجير المدمرة الاميركية كول (U.S.S.Cole) السفينة التي كانت تتزود بالوقود في ميناء عدن اليمني في العام 2000 لفت انتباه العالم للقاعدة قبل عام من وقوع هجمات الشهر الجاري من ايلول/سبتمبر 2001. ومنذ ذلك الحين، عززت جماعات تترواح بين القاعدة في شبة الجزيرة العربية والدولة الإسلامية في اليمن وكيانات مدعومة من إيران [[11]](#footnote-8) مثل حزب اللّه من نفوذها هناك، بما في ذلك الفضاء السبراني اليماني.**

**من جانبها، شنت الولايات المتحدة مئات الهجمات الجوية[[12]](#footnote-9) في اليمن منذ العام 2011، رغم انها أوقفت مؤقتاً المشاركة الأميركية -السعودية للمعلومات الاستخباراتية، والتعاون اللوجستي، ومبيعات الأسلحة في العام 2021.**

**في تلك الأثناء، ثمة نوع اخر من الحرب تفَقَد اليمن قوته تدور رُحاها فيه، هذه المرة في الفضاء السيبراني.[[13]](#footnote-10) ومن بداية الصراع سيطر الحوثيون على نطاق "ye" الذي تستخدمه المواقع اليمنية بدلاً عن نطاق "com". كما سيطروا على مزود خدمة الانترنت المحلي يمن نت (YemenNet) بغية فلترة المحتوى[[14]](#footnote-11) وإدارة المواقع الوطنية. وبمرور الوقت، عملوا على تقييد استخدام الانترنت،[[15]](#footnote-12) واخضعوا المواقع للرقابة، وعطلوا مواقع التواصل الاجتماعي،[[16]](#footnote-13) بما في ذلك الوصول[[17]](#footnote-14) الى المنصات العامة مثل الفيسبوك وتويتر واليوتيوب. كما أشرف الحوثيون على حملات التأثير [[18]](#footnote-15) المُصممة لتعبئة الدعم الدولي ضد الهجمات السعودية والهجمات الجوية الأميركية وما وصفوه بالمؤامرة [[19]](#footnote-16) السعودية - الأميركية - الإسرائيلية ضدهم. وانطلاقاً مما وصفها اليمانيون بـ " حرب ناعمة"[[20]](#footnote-17)، تبث المنصات الموالية للحوثيين برامج وثائقية[[21]](#footnote-18) وقصص إعلامية،[[22]](#footnote-19) ورسوم كارتونية ساخرة،[[23]](#footnote-20) ومنشورات[[24]](#footnote-21) (بوستات) عبر الانترنت لكسب الجماهير. وبغية إعاقة المحاولات الخارجية في إخراج جهودهم الدعائية عن مسارها، قطع الحوثيون الكابلات البحرية [[25]](#footnote-22) بدعم إيراني[[26]](#footnote-23) بل وحتى انهم بدأوا تعدين العملة الرقمية[[27]](#footnote-24) [[28]](#footnote-25)\*لتمويل عملياتهم.**

**دعمت هذه الجهود للسيطرة على فضاء المعلومات اليمني، قضية الحوثيين في الخارج وعززت شرعيتهم في الداخل. اليوم، فان الحوثيين الذين يعيشون في المناطق الواقعة تحت السيطرة الحوثية من المرجح انهم يثقون بالمنافذ الاخبارية الحوثية أو ينظرون الى البيانات الصادرة عن السلطات الحوثية على انها موثوقة حتى وان كانت خاطئة على نحو واضح وجلّي.**

**ووجد مسح أجرته شركة (DT Global ) [[29]](#footnote-26) العام المنصرم (2021) بان الذين شملهم المسح في المناطق الواقعة في قبضة الحوثيين يعدون قناة المسيرة (AL-Masirah) الناطقة بلسان الجماعة[[30]](#footnote-27)، والمحظورة في بلدان عدّة خارج اليمن، من بين المنافذ الإعلامية الأكثر موثوقية. وأثبت مسح سابق[[31]](#footnote-28) جرى في العام 2020 بان 80% من اولئك الذين يعيشون في مناطق السيطرة الحوثية يثقون بمسؤوليهم المحليين مقارنة مع ما يقرب من الربع في الاراضي تحت سيطرة الحكومة. بالنسبة للحوثيين، يبدو ان السيطرة على الإعلام تؤتي أُكلها في هذا الوقت.**

**من جانبها، احتوت حكومة هادي تحركات الحوثيين في العام 2018 من خلال البدء بمزود خدمة الانترنت الخاص بها، عدن نت، (Aden Net) لانتزاع السيطرة من اليمن نت (Yemen Net). وان عدن نت[[32]](#footnote-29) التي مقرها المملكة العربية السعودية، تدار عبر موجهات (راوترات) هواوي، ومستقلة عن الكابلات البحرية التي مقرها اليمن، وعدت المستخدمين بوصول الى انترنيت ضوئي فائق السرعة بأسعار أقل من أسعار منافسيها. ووجدت زبائن راغبين لا سيما بعد ان رفعت[[33]](#footnote-30) اليمن نت الأسعار، إلاّ ان التغطية ما تزال محدودة نسبياً. ومثل منافستها لا تقدم عدن نت أي دليل على سياسات الخصوصية أو شروط الخدمة الامر الذي يُعلق المستخدمين المحتملين. وليس مفاجئاً ان يزداد الاعتماد على الشبكات الخاصة الافتراضية[[34]](#footnote-31) بين اليمانيين ذووي المهارات التكنولوجية الرفيعة الذين يحاولون المراوغة من المراقبة المتطفلة وانقطاع الانترنت المتكرر.**

**يُفسد التنافس على السيطرة على قطاع الاتصالات والمعلومات[[35]](#footnote-32) مشهد الإعلام التقليدي والاجتماعي في اليمن. إذ تشهد شبكات الأخبار اليمنية حالات استقطاب شديدة الوطأة ويفقد معظم المواطنين خارج مناطق سيطرة الحوثيين الثقة في موضوعية وصدق المنافذ الإعلامية المحلية. ويقترح بحث[[36]](#footnote-33) اجرته دي تي غلوبال دارك DT Global dArk وهي منظمة حقوق انسان بان أغلبية اليمانيين تعتقد بان معظم وسائل الإعلام المرئية والسمعية والمطبوعة تحرف القصص التي تتحدث عن الوضع الأمني للبلد، ومفاوضات السلام والاقتصاد. كما لا يثق الكثيرون بالتغطية المحلية لوباء كورونا ونظريات المؤامرة بشأن الفيروس وكثرة اللقاحات. ولكن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، فان أغلبية ساكنيها يعتقدون[[37]](#footnote-34) بان المعلومات التي يحصلون عليها موثوق بها رغم نشر معلومات مغلوطة بشكل واضح عن لسان المسؤولين الحوثيين بشأن الفيروس.[[38]](#footnote-35)\***

**وكما يعلم الجميع، فان الاتصال المستمر بالأخبار المزيفة يصيب بالاضطراب حتى في السياقات المستقرة. اما في مناطق الحرب، فأنها تكون مُميتة. ويكون الوصول لمعلومات موثوقة أساسياً لتفادي مواجهة عنيفة والحصول على مساعدات الإغاثة، واخيراُ بناء السلام والمصالحة.**

**ان الانتقاص من الإعلام المستقل هو وسيلة شائعة في مناطق النزاع. إلاّ ان هذه الوسيلة قد نقلت الى مستوى جديد في اليمن، فخلال السنوات القليلة الاولى من الحرب الاهلية في اليمن، وصف[[39]](#footnote-36) زعيم "المتمردين" الحوثيين[[40]](#footnote-37)\*\* العاملين في مجال الإعلام بأنهم "أكثر خطورة" من القوات المسلحة التي كانت تحاربنا.**

**ان هدف جميع الاطراف المتحاربة هو السيطرة على ما يُقال (الرد) وعن طريق الحد من الوصول الى مزودي الاخبار الدوليين والمحليين وافتراء الكذب عليهم، تضمن الجماعات المعارضة بقاء المدنيين في الظلام وابقاءهم عرضة لتأثير العلميات العسكرية. وبغية نشر دعايتهم الخاصة، أنشأ الحوثيون احتكاراً فعلياً[[41]](#footnote-38) للمعلومات بما فيها وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم.**

**ان وسائل التواصل الاجتماعي هي الاخرى جبهة حاسمة في أي ساحة معركة في القرن الواحد والعشرين. لدى اليمن ما يناهز 2و3 مليون مستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي،[[42]](#footnote-39) أي ما يقارب من 10% من السكان ويكون ثلثيّ هولاء على الفيسبوك، و24% يستخدمون اليوتيوب باطراد ونسبة أصغر بكثير على التويتر. وتوسعت حملات[[43]](#footnote-40) شيطنة جهات معينة في النزاع وانتشرت لتتحول لهجمات على جماعات اجتماعية مختلفة. ولا يوثق الباحثون اختراق مجاميع الواتساب[[44]](#footnote-41) فحسب بل وارتفاع مُقلق في الخطاب الهجومي والتحريضيّ[[45]](#footnote-42) الذي يستهدف الملحدين والبهائيين[[46]](#footnote-43) واليهود[[47]](#footnote-44) واخرين.**

**وتفيد الجماعات المتطرفة من تعميق الهوة بين مكونات البلد والاستقطاب عبر النظم الإيكولوجية الرقمية في اليمن من أجل بناء الهوية الشخصية والتأثير. ويقدر أحد الباحثين[[48]](#footnote-45) ان ما يزيد على 50% من التغريدات التي تفترض انها تأتي من القاعدة (Qaeda) في شبه الجزيرة العربية توجه الانتباه الى الانتشار التنموي لمجتمع الجماعة (القاعدة) المفترض، وهو مسعى لتقديمها بوصفها بديل لديه شرعية عن حكومة هادي المحاصرة. ومنذ ان اعلنت الولايات المتحدة عن ان الحوثيين منظمة ارهابية في العام 2021[[49]](#footnote-46)\*، ظهرت حملات على وسائل التواصل الاجتماعي مناهضة للحوثيين.[[50]](#footnote-47) ولكن الحقيقة هي ان النطاق الكامل وأصل المحتوى المتطرف والُمفعم بالكره[[51]](#footnote-48) لم يتم فهمهما وادراكهما.**

**تبرز اليمن اليوم بوصفها أرض لاختبار الجهود الإنسانية لتعزيز الصحة الرقمية وردع الاضرار وسط حرب أهلية مستمرة. وتدعم اليونسكو[[52]](#footnote-49) (UNESCO) منظمة محلية الاَّ وهي، دكة (Dakkh)[[53]](#footnote-50)\*، لمواجهة خطاب الكراهية وتعزيز الوحدة. كما انها تمول[[54]](#footnote-51) جمعية الإعلام من أجل السلام لتدريب الصحفيين لمحاربة التضليل. وتعمل منظمتان أسستهما[[55]](#footnote-52)\*\* بالاشتراك SecDev Group ومؤسسة SecDev مع شركاء أساسيين محليين لالقاء الضوء على الطرق التي تستخدمها منصات التواصل الاجتماعي لتضخيم المخاطر الرقمية، بما فيها نشر أدوات لتحري وتعطيل الانتشار الضار للمعلومات المُضللة والخاطئة من غير قصد في اليمن. وثمة نموذج مشابه وهو منصة سلامتك[[56]](#footnote-53) Salama Tech، وهي منصة جرى اطلاقها في العام 2012 لتزويد المستجيبين السوريين على خطوط الجبهة من ضمنهم مجموعات الشباب والنساء، بالتدريب على تدقيق السلامة الرقمية ومعالجة فورية.**

**هذه الانواع من آليات الإستجابة الإنسانية الرقمية[[57]](#footnote-54) رغم انها لا تحل مشكلة التوترات (الكامنة) إلاّ انها يمكن ان تساعد في إعلام المجتمعات المتأثرة سلباً وشبكاتها وتمكينها من خلال تزويدها بالمعلومات الدقيقة والمُحققة. يمكن ان يُحسن الوصول الى الصحفيين الثُقاة ومشاركة مواقع الانترنت ذات المعلومات الموثوقة، الفعل الإنساني عبر حملات الاتصال ذات الاهداف المحدودة وتوسيع الخدمات للوصول الى الأفراد الأكثر عرضة للخطر كما انها تعزز، في الوقت ذاته ، حوارات السلام الرقمية[[58]](#footnote-55) ومفاوضات السلام على الصعيد الداخلي والمدعومة من الأمم المتحدة.[[59]](#footnote-56)**

**ولحسن الطالع، يأخذ جيل من نشطاء اليمن الحذقة في مجال التكنولوجيا زمام القيادة في التصدي للمخاطر الرقمية. إذ يستخدم الشباب تأثير الانستغرام وتويتر والتيك توك[[60]](#footnote-57) في تعزيز الاهتمام بالأزمة. كما يقوم بعض مستخدميّ هذه التطبيقات في عرض الحقائق القاسية والأرقام بشأن النزاع المسلح في مقاطع فيدوية قصيرة جذابّة[[61]](#footnote-58) تصل الى مئات الألاف من المشاهدات. وهكذا، فان جهودهم، الى جنب الدعم الخارجي لتعزيز الشبكات الموثوقة وتشجيع الوعي بعمليات التأثير عبر الانترنت ستساعد اليمانيين في بناء حصانة ضد الحرب الرقمية التي تؤجج المظالم المحلية وتُطيل آمد الحرب.**

1. [↑](#endnote-ref-1)
2. [↑](#endnote-ref-2)
3. **الهوامش**

   () ينظر قرار مجلس الامن الدولي رقم 2170 في 15 اغسطس 2014 على الموقع الرسمي للأمم المتحدة:

   https://undocs.org/ar/S/RES/2170(2014

   () المادتين (24, 27/3) من الاتفاقية الامنية المبرمة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لسنة 2008.

   () المادة (1/4) من اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية لسنة 2008.

   () المادة (5) من الاتفاقية الامنية المبرمة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لسنة 2008.

   ()احمد عبد الله, جيبوتي الاستراتيجية ..بلد القواعد العسكرية الاجنبية, مقال منشور على الموقع الاتي: https://www.aa.com.tr/ar/أفريقيا/جيبوتي-الاستراتيجية-بلد-القواعد-العسكرية-الأجنبية/702044#.

   () المادة (6/3) من الاتفاقية الامنية المبرمة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لسنة 2008.

   () المادة (12) من الاتفاقية نفسها.

   () د. محمد فتوح محمد عثمان, رئيس الدولة في النظام الفيدرالي, الهيئة العامة للكتاب, القاهرة،1977, ص156- 157.

   ()د. هاشم الشاوي, الوجيز في فن المفاوضة, مطبعة شفيق, بغداد, ب.ت,, ص35, 36؛ د. شوقي ناجي جواد ود. عباس غالي أبو ثمن, التفاوض مهارة واستراتيجية, ط1, مطبعة الفنون, بغداد, 1991, ص40, 41.

   () د. هشام الشاوي, مصدر سابق, ص67- 68.

   () المادة (11/2) من اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية لسنة 2008.

   ()حسن السعيدي, بعد 10 أعوام.. ما مصير تلك الاتفاقية بين بغداد وواشنطن؟, مقال منشور على موقع العربية: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2018/12/28/-ما-مصير-الاتفاقية-الأمنية-بين-بغداد-وواشنطن؟.

   ()مقال بعنوان (تضم 5200 جندي.. خريطة انتشار القواعد العسكرية الأميركية بالعراق) على موقع الجزيرة الاخباري: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/8/خريطة-انتشار-القواعد-العسكرية

   ()تقرير بعنوان (القواعد الامريكية في كردستان العراق..الغايات والأعداد؟), منشور بتاريخ 19 ديسمبر 2018 على موقع العالم الاخبارية: https://www.alalam.ir/news/3960641/القواعد-الامريكية-في-كردستان-العراق-الغايات-والأعداد؟

   () هيلين تورار, تدويل الدساتير الوطنية, ترجمة باسيل يوسف, بيت الحكمة, بغداد, 2004, ص148- 149, 157- 159.

   ()د. قاسم أحمد قاسم, أهلية إقليم كردستان العراق في إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية, مجلة القانون والسياسة, جامعة أربيل, عدد (9), 2011, ص126-128, 137.

   **المصادر**

   **1\_ Trump’s reckless Middle East policy has brought the US to the brink of war, Brookings, 6-1-2020:** [**https://brook.gs/3pcmyh2**](https://brook.gs/3pcmyh2)

   **2\_ عبدالرحمن السراج ، السياسة الامريكية تجاه سورية في عهد أدارة بايدن ، ديسمبر2020، وعلى الرابط :** [**https://www.jusoor.co/public/details**](https://www.jusoor.co/public/details)

   **3\_ في ذكرى إحياء ضحايا الحرب الكيميائية، الشعب السوري أكثر ضحايا الأسلحة الكيميائية في القرن الحالي، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 30-11-2020:** [**https://sn4hr.org/arabic/2020/11/30/1287**](https://sn4hr.org/arabic/2020/11/30/1287)

   **4\_ US-Turkey ties under Biden: confrontation or conciliation?, Al-Monitor, 23-11-2020:** [**https://bit.ly/2WBNTNo**](https://bit.ly/2WBNTNo)

   **5\_ عبد الرحمن السراج ، مصدر سبق ذكره .**

   **6\_ Trump downplays government hack after Pompeo blames it on Russia, The Guardian, 19/12/2020:** [**https://bit.ly/37Fm8K3**](https://bit.ly/37Fm8K3)

   **\_7 خريطة النفوذ العسكري في سورية 01-12-2020، جسور للدراسات، 1-12-2020:** [**https://bit.ly/3nFxQtX**](https://bit.ly/3nFxQtX)

   **8\_ سورية واليسار الأنتي إمبريالي الغربي، الجمهورية، 24-2-2017:** [**https://bit.ly/2Kj63Bb**](https://bit.ly/2Kj63Bb)

   **9\_ Assad Is Reaching Out to Washington Insiders, Bloomberg, 22-12-2015:** [**https://bloom.bg/3pcnMJa**](https://bloom.bg/3pcnMJa)

   **10\_ The Biden Administration Can And Should Rectify America’s Failures In Syria, Hoover Institution, 8-12-2020:** [**https://hvr.co/3rl6jjp**](https://hvr.co/3rl6jjp)

   **11\_ Biden says Trump's decision to withdraw from Syria is ‘most shameful thing’, USA Today, 15-10-2019:** [**https://bit.ly/3hac7rF**](https://bit.ly/3hac7rF)

   **12\_ عبدالرحمن السراج ، مصدر سبق ذكره**

   **13\_ What Biden can and cannot do for the Kurds, Aljazaeera, 2-12-2020:** [**https://bit.ly/34C7xNL**](https://bit.ly/34C7xNL)

   **الهوامش**

   ()  نقلاً عن: "الاتفاق النووي الإيراني: واشنطن وطهران تسعيان إلى "كسر الجمود" في المحادثات"، مصدر سبق ذكره.

   () للمزيد: د. أنور إسماعيل خليل، العلاقات القطرية- الايرانية في ظل حكم الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني للفترة (1995-2012)، بلا (بغداد،2020)، 148ص.

   () عمار علي حسن, طريق اوربا إلى الخليج هل يمر بواشنطن دائما", مجلة أراء حول الخليج ,مركز الخليج للدراسات ,دبي ,العدد 50, اب 2008, ص48.

   **()** يزيد صايغ , الصناعة العسكرية العربية, مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ط1, 1992 , ص 67**.**

   () "هل بدأ الجليد بالذوبان بين الغرب وطهران؟"، مقال منشور على موقع: بي بي سي، بتاريخ: 25/ايلول/2013‘ على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/institutional13/09/130925

   ()"الملف النووي الإيراني: "تحول كبير في نبرة طهران"،مقال منشور على موقع: بي بي سي، بتاريخ: 27/ايلول/2013‘ على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/institutional/2013/09/130925>

   ()منير غيدي، علاء جمعةبايدن وإيران: عودة للاتفاق النووي القديم أم تفاوض على آخر جديد؟"، مقال منشور على موقع dw، على الرابط: https://www.dw.com/

   () نقلاً عن: "أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى"، مقال منشورة بتاريخ : 14 /7/ 2015على الموقع: D.W.

   https://www.dw.com/

   ()  د. هايل ودعان الدعجة، " تداعيات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي"، مقال منشور بتاريخ: 12/5/2018، على موقع: عمون ،على الرابط: https://www.ammonnews.net/article/373112

   () " الاتفاق النووي الإيراني: واشنطن وطهران تسعيان إلى "كسر الجمود" في المحادثات"، مقال منشور على موقع: بي بي سي، بتاريخ: 29/11/2013‘ على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/institutional/2013/09/130925

   () المصدر السابق.

   ()"موقع "أكسيوس": خلافات علنية بين إدارة بايدن وإسرائيل حول الملف النووي الإيراني"، مقال منشور بتاريخ: 22/11/2021، على موقع:RT الاخباري، على الرابط: https://arabic.rt.com/world/1296561

   () "البرنامج النووي الإيراني: جو بايدن يريد التفاوض مع طهران رغم أنه لم يخفف العقوبات ضدها أو يرفعها - صانداي تايمز"، مقال منشور على موقع بي بي سي نيوز، بتاريخ: 4 /4 2021، على الرابط:

   https://www.bbc.com/arabic/inthepress-5662823

   ()  المصدر السابق.

   ()  نقلاً عن: "الاتفاق النووي الإيراني: واشنطن وطهران تسعيان إلى "كسر الجمود" في المحادثات"، مصدر سبق ذكره.

   **المصادر:**

   1\_ تقدير موقف، الاتجاهات المستقبلية للعلاقات الأميركية – السعودية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، متاح: https://www.dohainstitute.org

   2\_ Phil Stewart, U.S. imposes sanctions, visa bans on Saudis for journalist Khashoggi's killing, Rreuters,At: https://www.reuters.com.

   3\_ Biden announces end to US support for Saudi-led offensive in Yemen,The guardian, At: https://www.theguardian.com.

   4\_ Jonathan Landay, Jarrett Renshaw, Biden ends U.S. support for Saudi Arabia in Yemen, says war 'has to end', Reuters, At: https://www.reuters.com.

   5\_ Khaled H. Alyemany, Optimism mixed with realism about the Biden administration’s promises on Yemen, Atlantic council, At:

   https://www.atlanticcouncil.org.

   6\_ Situation Assessment, The Impact of Biden's Policy on Yemen War, Abaad Studies and Research Center, At: https://abaadstudies.org.

   7\_ سهير الشربيني، إدارة بايدن ومستقبل الاتفاق النووي الايراني، السياسة الدولية، العدد(224)، القاهرة، 2021، ص 164\_166.

   8\_ بعد تحرك بايدن: هل باتت نهاية الحرب في اليمن وشيكة؟، بي بي سي عربي، 7 فبراير 2021، متاح: https://bbc.in/2NnSXnu.

   9\_ عمرو عبد العاطي، استراتيجية "الموازنة" تحكم سياسة جو بايدن تجاه الشرق الاوسط، السياسة الدولية، العدد(224)، القاهرة، 2021، ص148.

   10\_ Elise Labott, Can Biden Finally Put the Middle East in Check and Pivot Already?, The new administration, like previous ones, has a Middle East quagmire. But it’s trying some nuanced moves to break free, Foreign Policy, At: https://foreignpolicy.com.

   **11\_** محمد كمال، مراجعات بشأن أمريكا، الأهرام، 2 ديسمبر2020، متاح:

   http://gate.ahram.org.eg/

   12\_ Steven A. Cook, Why the Middle East Still Matters to America, ForeignAffairs,November/December2020,At: https://www.foreignaffairs.com.

   13\_ عمرو عبد العاطي، مصدر سابق، ص149.

   14\_ Hal Brands, Why America can't quit the Middle East, Hoover Institution, March 21, 2019, At: https://www.hoover.org.

   **الهوامش**

   عمار بهاء الدين، مستقبل التنافس الروسي الامريكي في الشرق الاوسط، دار السنهوري، بغداد، 2016، ص 21-22.

   عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الايراني للسيطرة على العراق بعد عام 2003، دار الكتب العلمية ، بغداد، 2014، ص 21.

   عمار بهاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص 128.

   سامر سلمان الجبوري، التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط الازمة السورية انموذجاً، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2018، ص 111.

   **قائمة المصادر والمراجع**

   **أولاً: العربية**

   -إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، **المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق :تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي**، ( بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع ، 2015 ).

   **ثانياً: المجلات والدوريات**

   -أنتوﻧﻲ. إيتش. كوردسمان، "الصين وآسيا والأهمية الاستراتيجية المتغيرة لمنطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ترجمة : جلال خشيب ، البوصلة الجيوبوليتيكية ،العدد ( 100) ،(2021)**.**

   **ثالثا: التقارير**

   -تقرير الحالة الإيرانية / فبراير 2021 ،(الرياض :المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2021 )**.**

   **رابعا : المواقع الإليكترونية**

   -فراس عباس هاشم، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: المرتكزات الجديدة لحدود الضبط الجيوسياسي" ، **المركز الديمقراطي العربي** ، 24/3/ 2021 ، شوهد في 27/11/2021 ،في : https://democraticac.de/?p=73811

   -"إعادة الاشتباك مع الشرق الأوسط: رؤية جديدة لسياسة الولايات المتحدة "، **موقع المسار للدراسات الإنسانية** ، 4/12/2020 ، شوهد في 27/11/2021، في : https://almasarstudies.com/usa-foreign-policy-middle-east

   -جمال عبد الجواد ، "اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط في عهد بايدن"، **مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، 24/1/2021، شوهد في 27/11/2021 ، في : https://acpss.ahram.org.eg/News/17047.aspx

   -دينيس ساموت ، "عهد بايدن.. تحديات جديدة للسياسات الخارجية والأمنية في أوروبا والشرق الأوسط**"، موقع كيوبوست** ، 24/ 1/ 2021، شوهد في 26/11/2021، في: https://www.qposts.com

   -عبد المجيد أبو العلا ،" تداعيات التصعيد: هل تعيد واشنطن تقييم قرار رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب"، **موقع الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 20/3/2021، شوهد في 27/11/2021، في : <http://acpss.ahram.org.eg/News/17088.aspx>

   **الهوامش**

   () فراس عباس هاشم، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط: المرتكزات الجديدة لحدود الضبط الجيوسياسي" ، **المركز الديمقراطي العربي** ، 24/3/ 2021 ، شوهد في 27/11/2021 ،في :

   https://democraticac.de/?p=73811

   () إبراهيم بن عبد العزيز المهنا، **المنافسة على القمة وتحول القوة نحو الشرق :تطور النظام الدولي منذ سقوط الاتحاد السوفيتي**، ( بيروت: جداول للنشر والترجمة والتوزيع ، 2015 )، ص 288.

   () فراس عباس هاشم**، مصدر سابق** .

   () جمال عبد الجواد ، "اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط في عهد بايدن"، **مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، 24/1/2021، شوهد في 27/11/2021 ، في : https://acpss.ahram.org.eg/News/17047.aspx

   () دينيس ساموت ، "عهد بايدن.. تحديات جديدة للسياسات الخارجية والأمنية في أوروبا والشرق الأوسط**"، موقع كيوبوست** ، 24/ 1/ 2021، شوهد في 26/11/2021، في: https://www.qposts.com

   () عبد المجيد أبو العلا ،" تداعيات التصعيد: هل تعيد واشنطن تقييم قرار رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب"، **موقع الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 20/3/2021، شوهد في 27/11/2021، في : http://acpss.ahram.org.eg/News/17088.aspx

   () فراس عباس هاشم، **مصدر سابق** .

   () جمال عبد الجواد **مصدر سابق** .

   )(تقرير الحالة الإيرانية / فبراير 2021 ، (الرياض :المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، 2021 )، ص 52.

   () المصدر نفسه ، ص 52.

   () فراس عباس هاشم، **مصدر سابق** .

   () أنتوﻧﻲ. إيتش. كوردسمان ،"الصين وآسيا والأهمية الاستراتيجية المتغيرة لمنطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، ترجمة : جلال خشيب ، **البوصلة الجيوبوليتيكية** ، العدد ( 100)،(2021)، ص 3 .

   () "إعادة الاشتباك مع الشرق الأوسط: رؤية جديدة لسياسة الولايات المتحدة"، **مصدر سابق .**

   () "إعادة الاشتباك مع الشرق الأوسط: رؤية جديدة لسياسة الولايات المتحدة"، **مصدر سابق .**

   **الهوامش**

   () سياسات إدارة "بايدن" تجاه تركيا وإيران ، المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، 22 فبراير 2021 ، متاح على ال بايدن وإيران.. ما العقبات في ملف النووي الإيراني؟ ، موقع مصراوي ، 7 كانون الاول 2020 ، متاح على الرابط : <https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2020/12/7/1926287.->

   () المصدر نفسه .

   () الملف الإيراني.. جو بايدن يكشف ملامح سياسته الخارجية ، سكاي نيوز عربية – أبوظبي ، مارس 2021 ، متاح على الرابط : <https://www.skynewsarabia.com/world/1418886>رابط : <https://futureuae.com/ar-AE/FutureFile/Item/75/>

   (()) سياسة ادارة بايد تجاه تركيا وايران ، مصدر سبق ذكره .

   (()) الملف النووي الإيراني أولوية قصوى لدى إدارة بايدن : رشح الرئيس الأميركي روبرت مالي ليكون مبعوثاً خاصاً بطهران ، وكالة اندبندنت ، 29 يانير / كانون الثاني 2021 ، متاح على الرابط : <https://www.independentarabia.com/node/188971> .

   (()) هدى رؤوف ، معضلة جو بايدن بين شروط إسرائيل وإيران ، وكالة اندبندنت ، 29 يناير 2021 ، متاح على الرابط : <https://www.independentarabia.com/node/188936>

   هدى رؤوف ، معضلة جو بايدن بين شروط إسرائيل وإيران ، مصدر سبق ذكره .

   () دانيال برومبرغ ، إدارة بايدن وإيران وتحدي إحياء الاتفاق النووي ، المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات ، 9 مارس/اذار 2021 ، متاح على الرابط : <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Biden-Administration-and-Iran-The-Challenge-of-Resurrecting-the-Nuclear-Agreement.aspx>

   Patrick Wintour , "US would only quit Iran nuclear deal if Tehran were to renege, Biden pledges" , 31 Oct 2021 , at : <https://www.theguardian.com/world/2021/oct/31/us-iran-nuclear-deal-tehran-joe-biden-pledge>.

   Patrick Wintour , "US would only quit Iran nuclear deal if Tehran were to renege, Biden pledges" , Op.Cit.

   Ibid.

   By Jen Kirby , "Can

   By Jen Kirby , "Can the Iran nuclear deal be saved?" , Nov 6, 2021 , at : <https://www.vox.com/2021/11/6/22762585/iran-nuclear-deal-biden-raisi-jcpoa-sanctions>.

   By Jen Kirby , "Can the Iran nuclear deal be saved?" , Op.Cit

   ()عباس شريفة ، الملف النووي الايراني .. صراع المصالح وتعدد السيناريوهات ، TRT عربي ، 13 يناير / كانون الثاني 2021 ، متاح على الرابط : <https://www.trtarabi.com/issues/>

   [↑](#endnote-ref-3)
4. \* المقال منشور على موقع مجلة الفورين بوليسي (Foreign Policy) الأميركية في 22 كانون الثاني/يناير 2022. [↑](#footnote-ref-1)
5. \*\* روبرت موغاه مؤسس مشارك لمعهد Igarapé

   متخصص في المدن الذكية والمرونة الرقمية والأمن العام وتصميم التقنيات الجديدة وهو المؤسس المشارك لمؤسسة SecDec Group والمجموعة التي تقود التحول الرقمي وتقليل التهديدات السيبرانية في جميع أنحاء العالم. كما انه أحد كبار المستشارين في مجموعة McKinsey Group. . تغطي خبرته أكثر من 20 عامًا من العمل على الخطوط الأمامية للكثير من مناطق الصراع العالمية والبؤر الإجرامية الساخنة. باستخدام البيانات والأدوات المرئية المثيرة ، يخاطب جماهير الشركات والقطاع العام والمنظمات غير الربحية والأكاديمية في جميع أنحاء العالم حول التحديات والحلول العالمية، ومستقبل المدن والتقنيات المدمرة والتهديدات الرقمية والحقيقية ومستقبل الديمقراطية الليبرالية. (المترجمة) [↑](#footnote-ref-2)
6. https://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/assessing-the-impact-of-war-in-yemen--pathways-for-recovery.html [↑](#footnote-ref-3)
7. \*\*\*\* التضليل disinformation) ( هو العمل بشكل مخطط ومنظم لنشر المعلومات الخاطئة أو المحرّفة والهادفة للتضليل عن الحقيقة، أو المعلومات المفبركة (معلومات تم إنتاجها على أنها حقائق) أو المعلومات المجتزئة (معلومات تم تداول جزء منها على أنها الحقيقة كاملة). يجب التنويه هنا على أن هنالك فرق بين التضليل والمعلومات المضللة (disinformation) والمعلومات الخاطئة بشكل عام misinformation) )، حيث أن التضليل (disinformation) يكون متعمدا وشائنا وله هدف معين، بينما قد تنشأ المعلومات الخاطئة وتنتشر عن طريق الخطأ وبدون قصد أو هدف. (المترجمة نقلاً عن https://salamatechwiki.org/index.php?title)

   [↑](#footnote-ref-4)
8. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-29319423 [↑](#footnote-ref-5)
9. https://foreignpolicy.com/2021/11/04/yemen-biden-war-houthi-saudi-iran/ [↑](#footnote-ref-6)
10. https://www.csis.org/analysis/iranian-and-houthi-war-against-saudi-arabia [↑](#footnote-ref-7)
11. https://www.csis.org/analysis/iranian-and-houthi-war-against-saudi-arabia [↑](#footnote-ref-8)
12. https://www.newamerica.org/international-security/reports/americas-counterterrorism-wars/the-war-in-yemen/ [↑](#footnote-ref-9)
13. https://www.recordedfuture.com/yemen-internet-activity/ [↑](#footnote-ref-10)
14. https://smex.org/internet-shutdown-in-yemen-recurring-disruptions-threaten-civilian-safety-human-rights-and-press-freedom/ [↑](#footnote-ref-11)
15. https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2017/12/07/Houthis-limit-social-media-access-in-Yemen [↑](#footnote-ref-12)
16. https://www.axios.com/yemen-civil-war-cyber-cyberwarcon-7556c328-3e29-47b0-921f-16dd1cb2ef08.html [↑](#footnote-ref-13)
17. https://www.aljazeera.com/news/2015/5/30/yemenis-report-lack-of-access-to-social-media-sites [↑](#footnote-ref-14)
18. https://www.latimes.com/world/middleeast/la-fg-death-to-america-death-to-israel-say-houthis-in-yemen-20150220-story.html [↑](#footnote-ref-15)
19. https://www.politico.com/magazine/story/2015/04/israel-yemen-shiites-117208/ [↑](#footnote-ref-16)
20. https://www.yemenpolicy.org/the-houthi-soft-war-on-enemy-propaganda/ [↑](#footnote-ref-17)
21. https://www.youtube.com/watch?v=Z0tY\_wP3-cs&list=WL&index=39&t=41s [↑](#footnote-ref-18)
22. https://alkhanadeq.com/post.php?id=62 [↑](#footnote-ref-19)
23. https://twitter.com/mazin\_shugaa/status/1461815106065641475 [↑](#footnote-ref-20)
24. https://t.me/Women\_and\_the\_soft\_war/808 [↑](#footnote-ref-21)
25. https://foreignpolicy.com/2018/11/28/the-other-war-in-yemen-for-control-of-the-countrys-internet/ [↑](#footnote-ref-22)
26. https://apnews.com/article/383b8c2d35b98a107fe067a563fe0e09 [↑](#footnote-ref-23)
27. https://www.cyberscoop.com/yemen-civil-war-cyberwarfare-recorded-future-cyberwarcon/ [↑](#footnote-ref-24)
28. \* العملات الرقمية هي مصطلح شامل يستخدم للإشارة إلى الأموال الموجودة في الفضاء الرقمي و قد عَرّف البعض العملة الرقمية بأنها وسيلة للتبادل المالي عبر عملات إلكترونية تستخدم نظام التشفير لتأمين المعاملات والتحقق منها ، و اما العملات الافتراضية هي تمثيل للقيمة النقدية التي يتم التحكم بها من قبل الجهات المصدرة، وهي نوع من العملات الرقمية يتم التحكم بها من قبل منشئيها، فجميع العملات الافتراضية رقمية وتكون موجودة على الانترنت فقط، ولكن ليست جميع العملات الرقمية افتراضية لأنها موجودة خارج بيئة افتراضية محددة، و تعد العملات المشفرة مثل (البيتكوين) و (الإيثيريوم) من العملات الافتراضية.

    تتعامل أغلب دول العالم تعاملاً عدائيًا مع العملات الرقمية المشهورة، مثل بيتكوين Bitcoin والإيثيريوم Ethereum. فالدولة

    الوحيدة التي تعترف بالبيتكوين كعملة رسمية وهي السلفادور ، وتعد الولايات المتحدة وكندا هذه العملات قانونية، أما بقية الدول فإما تفرض قيودا على شرائها وبيعها مثل فيتنام وجورجيا، أو تعمل على قوانين للتحكم فيها مثل بريطانيا والاتحاد الأوروبي، أو تمنع التعامل مع تلك العملات بشكل حاسم مثل الصين وبنغلاديش.

    وتنتمي أغلب الدول العربية إلى هذا التصنيف الأخير ومن ضمن هذه الدول العراق وقطر وعمان والمغرب والجزائر وتونس، أما مصر فهي لم تكتف بمنع العملات الرقمية، بل أفتى جامع الأزهر بتحريمها.

    وأدت العملات الرقمية دورَا محوريَا في الصراع الروسي الأوكراني، إذ وظف الطرفان العملات المشفرة كالبيتكوين والإيثيريوم لأسباب مختلفة وبطرق متعددة. فاستخدمت الحكومة الأوكرانية العملات الرقمية في تلقي التبرعات من دول ومؤسسات عالمية، في حين لاقت هذه العملات إقبالًا متزايدًا من قبل المواطنين الروس بعد انهيار سعر الروبل الروسي. كما لجأ بعضهم إليها كوسيلة لتفادي العقوبات التي فرضها الغرب على بعض المقربين من الكرملين.

    اما تعدين العملات المشفرة فهو طريقة لإنشاء عملات معدنية جديدة، ومع ذلك، يتضمن تعدين العملات الرقمية أيضاً التحقق من صحة معاملات العملة المشفرة على شبكة (blockchain) وإضافتها إلى دفتر الأستاذ الموزع (هو قاعدة بيانات رقمية تدون معاملة الأصول فيتم اختزان كل معاملة وتفاصيلها في مواقع مختلفة وكثيرة في ذات الوقت.)، الأهم من ذلك، أن التعدين المشفر يمنع الإنفاق المزدوج للعملة الرقمية على شبكة موزعة.

    يتمثل التحدي في العملة الرقمية في سهولة التلاعب بالمنصات الرقمية، ومن ثّم فإن دفتر الأستاذ الموزع في (Bitcoin) يسمح للمعدنين فحسب الذين تم التحقق منهم بتحديث المعاملات في دفتر الأستاذ الرقمي، يعطي هذا عمال المناجم مسؤولية إضافية لتأمين الشبكة من الإنفاق المزدوج.

    (المترجمة نقلاً عن https://e.paaet.edu.kw/AR/FutureMakers/technology/Pages و https://www.bbc.com/arabic/business-60861384 ) و https://www.bbc.com/arabic/business-60219034 و https://www.alroeya.com/207-0/2259563 ) [↑](#footnote-ref-25)
29. https://www.ark.international/ark-blog/fake-news-and-disinformation-in-yemens-conflict [↑](#footnote-ref-26)
30. https://www.arabnews.com/node/1881411/media [↑](#footnote-ref-27)
31. https://www.yemenpolicy.org/the-houthi-soft-war-on-enemy-propaganda/ [↑](#footnote-ref-28)
32. https://www.adennet4g.net/index.php/en/ [↑](#footnote-ref-29)
33. https://www.codastory.com/authoritarian-tech/yemen-internet-conflict/ [↑](#footnote-ref-30)
34. https://www.codastory.com/authoritarian-tech/yemen-internet-conflict/ [↑](#footnote-ref-31)
35. https://sanaacenter.org/publications/main-publications/12721 [↑](#footnote-ref-32)
36. https://www.ark.international/ark-blog/fake-news-and-disinformation-in-yemens-conflict [↑](#footnote-ref-33)
37. https://www.ark.international/ark-blog/fake-news-and-disinformation-in-yemens-conflict [↑](#footnote-ref-34)
38. \* قالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في 14 حزيران/تموز 2020 إن سلطات الحوثيين في اليمن تحجب المعلومات حول مخاطر فيروس "كورونا" وتأثيره، وتقوّض الجهود الدولية لتوفير اللقاحات في المناطق الخاضعة لسيطرتها. منذ بداية انتشار الوباء في اليمن في نيسان/ أبريل 2020، سعى مسؤولون حوثيون إلى نشر معلومات مضللة حول الفيروس واللقاحات.

    بعد بدء الموجة الثانية من فيروس كورونا في اليمن في آذار/مارس 2021، تضاعف عدد الحالات المؤكدة، وفقا لبيان عن وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك في 15 نيسان/ أبريل 2020 .إلا أنّ سلطات الحوثيين في صنعاء تتّبع سياسة حجب البيانات عن الحالات والوفيات. لم تصل أي لقاحات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ورأت ان على سلطات الحوثيين اتخاذ خطوات فورية لتسهيل الجهود لتوفير اللقاحات في شمال اليمن ووقف نشر المعلومات المضللة حول الفيروس. (المترجمة https://www.hrw.org/ar/news/2021/06/01/378832) [↑](#footnote-ref-35)
39. https://www.youtube.com/watch?v=WOQsblEl7EI [↑](#footnote-ref-36)
40. \*\* زعيم حركة الحوثيين  في اليمن هو عبد الملك بن بدر الدين الحوثي (مواليد1979 ) تولى زعامة الحركة في العام 2006 من بعد مقتل أخيه حسين بدر الدين الحوثي. (المترجمة) [↑](#footnote-ref-37)
41. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-yemen-war-media-and-propaganda/ [↑](#footnote-ref-38)
42. https://gs.statcounter.com/social-media-stats/all/yemen [↑](#footnote-ref-39)
43. https://www.alsahwa-yemen.net/en/p-44675 [↑](#footnote-ref-40)
44. https://www.vocativ.com/world/yemen-world/yemen-houthi-rebels-whatsapp/ [↑](#footnote-ref-41)
45. https://static1.squarespace.com/static/54257189e4b0ac0d5fca1566/t/5d1ce382cef4150001f62b8b/1562174342011/Yemen+lexicon\_web.pdf [↑](#footnote-ref-42)
46. https://thewire.in/world/bahai-community-mass-trial-persecution-yemen-houthis-human-rights [↑](#footnote-ref-43)
47. https://www.adl.org/news/op-ed/why-do-houthis-curse-the-jews [↑](#footnote-ref-44)
48. https://twitter.com/TheSoufanCenter/status/1062826575467446273 [↑](#footnote-ref-45)
49. \* أقدمت وزارة الخارجية الأميركية،قبل أيام من انتهاء حكم الرئيس السابق دونالد ترمب، على تصنيف جماعة الحوثي اليمنية "جماعة إرهابية"، ضمن سياسة للضغط القصوى على إيران تهدف لعرقلة العودة للاتفاق النووي الموقع في العام 2015، وألغت إدارة بايدن القرار في 12 شباط/فبراير 2021 ، مع بقاء قادتها في لائحة العقوبات.

    ولكن، مجلس الأمن اعتمد في 28 شباط/فبراير 2022 القرار 2624 (2022) تحت البند السابع، والذي يقضي بتجديد نظام العقوبات على اليمن، ويصف جماعة الحوثيين في إحدى فقراته ب"جماعة إرهابية". كما يدرج القرار الحوثيين ككيان تحت  حظر السلاح المستهدف. (المترجمة) [↑](#footnote-ref-46)
50. https://en.nashwannews.com/222567/social-media-campaign-houthi-terrorism-in-yemen [↑](#footnote-ref-47)
51. https://en.unesco.org/news/countering-hate-speech-yemen-dakkah-initiative [↑](#footnote-ref-48)
52. https://en.unesco.org/news/countering-hate-speech-yemen-dakkah-initiative [↑](#footnote-ref-49)
53. \* دكة (Dakkh): هي احدى مبادرات المركز اليمني لدعم الإعلام. (المترجمة) [↑](#footnote-ref-50)
54. https://en.unesco.org/news/young-yemeni-journalists-trained-peace-journalism [↑](#footnote-ref-51)
55. \*\* أي أسسها كاتب المقال روبرت موغاه.(المترجمة) [↑](#footnote-ref-52)
56. https://en.salamatech.org/about-the-project/ [↑](#footnote-ref-53)
57. https://humanitariangrandchallenge.org/12-new-solutions-transforming-humanitarian-response-for-people-affected-by-war/ [↑](#footnote-ref-54)
58. https://reliefweb.int/report/yemen/cutting-edge-tech-service-inclusive-peace-yemen [↑](#footnote-ref-55)
59. https://osesgy.unmissions.org/full-text-stockholm-agreement [↑](#footnote-ref-56)
60. https://www.tiktok.com/discover/yemen-crisis?lang=en [↑](#footnote-ref-57)
61. https://borgenproject.org/tag/jinanchwdhury/ [↑](#footnote-ref-58)